

المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى

دكتور محمد عاطف غيث
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية
٤٠ من شوتير - الإسكندرية
ت ٤٨٣٠١٦٣

المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي

المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى

دكتور محمد عاطف غيث
أستاذ عام الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية
٤٠ بن سويف - إسكندرية
ت : ١٦٣ - ٤٨٣

تصدير

ترجم الفكر الانساني - قبل استخدام العلم - عن احاسه بمشاكل الانسان والمجتمع بصورة متعددة كشفت عن وجهات نظر مختلفة ، كانت صورة صادقة لمنطق العصر وهمايته وطبيعته علاقت الانتاج ومراكز القوة . وتردد الفهم بين القدرية والقناعة تارة ، وبين النصيحة والحكمة والخيالية تارة اخرى . ولعل السبب في ذلك يرجع الى أن محاولات الانسان التكيف مع الطبيعة لم تكن قد تقدمت بعد ، كما أن التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كان يركز على اساس وحدات بشرية صغيرة نسبيا . الى جانب أن دركة التاريخ كانت تسير في ببطء شديد عوقت التفكير في امكانية التغيير الاجتماعي او الاعتماد على ارادة الانسان في الاسهام في رسم ابعاد المستقبل . ولهذا تجسدت صورة التنظيم الاقتصادي والاجتماعي ، وما قام على اساسه من ابعاد معينة للعلاقات الاجتماعية ، وظل اصحاب مراكز القوة في مجتمعات الانسان يقاومون بأساليب متعددة كل محاولة للتغيير أو التعديل .

ولقد واجه الفكر الاجتماعي محنة في مطلع العصر الحديث عندما وضع الاختلاف الكبير بين الصورة القديمة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والصورة الجديدة التي أخذت تفرض نفسها نتيجة للزيادة المستمرة في عدد السكان واتساع نطاق القوميات وقيام الدول الحديثة والنتائج المتتالية التي تمخضت عن تقدم العلم ، الى جانب انتشار التصنيع وما صاحبه من أنماط جديدة كلية لعلاقات الانتاج ومراكز القوة .

ان مواجهة هذا التغيير الكبير الذى أخذت عوامله تتجمع ونتائجه تترداد . جعل التفكير الاجتماعى يتجه اتجاهين مختلفين،أشدت وضوحهما خلال القرن التاسع عشر : الاول ، لم يدرك أن هذا التغيير يتطلب نظرة جديدة للحياة وأبعادا جديدة أيضا لعلاقات المجتمع ، وانما تقتصر عمليات المواجهة على تعديلات لا تمس أساس البناء الاجتماعى ، فتؤدى الى توازن يتحرك دائما الى الامام ، كما أن مواجهة مشاكل المجتمع يمكن أن تتم على أساس عدد من التشريعات لا تمتد أكثر من احداث تجديدات أو تعديلات في بعض وظائف التنظيم الاجتماعى ، على أن يحدث هذا تدريجيا ، باعتبار أن النظام الاجتماعى له صفة الدوام ، وانما تتسلخ عنه أو تضاف اليه بعض الوظائف التى تعبر عن اتساع نطاق العلاقات الاجتماعية فى الوحدات الكبيرة للحياة الحضرية والصناعية . واذا ظهرت هناك حاجة الى خلق نظام اجتماعى ليقوم بوظائف محددة ، فانه يستقيم من حيث بنائه وروابطه ووظائفه مع بقية النظم لآخرى .

الثاني ، أدرك أن التغيير من حيث عوامله ونتائجه ، أدى الى ظروف عديدة تجعل البناء الاجتماعى القديم غير صالح حتى مع تعديله لمواجهة الابعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع ، وخاصة فيما يتعلق بالانتاج وتوزيع الثروة ، الى جانب المشاكل العديدة التى تتراكم وتتفاقم كلما زادت عمليات الادتكار فى مجالات الصناعة كالانتاج ، والخط المناسب فى هذه الحالة اصلاح جوهرى أو ثورة حتمية تعيد ترتيب اجزاء البناء الاجتماعى لتتفق عنه علاقات جديدة تستقيم مع الطابع الجديد للمجتمع .

وليس هناك شك أن علم الاجتماع الرأسمالى فى البلاد الغربية كنز

تعبيراً عن الاتجاه الاول ، وموفقاً علمياً محدداً لمواجهة التفكير النعنى في الاتجاه الثانى ولعل هذا هو السر في الاهتمام المتزايد بعلم الاجتماع في أوروبا وأمريكا ، والمنح البخية التى تعطى للهيئات والباحثين العاملة في ميدانه . ومعنى ذلك أن مفاهيم هذا العلم المعروفة حالياً في كثير من البلاد الرأسمالية تعتبر محاولة لتوجيه التفكير في الاتجاه الرسمى ولتعويق الفكر الثورى العلمى من أن يكشف عن التناقضات الموجودة في المجتمع والتي تبقى بلا حل في ضوء هذه المفاهيم .

لقد كشف ميدان دراسة مشاكل المجتمع الفرق الجوهرى بين نظريتين « عمليتين » الرأسمالية والاشتراكية ، ووضح أن النظرة الاولى تحاول أن « تعالج » وتعتبر المشكلة خلافاً عارضاً يصيب الوظيفة دون البناء ، أما النظرة الثانية فهمى تحاول أن « تقى بالتخطيط المجتمع من أن تتفتح فيه . » لتتفصح عن مشاكل صعبة الحل ، وذلك عن طريق ترتيب أجزاء البناء الاجتماعى ليؤدى وظائف جديدة تعبر عن أهداف المجتمع الاساسية في ضوء النظرة الجمعية للحياة » .

من أجل هذا حاولت في هذا الكتاب — ما استطعت — أن أعرض للتناقض بين هاتين النظريتين ، وخاصة أن علم الاجتماع الذى يقدم المادة النظرية لبحث مشاكل المجتمع ، لم يتقدم بعد في طريق الموضوعية والحيادية ، كما يزعم علماء الغرب ، بل لا زال التوجيه الايديولوجى يحدد اطار الدراسة ومضامينها المتعددة . كما حاولت أن أبرز هذا بالتطبيق على مجتمعتنا — الذى هو معلمنا الاول — وخاصة في هذه الفترة التى يتغير فيها البناء الاجتماعى في ضوء الحل الثورى العلمى . في ميدان المشاكل والانحراف .

لقد نضجت كثير من الافكار التى تضمنها هذا الكتاب أثناء خوض

تجارب البحث الاجتماعي والعمل في ميدان مشاكل مجتمعنا ، أما اكتمال هذه الافكار واتخاذها ثوبا علميا محددا ، فانه مرتين بمزيد من المناقشة والنقد البناء ، ومزيد من التعرف على تبعات المشاكل المتداخلة ، والتفهم العميق لمسائل التطبيق الاشتراكي والنظرية الاشتراكية في بلدنا .

عاطف غيث

الفصل الأول

علم الاجتماع ومشاكل المجتمع

لم يعد العلم بمعزل عن الحياة . والفن لا زالوا يقيمون الفواصل العميقة بين العلم النظري والعلم التطبيقي أو بين النظرية العلمية وامكانيات تطبيقاتها العلمية ، انما هم همسة لتعالمة زائفة . واذا جاز لنا أن نزع وجود مثل هذه الفواصل في العلوم الطبيعية . فلا يجوز لنا في دائرة العلوم الاجتماعية أن نفتكر لايماننا الذي يشاركنا فيه كنه من أقطاب هذه العلوم في ضرورة تطبيق العلم على الشؤون الانسانية ، ولعل اصرار بعض العلماء على عدم الخلط بين النظر والتطبيق . انما يرجع في حقيقة الامر الى احساسهم بعدم كفاية طرق البحث وعدم صحة الحقائق الاجتماعية ، بحيث يصبح التنبؤ على ضوءها مخاطرة كبرى ينتظره الاخفاق ، أو اذا جوزف به غفى أضيق الحدود التي لا تغيد البشر في شيء له أهمية في حياتهم أو علاقاتهم ، ولهذا عليهم أن يسترخوا أن الامر يحتاج بدلا من الجدل حول حدود النظرية العلمية ومصدق القانون العلمي ، الى مزيد من التعمق في الدراسة لسبر أغوار الحياة الانسانية ، وبهذا يمهدون الطريق الى احاطة أوسع بالمشاكل الانسانية ، وليس هذا غصب ، بل أيضا الى تطوير وقدرة أكبر على التنبؤ في وجود أعقد الظروف وأكثر احتمالات التغير التي تتميز حقائق العالم الاجتماعي .

هذا الى أن الاهتمام بتطبيق العلم لحل الازمات المعاصرة في العلاقات الانسانية جدير بأن يجعل العلماء يجمعون مصادر المعارف

علمية ويوجهونها بطريقة تؤدي إلى مزيد من النتائج المفيدة . بدلا من
التسرب في كل اتجاه دون وحدة حقيقية لنعمل البناء في الإصلاح ، ولهذا
نعتقد أن العلم هو المخلص الوحيد للإنسان من أخطائه ، وننظر إلى
الجهود التي تبذل لحل المشاكل الإنسانية بالوسائل العلمية نظرة ملؤها
الثقة بالعلم ، ومن ناحية أخرى إذا كان هدفنا زيادة فهمنا للإنسان
وأعماله دون محاولة للتطبيق على المشاكل العملية ، فإن معالم الطريق
أمامنا لا بد أن تكون واضحة ومنظمة والتنظيم الذي يسمح بأن يكون كل
تقدم في الميدان العلمي مفض إلى تقدم آخر : ذلك لأنه من الممكن في
بعض الأحوال أن نعتبر الفهم العميق للحياة الإنسانية عن طريق
العلم هدفا في حد ذاته ، ومن هذه الزاوية حاولت كثير من التساؤل
والشعوب أن تفهم الإنسان . وأن تفهم معنى وجوده ، ومكانه من
العالم ، وأعماله على الأرض التي يسكنها .

ومهما كان مصدر اهتمامنا بالعلم الاجتماعي . سواء كان نظريا صرفا
أو تطبيقيا أو كليهما ، فإن المتفق عليه بين العلماء أن النظرية التي لها
سمات الوحدة والاكتمال لها قيمة عظيمة . ومن ناحية أخرى فهي تمثل
حاجة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها . ولهذا تكون احتمالات التقدم في
المبادئ النظرية والتطبيقية في الجوانب الاجتماعية كبيرة ، ويمكن أن
نلاحظ فيها زيادات كمية إذا تم هذا في إطار مضبوط من المفاهيم العامة
المتعارف عليها .

ومن استقراءنا لتاريخ العلم نجد أن كثيرا من القضايا العلمية التي
قامت على الملاحظة وقعت تحت تأثير المعتقدات الشخصية ورغبات
العلماء . وكان رد الفعل أن رفض العلماء الآخرون قبول مثل هذه
الملاحظات المغرضة وحاولوا أن يدعوا وسائل جديدة أكثر موضوعية

في الملاحظة والتحليل • واليوم تتكون المعرفة العلمية من مجموعة من القضايا المنطقية يقبلها جميع الباحثين بغض النظر عن معتقداتهم ورغبتهم أو انتماءاتهم المختلفة •

ويترتب على ذلك أن سلوك العالم يتميز بالخصائص الآتية عندما يكون منشغلا في بحث علمي •

١ — انصراف تام الى موضوعات الدراسة ومناهجها العلمية • وما يترتب على ذلك من اختبار للبراهين والأدلة في ضوء القواعد المنطقية والتحليل الرياضي •

٢ — اعتماد تام على الحقائق الواقعية • وعلى المنطق المجرد عند الوصول الى النتائج •

٣ — اخلاص واتصال دقيق بمستويات العلم ووسائله وما يتضمنه بالطبع من حكم قيمي • ويقوم هذا الحكم على الاعتقاد بأنه عند الوصول الى حل المسائل التي تواجه الحقائق وعند الوصول الى التنبؤ بالاحداث المستقبلية فان مناهج العلم تكون قد أثبتت أنها أكثر فاعلية من أى وسيلة أخرى معروفة حتى الان •

دور عالم الاجتماع : على علماء الاجتماع أن يحددوا النتائج المترتبة على أبحاثهم وعلاتهم بالمشاكل الاجتماعية ، وأن يجعلوا الحقائق الموضوعية عن المجتمع في متناول أى شخص مهتم أو مسئول • وواجب عالم الاجتماع الاول أن يصل الى نتائج محددة واضحة عن المجتمع وعن التفاعل الانساني • أما كيف يستفاد من هذه النتائج العلمية فليس الامر عندئذ خاضعا للتحديد العلمي • على الرغم من أنه

يهم علماء الاجتماع من حيث الادوار التي يقومون بها كمواطنين أو
كأبناء أو أصدقاء .

فلا العلم الغيبي أو الاجتماعي صالح لان الناس ، ما ينبغي
أن يطلبوه ؟ وكان ما يستطيع العلم أن يفعله هو أن يقول : اذا اردت
حدوث الفعل كذا عليك أن تفعل كذا وكذا . أو اذا فعلت كذا وكذا يكون
نتائج ذلك حسنة . وهذا لا يعنى أن المسائل الخفية لا تتأثر بأبحاث
علم الاجتماع . فكثير من مسائل السياسة العامة التي كان يظن أن لها
علاقة بالأخلاق قد يمرت عندما أصبح ممكنا إخضاعها للتحليل العلمي ،
كما أن الخوف من العين الشريرة زال عندما أثبت العلم ان السحرة ومن
أنيعم لا يملكون أى قوة خارقة أو زائدة عما زود به الأشخاص الآخرون .
وزال الاعتراض على الحقن عندما تقدمت المعلومات العلمية وذاعت بين
الناس . وتناقص الاتجاه الى العقاب الصارم والقاسى للجرائم عندما
تبين ان مجرد القسوة لم تساعد وحدها على نقص نسبة الجرائم .
وسيتناقص الخوف من الطاقة النووية وستخف المطالبة بوقف تجاربها
اذا ظل الاتجاه الى استخدامها فى الأغراض السلمية يتزايد باستمرار .
إما دور عالم لاجتماع بالنسبة لمثل هذه الموضوعات فلا يكون بأن يختار
جانبا معينا ، بل عليه : ١ - أن يساعد على توضيح حقيقة كل موضوع
حتى تصبح تفاصيله حقائق يمكن مناقشتها ، ٢ - وان يقوم بالبحث
المطوب ليجعل من كل حقيقة من هذه الحقائق موضوعا معتمدا يمكن
الاهتداء به عند الحكم .

هذا وتمكن المعرفة العلمية النامية المجتمع من اختيار اهدافه
بالإضافة الى الامكانيات الموجودة أو التي يمكن الحصول عليها . أو
بمعنى آخر يمكن للانسان نتيجة للمعرفة العلمية ان يتجنب الاهداف

الاستجابة أو المتناقصه . ومثال ذلك ان المجتمع الواعى لا يمكن أن يعجز
على خفض الضرائب وريادة الخدمات انكساره في نفس الوقت مرانه
يحاول أن يكشف عما اذا كان المواطنون يريدون مزيداً من الخدمات
فاذا ثبت له ذلك أمكنه أن يرفع الضرائب بموافقته المواطني وعمومهم
الارادى . وعلى هذا يمكننا أن نقول ان عالم الاجتماع الواعى يستطيع
أن يتنبأ بالجو الاجتماعي كما يتنبأ الراصد بالرطوبة والحرارة والبرودة .
ومثال ذلك ان عالم الاجتماع لابد أن يكون قادراً على التنبؤ بطبيعة التنظيم
الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والمشاكل التي تترتب على الاخذ بنظم
سياسي معين مثلاً .

وخلاصة القول أن علم الاجتماع لا يمكن أن يدلنا على تفاصيل
السياسات وما ينبغي أن تكون عليه ، كضبط النسل والهجرة ، ولكنه
يستطيع أن يدلنا على النتائج التي تترتب على الاخذ بسياسة معينة
أي أنه ييسر وينير الطريق ولا يدغم العربة .

وعلى ذلك نستطيع أن نحصر المشاكل **Problems** التي يواجهها
عالم الاجتماع فيما يلي :

١ - مشكلة علمية : تتمثل بموضوع العلم نفسه كالمشاكل المتعمقة
بشأن العلاقات الاجتماعية في المجتمع الواحد وطريقة معالجتها على
أساس المنهج العلمي .

٢ - مشكلة اجتماعية : وهي التي قد تظهر في مجتمع بعينه في وقت
معين نتيجة لظروف معينة . وتتقضى من علماء الاجتماع المحللين
دراستها والكشف عن أسبابها .

٢ - مشكلة مجتمعية : وهى التى قد تظهر فى مجتمع بعينه فى وقت فى جميع المجتمعات بغض النظر عن المكان وذلك مثل المسائل المتعلقة بالاسرة والزواج والضغط الاجتماعى والقيم وغيرها من الامور التى تتصل بالدعائم الاساسية للحياة الاجتماعية .

٤ - مشكلة علاجية : وهى التى تتصل بانحراف معين فى ناحية معينة من العلاقات الاجتماعية وتتطلب اصلاحا تقوم به هيئات متخصصة وهذا لا ينفى دور علماء الاجتماع فى كشفها وبيان عواملها وذبذباتها .

وهذا الفصل بين المشاكل من الاهمية بمكان بالنسبة لعالم الاجتماع لما له من اتصال بطرائقه فى الدراسة فمن ناحية لا بد أن يبحث عن وسائل موضوعية لقياس الظواهر الاجتماعية ، ويصمم وسائل أخرى لفحص المواقف العملية ولاكتشاف انحلل العلاجية المتضمنة فى المشاكل الاجتماعية واختلال التوافق وعلى هذا الاساس يستطيع عالم الاجتماع ان يسهم فى برنامج الاخصائى الاجتماعى وخبراء العلاقات والادارات العامة واخصائى الطب أو العلاج النفسى .

المشاكل الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع

تختلف النظرة الى المشاكل الاجتماعية باختلاف الباحث . فرجل الشارع يعيل الى النظر اليها من وجهة نظر وحيدة بمعنى أنه يرى أن أسبابها يمكن أن تحصر فى سبب واحد ، وهذا بالاضافة الى ان وعيه بالمشاكل يتخذ اتجاها محدد يغلب عليه الاحساس بمسكلة معينة يعانين هو غملا أو يكون شديد الصلة بها بطريقة ما والبيولوجى الساذج والمتطرف فى نفس الوقت قد يرى أن الذين يعيشون المشكلة الاجتماعية ربما كانوا ضحية عوامل وراثية لم تكن فى صالحهم . ولذلك سقطوا فى

معركة تكثف وتكثرت مقدومتهم أمام ظروف أقوى منهم . ومن أجل هذا يفكر في حل «المشكلة الاجتماعية» في ضوء حلول جانبية مثل تعقيم مثل هؤلاء الأشخاص أو إجبارهم على ضبط النسل حتى لا يخرج من أصلابهم نسل ضعيف يسقط صريحا عند أول صدام مع الحياة ، فيزيد المشكلة الاجتماعية حجما وتفاقما والجغرافي الحتمي من ناحية أخرى قد يرى أن المناخ ربما كان السبب في مشاكل مثل الفقر ، ومن ثم في عدد من المشاكل الاجتماعية الأخرى التي يكون الفقر عاملا فيها كالتجريم والبطالة .

لكن هذه التفسيرات يظهر عساقها عندما ندرك تعدد العوامل التي تنضج ظاهرة يمكن أن نطلق عليها « المشكلة الاجتماعية » . وسنبينا في علم الاجتماع ثم نحصر العوامل قبل أن نحكم على أهميتها النسبية . على أن قولنا هذا لا يجب أن يقودنا إلى الوقوع في بعض مغالطات العملية الاجتماعية ذلك لأنه من الخطأ أن نعتبر جميع العوامل متساوية العملية والدينامية في إبراز المشكلة الاجتماعية . ومن هذه الزاوية رسم علماء الاجتماع عدة إطارات من المفاهيم بغرض ترتيب وحصر المادة التي يقوم على أساسها بحث المشاكل الاجتماعية . ومن الناحية التاريخية يمكن القول أن قاعدة المفاهيم الموجهة للمعرفة قد تغيرت من قيامها على مبادئ الأخلاق إلى قيامها على الأسس الموضوعية والعلمية .

ويعتقد علماء الاجتماع ويشاركهم في ذلك العلماء الأجبرون في العلوم الاجتماعية . أن كثيرا من المشاكل الاجتماعية تنبثق عن المذلات المتميزة أو المختلفة للتغير الاجتماعي أو الثقافي . كما أن بعض المشاكل ترتب على غسل الثقافة في أن تواجه بحزم الاندفاعات أو الرغبات الجامحة في الفرد .

طبيعة المشكلة الاجتماعية

منذ الولادة يعتمد الإنسان على غيره من الناحية الفيزيائية والاقتصادية ليعيش . ويعتمد على أقرانه لنمو شخصيته وليضمن اشباع رغباته المتعددة . فالإنسان وحده هو الذى يعيش فى جماعات اجتماعية حقيقية ، والجماعة الاجتماعية ليست مجرد تجمع من أشخاص ، لأن جوهرها يقوم على التفاعل المنظم والعمل المشترك والمعيشة لمدة كافية يدخل فيها عامل النظام ، وينظر الأعضاء الى أنفسهم على أنهم وحدة اجتماعية لها حدود معروفة ، ونتيجة للخبرات الاجتماعية يصبح الشخص معتمداً على الآخرين فى الحصول على الأمن وفى الإمثال للنمط الاجتماعى .

هذا وقد استطاع الإنسان خلال قرون قليلة أن يكشف الستار عن أسرار العالم الذى يحيط به ، فتدرجت محاولته من ميدان الفلكور الى ميدان السحر وأخيراً الى ميدان العلم . ويجمع كثير من الباحثين فى علم الاجتماع الحديث على أن التقدم التكنولوجى الذى وصل اليه الإنسان لم تصاحبه درجة من التقدم موازية فى التغلب على المشاكل التى تنشأ عن علاقاته بالآخرين ، هذا فى الوقت الذى يكون نجاح الإنسان فى علاقاته الاجتماعية أخطر من نجاحه فى سلطته بالعالم الطبيعى ، هذا ولا يستطيع كثير من الناس أن يدركوا أن الدراسة العلمية للمجتمع والشخصية والمشاكل الاجتماعية المرتبطة بها حديثة العهد فى الوقت الذى تراكت فيه الاكتشافات فى خلال تقدم العلوم الطبيعية التى يرجع تاريخها الى قرون عديدة .

وتشير دراسة المشاكل الاجتماعية خلافاً كثيرة بين علماء الاجتماع فى الوقت الحاضر سواء من حيث اعتبارها مسألة من مسائل علم

الاجتماع أو من حيث المنهج الذى يتبع فى دراستها أو من حيث تعريفها وبيان حدودها . أو من حيث تحليلها وبيان مدى ارتباطها بطبيعة البناء الاجتماعى ويقول كلينارد Clinard^(١) أن كثيرا من الناس يعتقدون أن المشاكل الاجتماعية لا يمكن أن تدرس بطريقة علمية لعدم إمكان تطبيق المناهج العلمية عليها بنفس الطريقة التى تطبق بها فى العلوم الطبيعية لان السلوك الانسانى فى رأيهم ليس هو الميدان الصحيح للبحث العلمى فضلا عن أنهم يريدون أن يقيموا العلم على ما يزعمون أنها العلوم المضبوطة كالبيولوجيا والكيمياء والطبيعة ويذهبون الى أبعد من ذلك غينكرون حصة العلم على العلوم الاجتماعية والسلوكية كعلم الاجتماع أو علم النفس الاجتماعى والانثروبولوجيا والاقتصاد والعلوم السياسية التى يقع على عاتقها حل مشاكل السلوك الانحرافى .

ويتوقف جزء كبير من هذا الخلط فى أذهان هؤلاء على فشلهم فى تقدير طبيعة المنهج العلمى لان الدراسة العلمية للسلوك الانسانى تتصور أن مثابيس العلم يمكن أن تطبق على المادة المتضمنة وهذا يعنى أن السلوك الانسانى يمكن أن يدرس كعملية اضطرادية طبيعية أو كسلسلة من الخطوات أو الحوادث تتدرج من ظرف الى آخر بنفس الطريقة التى تصف بها انتشار المرض أو العملية الكيميائية التى تتمثل فى التغيرات التى تحدث عندما يخلط عنصران كيميائيان معا .

ان الدراسة العلمية للمشاكل الاجتماعية أو السلوك الانحرافى مثل المدخل العلمى لدراسة أى مادة ، محاولة لوصف العمليات المؤدية

Clinard, M. B., Sociology of Deviant, Bshaviour, New (١)
york, 1961. pp. 24 . 27.

للسلوك وتصنيفه الى نماذج ، ويجب هنا أن نشير الى أن دراسة
المشاكل الاجتماعية تعتمد على أساليب البحث الاجتماعي ، كما تعتمد
العلوم الطبيعية على الادوات العملية .

وقد لخص جورج لندبرج Georg Lundberg ^(١) الاتجاه
العلمي في دراسة المشاكل الاجتماعية فيما يلي :

أ (تحديد القواعد أو المعايير التي يقاس على أساسها السلوك
الانحرافي .

ب (تقدير الدرجة التي يمثلها سكان المجتمع للقاعدة التي
سوف تكون بمثابة المقياس .

ج (دراسة السلوك الانحرافي في ضوء الموقف الذي حدث فيه
وكذلك تقدير درجة افتقار المنحرف الى الحساسية بالنسبة لقواعد
المجتمع .

د (البحث عما اذا كان المنحرف الذي يكسر قاعدة من قواعد
السلوك في المجتمع منحرف بالإضافة الى هذا النوع من السلوك فقط
أم لا .

وطبيعي أنه في ضوء هذه الخطوات نستطيع أن نصل الى وصف
سليم لمشاكل المجتمع بالإضافة الى ما فيها من فائدة تطبيقية لآثاره

Lundberg- Larson & Schrag; Sociology, N.Y., 1958, (١)
p. 351 .

الطريق أمامه أو إبدل مجهود واقعى لحماية المجتمع أو للوصول الى
علاج ناجح للمصرف .

مشكلة أو انحراف أو تفكك

هناك من علماء الاجتماع من لا يفرق بين المشكلة أو الانحراف أو
التفكك باعتبار أنها درجات متفاوتة لشيء واحد وهو انعدام التوازن في
ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية . ولذلك يستعملون هذه المصطلحات
الثلاث كل في مكان الآخر دون تمييز ، فكلينارد مثلاً يهدف من كتابه^(١)
أن يكون مرجعاً في المشاكل الاجتماعية والتفكك الاجتماعى والأمراض
الاجتماعية .

وينهج هذا المنهج ليمرت Lemert فيقول^(٢) أن عنك اتصالاً
وثيقاً بين التفكك الاجتماعى والتفكك الشخصى ، ولذلك فهناك عدة
مداخل لدراسة الانحراف والاجتماعى أو السلوك الاجتماعى المرضى
كالمدخل البيولوجى أو النفسى ، ولكن الذى يهمنا فى المقام الاول هو
المدخل السوسيولوجى لان هذا المدخل يتضمن بالضرورة معرفة
بالعوامل البيولوجية والنفسية والجغرافية والسكانية ولا يعنى ذلك أن
علماء الاجتماع يخوضون فيها بتفصيلها ولكنهم يكتفون بالإشارة
إليها . ويقول ليمرت ان العوامل المهمة أو المباشرة فى السلوك
الاجتماعى المرضى عوامل سوسيولوجية أو نفسية اجتماعية فى طبيعتها .
ولذلك فان التفسير ينتهى الى ابراز عناصر مثل البناء الاجتماعى
والجماعة والمركز والدور والتفاعل الهادف ، أما اذا استخدمنا فى

Op. Cit, p. VII

(١)

Lemert, Social Pathology, London 1951; pp 19 - 21.

(٢)

التفسير عوامل مثل الجسم الطبيعي أو القوة أو النقص البيولوجي أو العدوانية أو الخلوصة أو السن أو الجنس . . . فانما نستخدمها لنشرح التغير في العوامل الثقافية والاجتماعية التي ثبت أنها التفاعلات الرئيسية في السلوك الانساني واذن خالطية في دراسة المشاكل الاجتماعية أو السلوك الانحرافي انما ترد جميعها الى عوامل نفسية أو سوسيلوجية .

وواضح أن ليمرت ينظر الى المشكلة الاجتماعية على أنها انحراف يتم داخل اطار اجتماع ، ويذور في دوائر تبدأ من الفرد وتنتهي الى الجماعة وهذا هو ما نعتقد أنه مكون لاطار المفاهيم عند كليارد .

ويؤيد جورج لندبرج^(١) هذا الاتجاه فهو يرى أن السلوك الانحرافي هو أي سلوك يفشل في الامتثال لمستويات محددة : ونظرا لاهمية عدم الامتثال وخطورته فانه يفسر في ضوء اصطلاحات الدرجة (أي درجة انتشاره ودرجة خطورته) كما أن خروج الانحراف عن المعيار المعروف المقرر في المجتمع يفسر على ضوء كمية الانحراف التي يتسامح فيها والتي تختلف اختلافا كبيرا في الثقافات المختلفة . ولذلك فان تعريف السلوك الانحرافي لابد أن يدخل في اعتباره الحدود التسامحية في المجتمع والموقف الذي يحدث فيه الانحراف . ثم يستطرد لندبرج من ذلك إلى تعريف موضوعي للمشاكل الاجتماعية فيقول « المشكلة الاجتماعية هي أي سلوك انحرافي في اتجاه غير موافق عليه له من الدرجة ما يعلو فوق مستوى الحد التسامحي للمجتمع ، ومثل هذا السلوك الذي يجاوز حدود التسامح يؤدي الى فعل عام ، يهدف الى

حماية المجتمع واصلاح المذلل أو الجانى وتلظفر كل انسان من أن الانحراف الذى يمدى نقطة معينة لن يتسامح به « وترجع أهمية التعريف السابق للمشاكل الاجتماعية الى امكان تطبيقه على كل أنواع السلوك التى وضع لها المجتمع قواعد أو معايير .

وقد يبدو من العرض السابق أن دراسة المشكلة الاجتماعية أو الانحراف أو التفكك إنما يهدف الى دراسة انحرافات أو تفكك الأشخاص : الا أننا نعتقد أن التفكك الاجتماعى أو المشكلة الاجتماعية تقود دائما الى تفككات شخصية : فالتفكك الاجتماعى هو عدم تكامل العادات والنظم والجماعات والمجتمعات المحلية ولكن التفكك الاجتماعى يتضمن بالضرورة أشخاصا ذلك لأن العادات والنظم هى سلوك الأشخاص والأشخاص يكونون الجماعات والمجتمعات ، ولذلك فإن التفكك يحدث فى المعايير التى هى مقاييس السلوك الشخصى ، ولأجل هذا يقول كثير من علماء الاجتماع أن التفكك الاجتماعى يؤدى الى التفكك الشخصى لأن الشخص مخلوق اجتماعى وذاته نتاج اجتماعى^(١) .

مما تقدم نتبين أن الاتجاه فى علم الاجتماع الحديث يتركز الآن حول دراسة المشاكل الاجتماعية من نقطة ابتداء واحدة تقريبا هى الانحراف عن القواعد والمعايير التى حددها المجتمع للسلوك الصحيح ، كما أن الاهتمام بدراسة السلوك المنحرف لا ينصب على أنواعه البسيطة أو غير المتكررة أو التى تصادف مجرد النفور والإشمئزاز ، وإنما تدور حول تلك الأنواع التى تعتبر مهددة لكان الجماعة من ناحية

Ogburn, & Nimkoff, Sociology, London, 1960,
PP. 535 - 536

(١)

ولقواعد السلوك المقبول من ناحية أخرى . ولكن اصطلاح التفكك الاجتماعي لا زال حتى الان محل جذب وشد ، لان فكرة التفكك كان لها مولدان : الاول عندما أشار كل من توماس وزنانيكي في دراستهما لنقروى البولندي في اوربا وأمريكا الى التفكك الشخصى عند المهاجرين البولنديين الذين يستقرون في مناطق جديدة ، ويصبح ضروريا بالنسبة لهم أن يتوافقوا مع ثقافتها ويكون التفكك الشخصى راجعا الى غسلهم في تحمل المواقف الجديدة ، والثاني جاء بعد أن تقدمت دراسات التغير الاجتماعي وبعد أن ذاعت نظرية التخلف الثقافي التي ولدت فكرة التخلف الاجتماعي نتيجة للسرعات المتفاوتة في التغير بين جوانب الثقافة المادية واللامادية التي كانت متوازية قبلا . ويعتبر أجبرن مدغم هذا الاتجاه ، ومن أمثلة الاعتراضات التي وجهت الى فكرة التفكك ما أشار اليه كلينارد^(١) من أن فكرة التفكك تعنى انهيار الظروف التي كانت موجودة من قبل للتنظيم الاجتماعي وهذا موقف لا يمكن هضمه ، لان التغير الاجتماعي غالبا ما يختلط بالتفكك كما أن التفكك الاجتماعي ينظر اليه غالبا على أنه شيء سئ وفي هذا تورط في حكم من أحكام القيمة لا مبرر له في الدراسة العلمية ، هذا الى أن ما قد يبدو تفككا قد يكون في واقع الامر عبارة عن أنساق عالية التنظيم مثل عصابات المنحرفين والمجرمين ويبدو أن كلينارد عارض فكرة التفكك دون مبررات قوية لان أجبرن لم يصف التفكك الاجتماعي بالسوء أو الدسن ولم يفعل من نحا نحوه في هذا الاتجاه ، وكل الذي أراد أن يشير اليه أن المشاكل الاجتماعية إنما تتبع من المعدلات المتفاوتة للتغير في أجزاء الثقافة الواحدة . وقد كان من الممكن أن يكون نقد كلينارد لفكرة التفكك أكثر اقتناعا لو أنه اعترض على فكرة العلية المتضمنة في فكرة التفكك ، ذلك

لان أجبرن يعتقد أن المشاكل الاجتماعية تتبع من ظروف التغير الاجتماعي وخاصة التغيرات التكنولوجية التي تؤدي الى طفلة المادات والقيم والمصالح المستقرة ، الامر الذي يؤدي الى أحداث فجوة في التوازن الاجتماعي .

ان استعمالنا واستعمال من سبق أن عرضنا لوجهات نظرهم لمصطلحات التفكير أو المشكلة أو الانحراف لا يعني أكثر من الاتفاق الاصطلاحي ، أما من حيث التفسير فهذه نظريات كثيرة سوف نتعرض لهما فيما بعد ، ولن نحر على استعمال اصطلاح واحد الا في الموضع المناسب له .

اذن فالمشكلة الاجتماعية كما يقول غيرتشايلد^(١) هي موقف يتطلب معالجة اصلاحية وينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية، أو يتحتم معه تجميع الوسائل الاجتماعية لمواجهة وتحسينه وهاتان الناحيتان متلاقيتان وتمترجان في أغلب الأحيان . غنى الحالة الاولى يمكن أن ندخل تحتها كل النقائص والفشل في التوافق الذي يصيب الافراد والاسر والجماعات الصغيرة والتي يمكن ردها الى ظروف البيئة التي يعيشون فيها ونضرب مثلا على ذلك بالبطالة أو المرض أو الرذيلة أو الجريمة أو ما الى ذلك ؛ أما المشاكل التي تظهر في الحالة الثانية أي التي تتطلب وسائل اجتماعية عاجلة لمواجهة هي مثل الفشل في التوافق الذي يصيب البناء الاجتماعي وتأديته ووظيفته والذي تلوه مواجهة فوق مستوى فرد أو جماعة صغيرة مثل الحرب أو البطالة الدورية أو الفساد السياسي .

Faurechild, Dictionary of Sociology, N, Y, 1944,
p. 289.

(١) .

وخلص القول ان المشكلة الاجتماعية هي انحراف السلوك الاجتماعى عن القواعد التى حددها المجتمع للسلوك الصحيح طالما أن هذه القواعد تضع معيارا معينة يكون الانحراف عنها مؤديا الى رد فعل واضح من الجماعة . وما دام الامر كذلك فان المشاكل الاجتماعية تختلف فى الزمان والمكان باختلاف الثقافات ، الا اذا كانت القاعدة أو المييار من الضروريات الاجتماعية التى يتوقف عليها الوجود الاجتماعى . ولما كان الوُصُوح الاجتماعى يعتبر أساسا من أسس اكتشاف السلوك الانحرافى وتحديد درجة خطورته وعمق تأثيره على الجماعة أو الفرد، فانه يعتبر مقياسا هاما من المقاييس المحددة للسلوك الانحرافى ويقول كلينارد^(١) فى هذا المقام أن الانحرافات تختلف من حيث درجة انتباه الناس لها فى المجتمع ، فبعض الجرائم مثل الخطف وهتك العرض بالقوة والسلب والقتل والسرقة المسلحة تعتبر من الجرائم الواضحة التى تخلق شعورا قويا بعدم الرضا فى المجتمع . وهناك مخالقات أخرى مثل الاجهاض والخيانة والجنسية المثلية والسرقات البسيطة أقل وضوحا من الناحية الاجتماعية . ولهذا فمن أجل أن يثير الانحراف رد فعل فى المجتمع يجب أن يكون له جد أدنى من الوُصُوح أى يجب أن يكون واضحا للآخرين وأن يوصف بأنه انحراف^(٢) .

وقد عرض كثير من المؤلفين لموضوع « الوُصُوح الاجتماعى » للمشكلة الاجتماعية أو انحرافات السلوك ، وحاولوا تحديد المعامل والظروف التى تكون فيها أى مشكلة أو انحراف واضحا للجماعة حينها وغير واضح حينها آخره ولكن اختلافهم فى هذا الصدد كان أمرا ضروريا:

Clinard, op. cit, p. 3
Lemert, op. cit, p. 15

(١)
(٢)

نظرا لاختلاف مداخلهم لدراسة الموضوع ، ومثال ذلك أن الذين يفضلون مدخل التفكير الاجتماعي الذي ينبج عن السرعات المختلفة لتغير أجزاء المجتمع والثقافة يعتقدون أن درجة حساسية المجتمع للمشكلة أو الانحراف مسألة درجة ، لأن التغيرات الجديدة وما تدمله معها من تنظيمات اجتماعية وقيم جديدة ونظرة مختلفة للحياة : لا يسلم بها جميع أعضاء المجتمع مرة واحدة . بل تظل هذه النتائج الضرورية للتغير مدل جذب وشد حتى تأخذ مكانها كسمات معترف بها في الثقافة . ومن أجل هذا قد ينظر الشباب الى سلوك معين على أنه أمر عادي وطبيعي ، بينما ينظر اليه كبار السن ، على أنه انحراف أو نكوص وغير ذلك .

ويجب ان نلاحظ أن الحديث عن الوضوح الاجتماعي للانحراف يعالج في ضوء مصطلحات عامة ، وعلى أساس مسلمات مفروض انطباقها على جميع أقسام المجتمع دون استثناء ، أو على الأقل إبراز العناصر المشتركة في هذا الموضوع بغض النظر عن الاختلافات الفردية أو التمايزات الجماعية ؛ ولكن اتساع نطاق المجتمع من الناحية الجغرافية ، والتمايز الشديد من الناحية الديموجرافية ، وعمق الفروق بين المجتمعين الريفى والحضرى تثير صعوبة كبرى ازاء مسألة الوضوح . لان الثقافة الكلية في هذه الدالة لا تشكل نمطا واحدا للسلوك ، بل تشكل انماطا متعددة ؛ بتعدد الثقافات الفرعية . وهذه نقطة يجب مراعاتها عند دراسة رد الفعل الاجتماعي لانحراف معين . فالجريمة ، النار مثلا قد يرحب بها في مكان ، وقد ينظر اليها في مكان آخر ، على أنها عمل من أعمال الوحشية .

الفصل الثاني

المنهج في دراسة المشاكل الاجتماعية

عندما بدأ علم الاجتماع في أواخر القرن ١٩ كان منشغلا بأثبات وجوده ضد طغيان العلوم الأخرى ولذلك كثر الكلام عن المنهج والموضوع وشغل هذا البحث أكثر جهد العلماء ، كالطفل الذي يريد أن يثبت وجوده بكثرة الصراخ ، ولكن هذه الفترة طالت أكثر مما يجب ، وأدت الى مفارقات كثيرة ، وفقت الباب أمام اختلاف العلماء وانقسامهم الى مدارس تضاربت حول منهج علم الاجتماع وموضوعه ، بينما كان امر واضحا أن دراسة المجتمع لا تتم الا ببحث المجتمع على الطبيعة ، ولعل لجوء العلماء الى المجادلات انما كان راجعا الى استمرار تأثير الفلسفة ، فعلم الاجتماع علم لانه يستخدم المنهج العلمي .

ولكن عددا من الاحداث مثل الحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية والثورات وتقلص الاستعمار وظهور الدول القومية فرض على العلماء أن يتحولوا الى ميدان البحث الاجتماعي حتى زاد العمل في هذا الاتجاه ، الامر الذي أدى الى ضرورة التخصص والى انقسام علم الاجتماع الى فروع أخذت تتزايد ، كل منها يتناول مسألة هامة تعبر عن المدى الذي وصل اليه المجتمع ، نتيجة لاتساع نطاق العمران وتطور التكنولوجيا وظهور الحياة الحضرية على حساب القروية . ومن أمثلة الفروع الجديدة تلك الفروع التي تدرس السكان والصحة العقلية

والمشاكل الاجتماعية : الا أن الفرع الأخير ظهر غجساة دون مقدمات نظرية ، ولهذا فأول ما نشير اليه أن دراسة المشاكل الاجتماعية لا تزال تفتقر الى نظرية متكاملة حتى الآن .

ولكن بصفة عامة اتفق عدد كبير من العلماء على تقسيم دراسة مشاكل المجتمع الى :

١ - دراسة السلوك الاندراقي كما يظفر في المرض العقلي وتعاطي المخدرات والانتحار والدعارة .

٢ - دراسة المشاكل المتعلقة بالتفكك الاجتماعي ، وفي هذا الصدد يرجع الباحث في ميدان هذه المشاكل العديدة الى عدد من النظريات وخاصة تلك النظريات التي تصور عدم اتفاق المجتمع مع الافراد .

وعناك شبه اتفاق على أن المجتمعات تتغير في دورات كل منها تتطوى على أربع مراحل ، وهي نقطة الانطلاق التي تكون ثورة أو انقلاباً أو مذهباً سياسياً أو اقتصادياً جديداً ، ثم تتوالى التجديدات ، لان النظام الجديد عندما يحاول تثبيت أقدامه فإنه يسن من التشريعات ما ييسر به الطريق على كل نكسة أو احتمال للعودة الى القديم . بعد هذا يصل المجتمع الى المرحلة التي لا عفر منها وهي التفكك ، وهي التي تعبر عن عدم امتصاص المجتمع لهذه التجديدات وتمثلها لتصبح عنصراً بناءاً في جسمه الكبير ، لان الصراع الذي يحدث بين القديم والجديد يؤدي الى حالة من التميع ، وفي مثل هذا الوقت يمكن أن يستغرق التغيير لبلوغ أهدافه فترة قد تطول أو تقصر ، ويتوقف ذلك على مبلغ الحمق الجهود التي تبذل لاعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعي .

. والمجتمعات المستتيرة تحاول تقصير فترة للتفكك. هذه بوسائل عديدة من أهمها التخطيط . ولعلنا لو ألقينا نظرة الى مجتمعنا لتبيننا أن ثورة سنة ١٩٥٢ تمثل نقطة الانطلاق ، وكانت التشريعات مثل ضرب رأس المال والتصنيع وانهاء الامتيازات وتأميم قناة السويس والقوانين الاشتراكية ١٩٦١ وغير ذلك من التجديدات التي حدثت خلال العشر سنين الماضية وهي التي أدت الى تباطؤ البناء الاجتماعي عندنا في امتصاص كل هذه التجديدات . الامر الذي يؤدي الى ظهور التفكك في البناء والوظائف الاجتماعية معا .

ولكن بالتخطيط يستطيع المجتمع أن يتغلب على كثير من علامات التفكك ونتائجه . فاذا تم للمجتمع التغلب على سد ثغراته وأقام جسم المجتمع على نحو يمكن أن يغضى الى التماسك . دخل في حالة التكامل الذي قد تظل ممتدة فترة طويلة . ولكن ليس هناك مفر من أن يعود المجتمع الى حالة تنهيا فيها نقطة جديدة لدورة أخرى من دورات التغير الاجتماعي .

وقبل أن نمضي في تحليل اشاكل التي يدرسها علم الاجتماع نضع عددا من المسائل الهامة لتكون بمثابة الدليل عند استكشاف المشاكل الاجتماعية وتحديد نطاقها ومحاولة دراستها .

١ - من انحقائق المسلم بها أن الثقافة والبناء الاجتماعي الذي يؤدى الى التكامل والسلوك المنظم يمكن أن ينبثق عنه مجموعة من السلوك الاندرافي ويكون متضمنا لاهتمالات عديدة للتفكك الاجتماعي ، وبهذا المعنى تكون المشاكل الموجودة في مجتمع عبارة عن الضرائب الاجتماعية التي يدفعها هذا المجتمع بسبب تنظيم خاص يفرض على الحياة الاجتماعية .

٢ - وعلى هذا فأننا نرفض من وجهة النظر السوسولوجية العبارة الشهيرة التي مؤداها ، أن الشر يولد الشر : فقد يتولد الخير من الشر والشر من الخير في ذات المجتمع ، فمهما كان النظام دقيقا تنفتح فيه ثغرات تؤدي الى السلوك الانحرافي ، وكذلك مهما كان النظام غاسدا فإنه ينطوى على بعض المظاهر المصطنعة التي تؤدي الى بناء السلوك واعلاء بعض القيم في حياة الناس .

٣ - والمشاكل الاجتماعية اذن هي النتائج غير المرغوبة المباشرة وغير المباشرة التي تترتب على تنظيم نمطى خاص لسلوك المجتمع .

٤ - لا يمكن أن ندرس التفكك بعيدا عن التنظيم ، ذلك لان فهم التفكك لابد أن يعتمد على فهم التنظيم الذى أدى الى التفكك ، ويقول علماء الاجتماع ان هذين التنظيمين لا ينفصلان .

٥ - نحن نتوقع دائما أن كل تنظيم وكل ثقافة ينبثق عنها مجموعة من السلوك الانحرافى . ومعنى هذا أن المشاكل الاجتماعية في مجتمع تختلف عن مشاكل مجتمع آخر ، لذلك لا يمكن القياس عليها أو الاحتجاج بها ولا الاعتماد عليها .

٦ - من الحقائق السوسولوجية أن البناءات الاجتماعية تنقسم من الداخل الى مجموعة معتدة من المراكز والادوار والى طبقات متعددة يمكن أن تكون جسما تشريديا يساهل وضعه تحت المنظار العلمى ، هذا التميز يولد اهتمامات وقيم متعددة ، وهذه الحقيقة تلقى ضوءا واضحا على اتجاهات الناس في المجتمع وعلى مختلف الضغوط التي يتعرضون لها ، ويجمع علماء الاجتماع على أن تعدد المعايير والقيم ، وان كان من ملائم المجتمع المعصرى أنه يقوم على تقسيم العمل ويؤدي في

كثير من الاحيان الى نتائج تقدمية، الا أنه يتيح الفرصة لظهور أشكال عديدة من السلوك الانحرافى ، وما يترتب عليه من أنواع عديدة من التفكك الاجتماعى، يجب أن نلاحظ هنا أن لكل دور جانبه البناء وجانبه الهدام ، ولهذا يتعرض الناس فى مختلف المواقف الى مصاعب تؤدى بهم الى أنواع متعددة من الانحراف ، قد يظل محصورا فى النطاق الفردى، ولكن ان زادت غانها تشكل مشكلة اجتماعية تقتضى من الباحثين اهتماما لمحاولة التغلب عليها .

ونلاحظ أن السلوك الانحرافى اذا انقلب الى تفكك اجتماعى يصبح أكثر استرعا للخطر وأكثر أهمية بالنسبة للمجتمع الكبير ، ولعل مواجهة المجتمعات لمسألة التفكك تكشف عن توجهات أيديولوجية مختلفة ، ذلك أن المجتمع الذى لا يجعل التخطيط أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية يحاول أن يواجه المشاكل مواجهة رأسية ، أى القضاء على المشاكل واحدة تلو الأخرى مع عدم المساس بالصورة العامة للنظام الذى يعتبر نتيجة مباشرة للبناء التشريعى، الذى يحدد اتجاهات الانتاج وفائض رأس المال ، أما المجتمعات التى تؤمن بالتخطيط كوسيلة أساسية لمواجهة كل ثغرة ، فانه يواجه المشاكل الاجتماعية مواجهة أفقية بمعنى أنه يؤمن بترابط أجزاء البناء وترابط وظائفه الأمر الذى يؤدى الى اعتبار كل مشكلة تظهر فى جسم المجتمع عبارة عن خلل أصاب البناء يفرض حلا عاما يتناول الأساس الاقتصادى والبنائى الاجتماعى معا .

٧ - هناك سؤال هام تفتح الاجابة عليه الباب الحقيقى لفهم المشكلة الاجتماعية فى مجتمعنا المعاصر : هذا السؤال هو : هل المشكلة الاجتماعية تكشف عن خلل فى البناء أو انحراف فى الوظيفة ؟ الاجابة تقتضى عمقا أيديولوجيا خاصا وتحديدًا للمفاهيم التى تعدد اطار البحث

الاجتماعى دلفل المجتمع فى لطار معين ، كما أن الاجابة أيضا تصور
مبلغ الاختلاف فى النظرة بين الافكار المتعلقة بالبناء والوظيفة ومدى
ارتباطهما فى الزمان والمكان ومدى تباعدهما .

سبق أن ذكرنا فى موضع آخر^(١) أن عبدة مناقشات أثرت فى
ميدان علم الاجتماع حولها يسمى بالدراسة الوظيفية وقامت من أجل
ذلك مدرسة كبيرة هى المدرسة الوظيفية فى علم الاجتماع وقتنا فى حينه
أن هذه المدرسة تقوم على بديهيات متضمنة فى مهمة العلم نفسه ، إذ
كيف يتدنى لباحث فى المجتمع أن يعالج مسألة دون أن يبحث بناءها أى
العناصر التى تتكون منها وتعطيها صورة خاصة ، وقد برزت هذه الناحية
فى المدرسة الألمانية فى علم النفس حينما واجهت دراسة موضوع
الشخصية ، غلبت الجسطلتية الى أن كل تفقيت فى معالم الشخصية لا
يؤدى الى فهمها ولذلك يجب أن تكون النظرة الاولى للشخصية كلية .
ثم تهبط منها الى التفصيلات الجزئية ، وتلك نظرة بنائية خالصة وقفت فى
خلق العلم فترة طويلة ، ولهذا فأننا نزع أن الامر فى علم الاجتماع لا
ينبغى أن يتوقف عند دراسة البناء ، لموضوعات معقدة وتحليل عناصره
بل يجب أن تؤكد منذ البداية أن نظرة قبلية وكلية الى البناء الاجتماعى
ضرورية قبل الدخول فى تفاصيل : لان الاتجاهات العامة والقيم الكبرى
والامال التى يرتبط بها المجتمع لا يمكن أن تظهر نتيجة للتفقيت ، ولا
بأس بعد ذلك من أن نشرع فى دراسة التفاصيل لفتنين مواضعها
وتداخلها فى اطار الكل ومبلغ اهتمامها فى اعطاء الصورة الكلية شكلا
محددا .

(١) انظر الاتصال الخاص بالنظرية السوسيولوجية المعاصرة فى كتابنا :
علم الاجتماع ، دار المعارف ، ١٩٦٤ .

أما الدراسة الوظيفية فإنها اتجهت تقريبا نفس اتجاه الدراسة البنائية ، وزعمها الكبير يدور حول : أن العلم الاجتماعي سواء أكان انثروبولوجيا أو سوسولوجيا يهدف الى ادراك الحياة في صورتها الدينامية ، أى ادراك البناء الاجتماعي في أثناء تأديته لوظائفه ، ولهذا لنا أن ندرس وظيفة المجتمع ككل قبل أن ندرس وظائف أجزائه أم نتخذ الطريق العكسى . قد يجيب البعض بأن لنا أن نأخذ أحد الطريقين وسنصل الى نفس النتيجة ، ولكن الامر ليس على هذا النحو . ذلك لان ادراك الوظيفة الكلية يعطينا فروضا وتوجيهات خاصة منذ البداية ويترك آثاره بعد ذلك على خطة الدراسة في التفاصيل . أما الطريق الثانى فإنه جمع أشلاء الجسم الانسانى بعد معركة ومحاولة تصديحها لتكون على هيئة انسانية ، والفرق واضح بين الحالتين .

ماذا يفعل العلماء وخاصة عند ممارسة العمل الاجتماعي ؟ ان دعاوى المدرسة الوظيفية تجعلنا نأخذ أسلوب الحيطة حتى لا نقع في حبال المناقشات الوهمية والتخبط الايديولوجى الذى لا يكشف عنه مراحة عند معالجة مسائل المجتمع . لقد انتهينا في موضع آخر الى القول بأن كل دراسة في علم الاجتماع هى : دراسة بنائية وظيفية بالضرورة ، وليس هذا ابتداءا ولكنه اتفاق تام مع المنهجية العامة للعلم الحديث ؛ لكن سيظل السؤال الذى بدأناه قائما بغير جواب ، هل نبدأ بالبناء أو الوظيفة ؟

٨ — يلاحظ أن الناس الذين يشغلون مراكز مختلفة ، يختلفون في تقديرهم للثغرات التى تؤدى الى مشاكل والتى تقتضى نوعا من العمل الاجتماعى لمواجهتها . ومعنى هذا أن بعض المشاكل قد تكون وقفا على بعض أنماط الحياة دون أخرى : ومثال ذلك أن مشاكل الريف غير مشاكل

الحضر ، فالمخطط يجب أن يكون على بصيرة باختلافها درجة ونوعا ،
والاختلاف في الدرجة يعنى أن المشكلة تكون بارزة في أماكن دون أخرى ،
وفي النوع حين تختلف من نمط اجتماعي الى نمط آخر ، إلا أن هناك
مشاكل اجتماعية لها مرتبة الشمول تحس بها كل الجماعات وكل
المجتمعات المحلية وكل المناطق الاقليمية مهما تباينت الانماط ، وتظهر
هذه المشاكل في نوعين من المجتمعات .

الاول : المجتمعات التي تكون الدولة فيها ذات نظام مركزي ،
والثاني : المجتمعات التي تؤمن بالتخطيط المركزي كأساس للتنمية
الاقتصادية والاجتماعية بغض النظر عن التطبيقات الاجتماعية المحلية
للخطة ، ولهذا تعتبر البطالة من هذه المشاكل وكذلك انخفاض مستوى
المعيشة ، والتخلف الدراسي ، وانحرافات الشباب ، والاستهلاك اذا
أخذ طريقا يصور عدم كفاية المواد التموينية بالنسبة لمجموع المواطنين ،
وفي مجتمع كمجتمعنا يعتبر الطموح البورجوازي عند الافراد مشكلة
خطيرة ، والطموح البورجوازي هو تكالب الافراد على الحصول على
أكبر قدر من الحقوق دون مقابلة متوازية للواجبات ، أو النزعات
الوصولية للحصول على مراكز ممتازة داخل الاطار الاجتماعي ، أو
النظرة الفردية للاجور عند العمال دون احساس اشتراكي بواجبات
الدولة في المشروعات التي تقوم بها لمواجهة مشاكل المجتمع المواجهة
الاشتراكية ، أو كصراع الطلاب للحصول على مراكز في مجالس
الاتحادات دون نظر الى الواجبات القومية التي يجب أن ينشغلوا بها
في أثناء ممارستهم لحقوقهم التي منحها لهم المجتمع الاشتراكي .

٩ - يختلف اناس في اتجاهاتهم نحو الحل المناسب ويعكس هذا
الاختلاف أوضاعهم الطبقيّة ومراكزهم الاقتصادية ولهذا تنعكس على

السياسة الاجتماعية العامة هذه التناقضات التي ينطوى عليها البناء الاجتماعي . والنتيجة الحتمية لذلك كله هو وجود جماعات متبينة تمتنع العمل الاجتماعي بعضها يتبع الدولة ، وبعضها الآخر يتبع الهيئات الاهلية ، ولن تتمكن الدولة من وضع تخطيط شامل يوحد المفاهيم ويوحد اجراءات الحل ومعالم الطريق لهذه الهيئات ، وهذا هو الموقف العام بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية .

أما في المجتمع الاشتراكي فليس هناك مبرر للتناقض لان العمل الاجتماعي يقوم أصلا على تخطيط ينبع من احساس الدولة بضرورة التغلب على المشاكل المتعلقة بالانتاج والعمل ، لان الهدف الاول ليس تجميع فائض رأس المال ولكن استخدامه ليلبغ المجتمع مرتبة الرفاهية الاجتماعية . وانحل الاشتراكي يعتمد على أيديولوجية الدولة التي حددت علاقات البناء من حيث عناصره الاساسية وجعلت الارتباط بينهما وثيقا . وحلت التناقض الذي يفسد الجماعات بعضها عن بعض من حيث المصالح المختلفة .

١٠ — يزعم علماء الاجتماع الرأسماليون أن المجتمع بدون مشاكل مجتمع خيالي على الرغم من أنهم يزعمون أن أجزاء البناء الاجتماعي متسندة وأن البناء الذي له هذه الصفة يؤدي الى مشاكل مرتبطة ارتباطا عضويا ويستمدون من ذلك نتيجة هامة هي ، أن السياسة العامة يجب أن توضع لمواجهة مشاكل اجتماعية خاصة حتى يكن التقدم على ضريق الدل فترة اثر فترة . ولكنهم ينسون حقيقة هامة وهي أن معالجة مشكلة واحدة بطريقة رأسية قد يضخم المشاكل الامر الذي قد يؤدي الى مشاكل أخرى وواضح أن هذا الاتجاه من العلماء الامريكيين معبا بالايديولوجية الانهازمية لانه يتحاشى وباستمرار الحل الاشتراكي .

هذا إلا أن أحداً من الاشتراكيين لم يدع يوماً أن المجتمع يمكن أن يعيش دون رواسب ، ذلك لأن ما مضى على البشرية من الأم وتخلف يظل يتركز أمراضاً في جسم المجتمع الاشتراكي تقتضى من المخطط أن يواجهها والتقدم على طريق الحل الاشتراكي يصادف دائماً مشاكل التطبيق الاشتراكي وليست مشاكل المجتمع الاشتراكي هي السقوط الاجتماعي والانحراف الفردي وتصدع الأسرة وانما هي مشاكل جديدة تدور حول المفكلات الأساسية التى تتبع من القيم المتغيرة المستجيبية باستمرار لتقدم العلم والنمو الاشتراكي وقرق بين ارتشاع درجة الحرارة وبين احابة الجسم الانسانى بمرض خطير والمعالجة فى مثل هذه الدالة تقتضى حلا جذريا .

كيف ندرس المشاكل الاجتماعية (وجهة نظر)

عندما يعالج علم الاجتماع مجتمع من المجتمعات فانه يقصد أولا فهم الحياة الاجتماعية فيه ، ولهذا تختلف المداخل لمثل هذه المعالجة باختلاف وجهات النظر ، فأحيانا يضع الباحث كل اهتمامه على السلوك الانسانى فى اتجاه القيم ، وأحيانا يركز على المنجزات التكنولوجية لتحديد معالم ثقافته . وأحيانا أخرى يهتم الباحث بالنظم الاجتماعية التى تعتبر قوالب النشاط ، بينما يفضل آخرون أن يتناولوا المجتمع من وجهة نظر الانسان باعتبارها الناحية التى تميز المجتمع وثقافته السائدة بعض النظر عن الأمور السابقة ، كل طريق من هذه الطرق كما قال هوبنيتيد يعتبر نوعا من المصاييح التى تنير بعض الحقائق وتهمل بعض الحقائق الأخرى ، بمعنى أن كثر جانب من جوانب الحياة أو البناء الاجتماعى فى مجتمع معين مسألة هامة فى توضيح معالم النضج الاجتماعى من زاوية معينة فى الوقت الذى تبقى فيه زوايا أخرى غير

واضحة للعيان أو خاضعة للامور وربما تعاقبت النظرة تلو النظرة لكشف عميق لطبيعة الحياة ولعل هذا الاتجاه هو الذي يعكس التوجيه التكنولوجي للباحثين ومثال ذلك أن بعض المجتمعات تضع في قمة أبحاثها مشاكل مثل التفرقة العنصرية أو انحراف الاحداث أو مشاكل الشيخوخة والبطالة أو الاستهلاك أو التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتتوقف كل مشكلة على ما يشعر المجتمع به من ضغطها على مرحلة معينة من مراحل نموه، ويصر علماء الاجتماع أن كل مشكلة اجتماعية هي بطبيعتها متعلقة بطابع المجتمع البنائي الذي قد ينظر اليه مرة على أنه ثابت ومرة أخرى على أنه متغير وغير طبيعي . ومن المناسب هنا أن نقول أن جميع المشاكل مهما كانت طبيعتها تشترك في أسس واحدة هي أن ثمة عائق يقف أمام الفعل الاجتماعي أو الفهم العام يسد طرق السلوك الاجتماعي ويعرفها في اتجاهات غير طبيعية وكلما فسلت وسائل المجتمع في مواجهة الصعاب غاب نوعا من التحدى يظهر في شكل جدار صعب الاختراق وهنا يتقدم علماء الاجتماع للبحث عن الاسباب التي جعلت هذا الجدار يرتفع ويسد معالم الطريق بالنسبة للفرد والجماعة .

ويقول الفيلسوف البربطاني أرنولد توينبي أن التاريخ الكلى للمدينة يمكن أن يدرك على أنه سلسلة من التحديات الخلقية والعقلية التي واجهت الانسان ووضعت أمام عبقرية نوعا من الحيرة كان عليه أن يتحرك مستخدما كل فكره وطاقاته لمحاولة التصدى لها . وعندما يعثر المجتمع على الحلول الناجحة يتحرك نحو مستويات أعلى وأعلى جديدة ، فإذا لم يتمكن المجتمع من مواجهة هذه التحديات فإنه يتفكك وينهار الى حد انتلاشى . واذن فتاريخ المدنية عبارة عن مراحل من النجاح والفشل في مواجهة التحديات وهذا هو السر في تعاقب المدن في كل منطقة من العالم .

أحد العلامات المميزة للمشاكل عن غيرها أنها شديدة الصلة بالقيم الخلقية ، وهى اجتماعية من وجهة نظر خاصة لأنها متصلة اتصالاً وثيقاً بالعلاقات الانسانية وتظهر عليها فى المضمون الذى تتواجد فيه باستمرار علاقات الانسان أو هى مشاكل لأنها تعتبر خروجاً على ما يمكن اعتباره صواباً أو صحيحاً على أساس ما يحدده المجتمع للمصنفات المرغوبة . أو بمعنى آخر ان المشاكل تعتبر كذلك لأنها تقلل الانماط والعلاقات التى يضع المجتمع لها أهمية كبرى خلال التاريخ .

وعلى هذا يمكننا أن نقارن المجتمعات والمراحل التاريخية من وجهة نظر الانسان الفكرية ونوع المشاكل الاجتماعية التى نشأت عن التغيير الاجتماعى والثقافى ، وعلى هذا الأساس لا نجد هناك مجتمعا خلا من القلقلات الاجتماعية على الرغم من أن نتائج المقارنة يمكن أن تكشف بوضوح أن المشاكل الاجتماعية تختلف من حيث الشدة من ثقافة الى أخرى ومن عصر الى عصر . وربما كان مرجع ذلك أن المجتمعات فى فترات التاريخ واجهت مجموعة من التحديات أهمها مشاكل التكيف مع البيئة الطبيعية وما حدث من أخطاء حتى نصبت تجربة الانسان . واستطاع أن يعالج الطبيعة معالجة ناجحة ومشاكل الانتاج فى مواجهة الاعداد المتزايدة من السكان وما ترتب عليها من توجيهات أيديولوجية وما رسب فى قاع المجتمع من صراع بين مجموعات البشر وأدى الى نشوء المجتمع الطبقي الذى ظل يتطور حتى وجهه الانسان بالانقلاب الصناعى ، فنشأت مشاكل جديدة هى مشاكل مجتمع جديد لم يجربه الانسان ، وبدأ المجتمع فى محاولة جديدة للصواب والخطأ حتى ظهرت معالم جديدة للمجتمع الانسانى على صورة صراع قسم العالم الى قسمين : اشتراكيين ورأسماليين . ومشاكل الحياة الحضرية التى انبعثت من انقلاب المجتمع الانسانى من طابع العلاقات المباشرة الى غير

المباشرة وما ترتب عليه من مشاكل الضياع الاجتماعى نتيجة لانفصال الفرد عن الوحدات الاجتماعية التى كانت تحمى نموه وتعطيه الامن والاحساس بالسلام .

وهناك سؤال هام عند دراسة المشكلات فى المجتمعات المعاصرة هو ، هل تتناسب المشاكل طرديا مع اتساع نطاق الثقافة وما يصحبها من تقدم تكنولوجى واتساع نطاق الحياة الحضرية ؟ وبمعنى آخر هل يصاحب تقدم المدنية زيادة فى عدد المشاكل التى يواجهها الانسان ؟ الاجابة يمكن أن تسير فى طريقين متضادين ، وهنا يبدو أثر التوجيه الايديولوجى وطابع الحياة .

اولا : يعترف الباحثون فى الولايات المتحدة الامريكية أن الاجابة بالايجاب على هذا السؤال تعتبر نتيجة منطقية ومسألة طبيعية ويمعدون أربعة عشرة مشكلة هى :

- ١ - اتساع نطاق الجريمة .
- ٢ - اتساع نطاق انحراف الاحداث .
- ٣ - الخلل العقلى .
- ٤ - الاقبال على تعاطى المخدرات .
- ٥ - الانتحار .
- ٦ - اتساع نطاق الدعارة .
- ٧ - ظهور الازمة السكانية .
- ٨ - التمييز العنصرى .
- ٩ - التفكك الاسرى .

- ١٠ — مشاكل العمل وتفكك علاقاته .
- ١١ — الانحرافات في المجال العسكرى .
- ١٢ — تفكك المجتمعات المحلية .
- ١٣ — مشاكل المواصلات والمدن الكبرى المتروبوليتية .
- ١٤ — الكوارث العظمى فى حالات الحرب والسلام .

هذه هى المشاكل الأساسية التى تبين من الدراسة أنها مصاحبة للمجتمع الرأسمالى عندما يحل الى أعلى مراحل التقدم . ولكن السؤال الذى يسأل هل هذه المشاكل طبيعية وضرورية أم لا ؟

يجيب عماء الغرب على ذلك بقولهم . ان هذه المشاكل طبيعية لانها نتيجة منطقية لانتساع التقدم التكنولوجى فى فترة لا يلاحق النظام الاجتماعى سرعة التغير التكنولوجى . وهنا يفضل الباحثون بحث التغير من وجهة نظر التغير الثقافى وفى هذا الصدد تصبح نظرية وليم أجمرن عن التخلف الثقافى والاجتماعى صالحة باعتبارها النظرية الوحيدة لمشاكل التفكك والانحراف المترتبة على أوضاع المجتمع المتغير وعلى عدم المرونة فى مواجهة التحديات الصناعية والتكنولوجية ؛ أما أن هذه المشاكل ضرورية فمرجع ذلك الى أن طبيعة النمو الاجتماعى تفترض ظهور التوترات التى يمكن القضاء عليها عن طريق توسيع نطاق ما يسمى بالخدمات الاجتماعية ؛ ومعنى هذا أن مناقشة المشاكل الاجتماعية لم يقترح فى صدد حلها أى إجراء يمكن ان يتناول أساس المجتمع بالتعديل والتغير ، وهنا يبدو أثر التوجيه الايديولوجى فى تحديد العوامل المسببة للمشاكل . هل المشكلة نتيجة لتفكك البناء أم لخلل مؤقت أصاب الوظيفة ؛ وكما سبق أن ذكرنا أن محور الاجابة يدور على الناحية الثانية وتترتب العوامل على هذا الأساس .

ثانيا : الطريق الاخر يجيب بالسلب ، فليست المشاكل المتقدمة الذكر طبيعية أو ضرورية لنمو المجتمع الثقافي والتكنولوجي ، لان المشاكل اذا ازدادت فان مواجهتها تستلزم اعادة نظر بصورة شاملة ، أى تستلزم اعادة فحص البناء الاجتماعى لبيان الثغرات التى انفتحت فيه وتسربت منها المشاكل ، ذلك لان هذه المشاكل هى ضربة أساسية موجبة الى تكامل المجتمع : وتكامل المجتمع لا يمكن الوصول اليه بزيادة الابعاد الاجتماعية بين الافراد والجماعات أو بزيادة التناقض الموجود بين الاجهزة العاملة فى المجتمع والتى تتبلور فى نهاية الامر فى شكل نظم ، اذن فالحل الامثل هو القضاء على التباعد والتناقض وتغيير التوجيه الايديولوجى باعادة بناء المجتمع تخطيطيا على مدى سنين متعاقبة فقتل المشاكل وتقل حدتها ويختفى عدد كبير منها •

هذا هو الحل الذى انبثق عن التوجيه الاشتراكى فى بناء المجتمع والذى يزعم أن المجتمع الاشتراكى مجتمع بلا مشاكل • ولكننا لا نوافق تماما على أن المجتمعات الاشتراكية مجتمعات بلا مشاكل فيها ولكن بلا شك فيها مشاكل أخرى ، هى مشاكل التطبيق والتكيف خاصة عندما تكون الرواسب القديمة ذات فعالية واضحة • والحكم على مدى نجاح المجتمع الاشتراكى فى مواجهة المشاكل لم ينضج بعد ، لان تجربة الانسان بدأت وكانت الى حد كبير قائمة على أساس عقلية رأسمالية بورجوازية ، أما التجربة الاشتراكية فلا تزال فى مراحلها الاولى ولم يمتض عليها أكثر من خمسين عاما •

الطريقة السوسيولوجية فى فهم وتحليل المشكلة الاجتماعية :

من الملائم هنا أن نتعرض لبعض الخصائص التى تميز الشرح العلمى

للمشاكل الاجتماعية عن الشروح الاخرى ، وفي هذا الصدد فاننا نفضل أن نتعرض مقدما لبعض المعالجات غير السوسولوجية في هذا الصدد .

هناك أولا المداخل الصورية والادبية التي تظهر في أعمال رجال مثل زولا وويلز وبرناردشو وشتاينبك وجوركي ، أستطاعوا تصوير المجتمع الانساني بطريقة مبدعة من الناحية الفنية ، فعالجوا بعض المشاكل الكبرى بحيث أظهروها في صورة درامية والقوا اللوم شديدا على كل من تصدى لمواجهة هذه المشاكل عن طريق منطق الحل الوسط وواضح أن مضمون أعمال هؤلاء كان يتجه اتجاهها أخلاقيا ، كما أن وسائلهم في الحل كانت ذاتية وهدفهم من كتاباتهم إثارة الجماهير عى حل المشكلة دون معرفة عواملها الحقيقية .

والمدخل الثاني : المعالجات الصغية التي بدأت في أوروبا منذ القرن ١٨ وكانت تنظم في شكل احتجاجات على صفحات الجرائد لبعض المشاكل التي تكون من وجهة الرأي العام انحرافا في الادارة .

والمدخل الثالث : تم على أيدي رجل الدين والقانون وكان الاهتمام الأكبر مركزا على الانحرافات ومخالفات القانون واجراءات الدولة ، ومن ثم كان عرض المشكلة يسير في اتجاه يصور زاوية من زوايا الاهتمام بالنسبة للذين عرضوا هذه المشاكل في دور العباداة والمحاكم . ويعتبر هذا الاتجاه الأخير هو أقرب الاتجاهات الى الحقيقة : ومع أن المعالجة السوسولوجية مختلفة نوعا عن المعالجات السابقة الا أنها قد أمدت علم الاجتماع بثروة في الرأي وفي تجربة الاحساس العام في المجتمع . وهنا يجب أن نتنبه الى أن عالم الاجتماع هو قبل كل شيء مواطن وصديق وصاحب رأي ومجموعة من القيم : فهو من هذه الزاوية يدمج الجريمة

والاضطهاد ويشمئثر من الدعارة ويعتبر الادمان على المخدرات نوعا من الرزيلة ، وقد يشارك فى بعض الاتجاهات فى المجتمع التى تداول أن تصح تلك الأوضاع عن طريق الارشاد أو الجمعيات أو عن طريق الاشتراك فى سن القوانين التى تحرم تلك الافعال وتصادرها .

ولكن علم الاجتماع من ناحية أخرى متسلحا بالمنهج العلمى ومتنطقا بالموضوعية والحيادية يحاول أن يوجه إليها منظار العلم بطريقته الخاصة . ولكن كيف يتخلى الباحث الاجتماعى مهما التزم بالمنهج العلمى عن أخلاقيات هذا المجتمع ومبلغ احساسه بطبيعة المشكلة من حيث عموميتها أو خطرها . من غير شك أن أخلاقيات المجتمع ومبلغ الخطورة والانحراف بالنسبة للباحث تعتبر نوعا من التوجيه خاصة فى اختيار مشاكل بعينها لتكون محلا للدراسة . ومن أجل هذا غاننا نتوقع أن تتغير المشاكل بتغير طبيعة المجتمع وتقدم الزمان أيضا .

وتراعى الاعتبارات الاتية عند دراسة المشكلة من وجهة نظر العلم :

- ١ — النظم الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا .
- ٢ — المشاكل الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا كذلك .
- ٣ — حل المشاكل يمكن أن يؤدي الى تغير كلى لطابع الحياة الاجتماعية .
- ٤ — الحل الاشتراكي ليس حلا مثاليا كما يذهب الى ذلك علماء الغرب .
- ٥ — المشاكل الاجتماعية تنعكس التوجيه القيمي للمجتمع ، ولذلك

تعتبر دراسة القيم مدخلا أساسيا لفهم طابع المشكلة وامتدادها ومبلغ عمقها •

٦ - يجب أن نميز بين المشاكل الاجتماعية ومشاكل علم الاجتماع فالأخيرة هي نوع من الصعوبات التي تواجه المعرفة السوسيولوجية للمجتمع الانساني ، و الفرق بين المعرفة وانحرفات الجماهير التي تصيب سلوكهم أو انخراطهم في الوسط الاجتماعي •

٧ - تتغير مقاييس الخطأ والصواب ، والخير والشر في الزمان والمكان •

ويجب أن يكون احتمال هذا التغير مائلا تماما عند كل الباحثين في المشاكل الاجتماعية حتى لا يقعوا في المغالطة الكبرى التي تتصور أن هذه المشاكل مسألة طبيعية وضرورية وعامة في المجتمع الانساني •

٨ - دراسة المشكلة الاجتماعية لا يجب أن تتم بمعزل عن فهم الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع باعتبار أن المجتمع جسم متكامل وظائفه بناء على وجود وظائف ضرورية ، وأن ثقافة المجتمع هي هذا الرداء الذي يتغير بتغير العلم عاكسا باستمرار أبعاد التغير التكنولوجي •

٩ - تؤدي الحياة الاجتماعية الى انحرافات في أدوار الناس ومراكزهم نتيجة للقلقات التي تصيب البناء الاجتماعي • ولذلك فإن التقلب عليها يعيد تصديح وضع الاجزاء في البناء على أساس اطار مختلف ، يؤدي الى اخراج أدوار ومراكز جديدة •

١٠ - وليست هناك حتمية في أن تكون المشكلة الاجتماعية ذات صفة عمومية في كل أرجاء المجتمع لتكون أهلا للدراسة ، ذلك لاننا نعلم أن

اتساع نطاق المجتمع الحديث يمكن أن يؤدي الى وجود مجتمعات محلية ذات روابط مختلفة ، ويمكن أن يترتب عليها مشاكل مختلفة أيضا ؛ ولهذا فان الباحث فى المجتمع له أن يدرس المشاكل الاجتماعية اما على المستوى المحلى أو الاقليمى ؛ أو على مستوى المجتمع بأسره •

بهذا نتبين أننا عند دراسة مشاكل المجتمع نخضع بالضرورة لمجموعة من الاعتبارات تنحصر جميعا فى مسألتين هامتين :

١ - الالتزام الدقيق بالمنهج العلمى الذى يؤدي الى التسليم بتسلسل العوامل المسببة والطابع الانتشارى للمشكلة الاجتماعية ؛ وهذا يترتب عليه التسليم من جهة أخرى بأن المشاكل الكبرى فى المجتمع مشاكل تعكس تناقض اجزاء البناء ؛ بينما يمكن أن تكون بعض المشاكل الصغرى معبرة عن اختلال فى الوظيفة •

٢ - التوجيه الايدويولوجى والخلقى والقيمى الذى يعتبر أمرا حيويا بالنسبة لاختيار المشكلة وطبيعة دراستها ومنطق حلها ، ولهذا فان الحل يجب أن يكون على أحد مستويين : الاول المستوى الرئيسى ، وهو اعادة تصحيح العلاقات البنائية والثانى المستوى الثانوى الذى يعالج مشاكل التطبيق أو يقتضى على بعض الرواسب القديمة ذات الفاعلية بالرغم من اعادة تصحيح البناء •

الفصل الثالث

عمليات التغير الاطرادية المرتبطة بالمشاكل الاجتماعية

تتضمن هذ العمليات عددا كبيرا من عناصر النظام الاجتماعى كالمنظمات وأنساق القرابة والمجتمعات المحلية والقواعد الاخلاقية والانماط الاجتماعية والوظائف الاجتماعية والسلطة ومراكز القوة ، هذا الى جانب ارتباط الافراد بالنظم الاجتماعية وعلاقتهم بالمعايير الموصلة للافعال الاجتماعية ويرى عدد من علماء الاجتماع أن تاريخ المدنية بأسره عبارة عن تغيرات متكررة لهذه الوظائف والانساق والبناءات ؛ ولكن تاريخ الانسان يحتوى على أمثلة لاحصر لها أظهرت مدى صلابة النظم الاجتماعية ومقاومتها لكل التغيرات التى قد تؤدى الى تفككها أو تعديلها على نحو معين ، ولعل الصراع بين القديم والجديد داخل الثقافة الواحدة من بين العوامل الكبرى التى تؤدى الى عدد كبير من المشاكل التى تتوقف عن الحل فترة طويلة من الزمان.ولكن اتساع نطاق المشكلة الاجتماعية وضغطها على بناء المجتمع يؤدى الى نوع من التفكير فى وسيلة حلها ، والحل الذى يبدأ من مجرد الالتفاف حول المشكلة دون الوصول الى قلبها ، يؤدى الى محاولات لتعديل الظروف والشروط المحيطة بها رغبة فى تخفيف النتائج المترتبة عليها ، ولكن المجتمع فى وقت ما يتبين أن الحل السليم للمشكلة الاجتماعية انما يتم عن طريق تغيير البناء من حيث ترتيب الاجزاء . ويعتقد علماء الغرب أن الاتجاهات نحو الحضرة والتقدم التكنولوجى الواسع النطاق يعتبران من القوى الرئيسية التى تسبب التخلخلات الاجتماعية التى

تحدث في المجتمعات القريبة • وربما كانت نظرية التخلف الثقافي عند
أجبرن دليلا قاطعا على مدى احساس علماء الغرب بالاثار التي تترتب
على كل تغير تكنولوجي في الحياة الاجتماعية ، ذلك أن تغير الاداة دائما
خلال التاريخ كان علامة على قرب تغير النظام الاجتماعي ، وأبلغ دليل
على ذلك أن المتبعين للتاريخ الانساني استطاعوا أن يكشفوا بسهولة
— أن الادوات التي استخدمها الانسان في فترة معينة فرضت عليه السلبيات
وانعكس ذلك على النظام الاجتماعي • كما أن أدوات بعينها استخدمت
بعد ذلك وضعت في يد الانسان ، ولاول مرة ، الوسيلة التي يغير بها
الطبيعية؛ وبهذا ازدادت ايجابية الانسان وانعكس هذا أيضا على النظام
الاجتماعي ، وقد تغير الطابع العام للانسان في القرن ١٩ استجابة
لعمصر النهضة وما انطوى عليه من تجديديات لم يشهد لها الانسان مثيلا ،
ومعنى هذا أن كثيرا من التعديلات التي تصيب المجتمع الانساني تتم
استجابة لتغير الوسائل التي يتم بها تغيير الحياة المادية • ومن هذا
وجدت نظرية أجبرن في التخلف المترتب على التغير التكنولوجي صدى
بعيدا عند علماء الغرب ، وأصبح من المفضل نسبة المتغير في النظام
وانبثاق المشاكل المترتبة على هذا التغير راجعا وباستمرار الى التغيرات
التكنولوجية • فاذا كان هناك جانب صدق في أن المدنية والتكنولوجيا
تعتبران من العوامل المسببة للمشاكل الاجتماعية فاننا يجب أن نفهم
العوامل المسببة الحقيقية • ذلك لان التكنولوجيا وحدها لا تدخل لها
بالمشاكل الاجتماعية ، ولكن ارتباط التكنولوجيا بالتغيرات الحضرية في
المدينة هي التي تؤدي الى نشوء هذه المشاكل ، ولذلك لانستطيع أن
نسب ظهور الجريمة أو التوترات العنصرية الى أي منهما على حدة •
لأن الدراسات المقارنة التي أجريت على عدد من المدن في أنحاء العالم
أظهرت أن المدن الثابتة التي لا تتغير بفعل التكنولوجيا تظهر فيها مثل

هذه المشاكل... معنى هذا أن علماء الغرب يحاولون عدم الربط بين المدينة وبين المشاكل الاجتماعية أو بين التصنيع وبين ظهور بعض الانحرافات في السلوك الاجتماعي ، طالما أنهم يجدون نتيجة للبحث العلمي أن عددا من مناطق العالم بها أيضا مثل هذه الانحرافات . إذن فالتفكك الاجتماعي في رأيهم يعتبر نتيجة مصاحبة لعدم التكامل في وظائف المجتمع ، وهنا يتبين إصرار هؤلاء العلماء على ربط الوظيفة بالمشاكل الاجتماعية دون البناء ، وهذا يظهر من أنهم يدعون أن البناءات الاجتماعية الحضرية والبناءات الاجتماعية الصناعية والبناءات الاجتماعية الريفية تفرز جميعا نوعا واحدا من المشاكل ، فليس الأمر إذن متعلقا بالبناء ولكنه متعلقا بالوظيفة .

ولكن النظرة العميقة تبرز أن المشاكل الاجتماعية الموجودة في هذه المناطق المتمايزة ليست مختلفة من حيث الدرجة ولكنها مختلفة من حيث النوع . فلو كانت المشاكل الاجتماعية مختلفة حقا من حيث الدرجة لجاز لنا أن نربط المشكلة بالوظيفة . ولكن الثابت أن المشاكل الاجتماعية في هذه المناطق المتمايزة تختلف من حيث النوع ولهذا فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبناء .

هذا إلى أن ربط التكنولوجيا كاملا أساسى بعمليات التغير الاجتماعي وما يترتب على هذا التغير من مشاكل يؤدي إلى نظرة خاصة . هي أن كل انحراف يعيب المجتمع انما يرجع إلى عدم تكيف الفرد أو الجماعة مع كل تعديل يحدث في معدات الحياة ؛ ولكن في هذا التفسير اغفال لحقيقة هامة ؛ أن التغيرات التكنولوجية قسمت العالم إلى قسمين :

١ (القسم الذي يملك وسائل التكنولوجيا هذه .

ب (القسم الذى يستخدمها أو يعمل من خلالها •

وكلما زاد التقدم التكنولوجى زاد التناقض بينهما وزادت الهوة التى تفصلهما، الأمر الذى يؤدى باستمرار الى نشوء مشاكل الصراع والانعزال وانخفاض مستوى المعيشة وتضليل الرأى العام والعمل من أجل الحرب وبعث كل أنواع التوترات والازمات الاقتصادية التى تؤدى من وجهة نظر الطبقة المالكة لوسائل التكنولوجيا الى زيادة فى الكم والكيف معا لهذه الوسائل أو بمعنى آخر زيادة قدرتهم على السيطرة وفرض الرأى وتوجيه النظام الاجتماعى •

وتمشيا مع فكرة علماء الغرب يدعون أن المشاكل الاجتماعية انما تنشأ بفعل العمليات التغييرية الاضطرابية التى تصاحب وباستمرار كل تقدم تكنولوجى لا تصاحبه فى نفس الوقت تغيرات فى النظام الاجتماعى ؛ ولا يجب فى تفسيرهم أن نفهم التغيرات الاجتماعية هنا على أنها تغيرات بنائية ، بل هى تغيرات تعدل الوظائف المصاحبة للنظام ؛ ومن أجل هذا يضعون أربعة مشاكل أو عمليات تعتبر المفسرات الرئيسية لكل اندراف يحدث فى مجال الحياة الاجتماعية وهى :

١ — الصراع الاجتماعى • (الذى يظهر فى النظم الاجتماعية) •

٢ — التنقل الاجتماعى •

٣ — العمليات الفردية •

٤ — الاتجاهات اللامعيارية •

ولسوف نتعرض لكل من هذه العمليات على حدة لنبين كيف ينظر هؤلاء العلماء الى أبعاد المشاكل الاجتماعية من وجهة نظرهم •

أولاً - صراع النظم :

كل نظام اجتماعى ، أسرة أو مجتمعا محليا أو اتحادا نقابيا يعتبر نمطا من الأهداف والوظائف والسلطات ، تتطلب نوعا من لطاعة من الأفراد والأعضاء التى ينتمون الى كل منها ، وكل نظام من هذه النظم له القدرة على أن يمد نفوذه على الأعضاء خلال فترة زمنية وبطريقة محددة . حتى أنه يستطيع أن يسيطر على كل نواحي حياتهم سيطرة تامة . ويدللون على ذلك أن بعض المجتمعات التى يسودها نظام العائلة المركبة أو الممتدة،تنظم فيها مثل تلك العائلة كل حياة الأفراد من الناحية الاقتصادية والدينية والسياسية داخل ذلك الامتداد القرابى الذى قد يمتد فيشمل عائلات أخرى فى اطار البدنة ، الذى يمثل النمط الأكبر للعلاقات القرابية بالنسبة لأعضاء المجتمع .

ومعنى هذا أن النظام الاجتماعى يمكن من وجهة نظر معينة أن يستغرق كل حياة الفرد ويمتص كل نشاط محتمل يمكن أن يقوم به . ولكن كلما تقدم المجتمع وكلما تغيرت تحت وطأة عوامل التكنولوجيا انتقلت بعض الوظائف التى تقوم بها الوحدة العائلية أو القرابية الى منظمات متخصصة داخل المجتمع لها سلطتها ولها وظائفها ؛ أى أن هذه النظم تتقاسم داخل اطار البناء الاجتماعى مظاهر السلطة والوظائف التى من مجموعها يتكون المجتمع الانسانى . ويستنتج علماء الاجتماع الغربيون من هذا أن تعدد النظم التى ينصرف اليها نشاط الأفراد يؤدى الى الصراع سواء بين هذه النظم أو بين الأفراد فى المجتمع، خاصة خلال محاولتهم التكيف بصورة واضحة مع مطالب كل نظام على حدة . وهنا يبدو أثر التغير الذى يصيب أى نظام اجتماعى بصورة أكثر كثافة من نظام آخر .

ومعنى التغير غير المتوازن الذى يصيب نظم المجتمع ، أن الافراد

يختلفون في أبعادهم وعلاقاتهم الاجتماعية أراء النظم ، كما تختلف أيضا طبيعة انتماءاتهم اليها ، ويحدث هذا في الوقت الذي لا يكون الفرد فيه مستعدا للاستجابة لهذه التغيرات السريعة ، فتضطرب علاقاته ويمتد هذا الاضطراب ليشمل النظم نفسها .

ويفسر علماء الاجتماع هذه العملية بقولهم ، ان النظام الواحد قد يتفرع الى عدد من الأنظمة ، فيتناول النظام الأصلي عن بعض الوظائف التي كانت ملازمة له الى الأنظمة الجديدة . الذي يكون فيه الأفراد منتزعين بالنظام الاصلى دون أن يتحركوا للارتباط بالنظم المتفرعة الجديدة . والنتيجة التي تترتب على ذلك أن تحدث فجوة بين القديم والجديد يجب ملؤها ، وفي الغالب لا يتم ملؤها بسهولة أو في فترة قليلة من الزمان . فتحدث مشاكل اجتماعية . أو قد يظل النظام واحدا لا ينقسم ولا يتفرع ولكن تنتقل بعض وظائفه الى نظام آخر موجود في المجتمع ، ومتى حدث ذلك فان بعض العلاقات الموجودة بين النظام وأعضائه يجب أن تتغير أيضا ولكن الذي يحدث أن الأفراد لا يتغيرون عند هذا التغير في النظام .

ولهذا فان النظام القديم يفضل في تحقيق الوظائف الاجتماعية التي كان يؤديها قبل أن تنقل منه أو اليه بعض الوظائف . خاصة اذا ظل بعض الأفراد يتطلبون من النظام القديم أن يفي بكل مطالبهم والتزاماته قبلهم .

هذا باختصار وجهة نظر العلماء الغربيين ، ونرى منها أن كل المناقشة دارت حول وظائف النظام سواء كانت مرتبطة به أو انتقلت الى نظام آخر كلية ولكن حقيقة الأمر أن النظم الاجتماعية في المجتمع هي وحدات بنائية أو أعضاء جسم كبير ، فلا يمكن لنظام أن يغير من وظائفه الا اذا

تغير من وضعه في الاطار البنائي بأجمعه ، ولهذا اذا فرضت الحاجة على نظام أن يتغير من حيث وظائفه فيجب على كل من يريد حل المشاكل الاجتماعية أن يعيد ترتيب النظام بنائيا مع بقية نظم المجتمع .

ومثال ذلك أن الرأسماليين يساندون نظاما اقتصاديا يكفل لهم الاحتكار ويعمل عندهم العمال أو الأجراء الذين بأرتباطهم بهذا النظام يتناولون أجرا معينا يساعدهم على الأستمرار في الحياة . ولذلك فالنظام الاجتماعي القائم على هذا الأساس الاقتصادي كان يؤدي وظيفة محددة بالنسبة للرأسماليين والأجراء .

فاذا أردنا أن نجعل النظام الاقتصادي يغير من وظائفه ليحقق مزيدا من الانتاج ومزيدا من التوسع نتيجة لاستغلال فائض رأس المال : فاننا يجب أن نعيد النظر في وضعه داخل الاطار البنائي للمجتمع ، والحل السليم دون تناقض ، هو خضوع النظام الاقتصادي لتخطيط مركزي ينبع من فكرة واحدة تسيطر على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أي التاميم ، وبهذا يتغير وضع النظام الاقتصادي البنائي بحيث يصبح جهازا من أجهزة الدولة فتتغير وظائفه . فاذا كان النظام الاقتصادي القديم ينبع من عقلية فردية ويحقق مصالح فردية ويتطلب بناء يقوم على خطط فردية ولا يحقق في نفس الوقت أهدافا اجتماعية : فان تغييره البنائي يصبح وسيلة وغاية : وسيلة للتنمية الاقتصادية وغاية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية : والفرق واضح تماما .

وأذن الصراع النظم مظهر لطبيعة لبناء الاجتماعي الرأسمالي لأن النظم لا تتصارع مطلقا في بناء اجتماعي اشتراكي ، ومن ثم فان المشاكل الاجتماعية التي تترتب على هذا الصراع غير موجودة في المجتمع

الاشتراكي وليس معنى هذا كما قلنا سابقا أن إعادة ترتيب البناء الاجتماعي يؤدي الى القضاء المبرم على المشاكل . بل ان هناك مشاكل من نوع جديد تنشأ مصاحبة لعمليات النمو ، هي نوع من التنفس السريع الذي قد يصاحب الرياضة البدنية العنيفة .

ثانيا : التنقل الاجتماعي :

وأبلغ دليل على التوجيه الايدولوجي الرجعي في تحليل المشاكل الاجتماعية تفسير علماء الغرب لعمليات التنقل الاجتماعي ، فمذ القرن ١٨ يرى علماء الغرب أن كل تنقل اجتماعي حدث في المجتمعات نمل أفرادا أو جماعات كان تنقلا أفقيا .

والتنقل الأفقي بالمعنى الذي فهم عندهم هو عبارة عن الحركة الاجتماعية التي ينتقل فيها ملايين الناس من مكان الى آخر . من السهول الى الجبال ، من الشرق الى الغرب . ولعل هذا هو أكثر التفسيرات رجعية لعمليات التنقل الأفقي ذلك لانهم يعتمدون بهذا التفسير عن التنقل الأفقي الحقيقي داخل المجتمع الواحد الذي يشير وبصراحة الى رفع مستويات المعيشة وتذويب الفوارق بين الطبقات ، ويمكن للجهيع صعود السلم والهبوط منه على أساس مبدأ تكافؤ الفرص . فإذا تعرضوا للطبقات الاجتماعية فانهم يقولون ان كل تنقل حدث فيها كان في حقيقته عبارة عن تحديد للعلاقات بينها وتعيين مراكزها ووضع لمظاهر القوة في بعضها دون الآخر ، الأمر الذي أدى الى اعطاء كل مجتمع طابعا خاصا ، ويترتب على هذا في نظرهم ظهور وسائل التأثير الكبرى كالزعامة والتوجيه السياسي المركزي والحرية الدينية وما ينبني عى ذلك من تذويب الفوارق لا بين الطبقات في المجتمع ، ولكن بين الجماعات .

، هذه حقيقة تعتبر في الواقع مصادرة على المطلوب ، لأن التقدم التكنولوجي الذي أصاب وسائل الاتصال ربط بالفعل بين المجتمعات ، فأدى الى ذبوع الأفكار ولكن برغم هذا بقى النظام الاجتماعى التقليدى فى هذه المجتمعات على ما هو عليه ، بل أن وسائل الاتصال الحديثة على الرغم من أنها قربت المفاهيم بين المجتمعات وكان يمكن أن تستخدم فى تقريب مفاهيم المجتمع الواحد إلا أنها استخدمت وبإصرار فى إعطاء النظام الاجتماعى التقليدى شرعية وتأصيلا ، ونحن نعلم أن كل وسائل الاتصال الحديثة فى المجتمعات الرأسمالية تملكها الأجهزة الاحتكارية الرأسمالية ، وعلى هذا فإننا لانتوقع نتيجة ذلك أن تعرض مشكلة اجتماعية ويقترح لها علاجا إلا من وجهة نظر هؤلاء الذين يحافظون على أوضاعهم الاجتماعية .

أن التثقل الاجتماعى الحقيقى هو تثقل أفقى يعبر عن دينامية المجتمع ويستجيب لكل التغيرات التى تحدث نتيجة لتغير أبعاد العلاقات وتذبذب الفوارق بين الطبقات التى تعتبر أول هدف للتثقل الاجتماعى الذى يمكن أن يحدث فى المجتمع فى فترة معينة من الزمان ؛ لأن مثل هذا الاجراء يعدل من صورة البناء الاجتماعى ويعدل من الأبعاد التشريحية فى جسم المجتمع ويعدل فى نفس الوقت الأبعاد المقبلة على أساس الكفاءة المتزايدة للدولة ، على أساس التنمية الاقتصادية ، ومزية هذا التثقل أنه يحطم المشاكل الاجتماعية ويحاصرهما وقد يؤدى الى عقم بعضها دون حاجة للمواجهة ، ولذلك فإن التشريع الاجتماعى الاشتراكى يقضى على المشاكل الاجتماعية دون حاجة الى مايسمى فى الدول الرأسمالية بالخدمة الاجتماعية ؛ لأن هذا الاتجاه يعمل على التسكين والحل العرضى .

أما الحل الاشتراكى فإنه يهدف الى القضاء على الجذور المرضية

فتستقيم الأحوال دون حاجة الى مجهود ايجابي يبذل على مستوى الفرد أو الجماعة .

ثالثا : العمليات الفردية :

أحد العلامات الهامة للفرق بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي هو في درجة الاستقلال الذاتي الذي يحصل عليها الأفراد: وفي هذا الصدد تقدمت أبحاث علماء الاجتماع تقدما كبيرا لاطهار هذا الفرق ، ولعل هنري مين هو أول من أشار في كتابه القانون القديم الى ذلك عندما حدد معالم المجتمع البدائي مقارنة بمعالم المجتمع الحديث : وقال ان العلاقات الاجتماعية في المجتمع الأول تقوم على علاقات القرابة ، والقرابة بطبيعتها تجمع ولا تفرق أما المجتمع الحديث فأنه يقوم على التعاقد وهو يفرق ولا يجمع ، ولذلك يتجه المجتمع الحديث الى إبراز الفردية على حساب الجمعية وإبراز المصلحة في العلاقات على حساب القرابة ، وقد سار على نفس الدرب كل من سيمل ودور كايم وردفيلد وغيرهم من المؤننين بشنائية التطور الاجتماعي .

وخلاصة القول ان المجتمع الحديث ينمى الفردية في رأى علماء الرأسمالية وهذا النمو يتسبب في مشاكل كثيرة مثل انحراف الأحداث والدعارة والادمان على المخدرات والأمراض النفسية وظهور العصابات وما الى ذلك من المشاكل التي تشير باستمرار الى عمليات الانعزال الاجتماعي والاحساس بالفقدان في خضم المجتمع الكبير الذي يقوم أساسا على المصلحة الفردية .

ولكن هذا التدليل اذا انطبق على مجتمعات فانما ينطبق على المجتمعات الرأسمالية الرجعية ، ذلك لأن المجتمع الرأسمالي يضع الفرد

في مكان لا يرتبط فيه بكل الاتجاهات الجمعية في المجتمع ، ولا يرتبط فيه أيضا بجهود تبذل بطريقة تعاونية لتحقيق أهداف جمعية ، ولكن الوضع يختلف تماما في المجتمع الاشتراكي الذي تكون فيه الجماعة هي الأساس الاول وهي الهيئة العليا وتكون مصلحة الجماعة العليا هي أساس التحرك وأساس التنمية باستمرار ، فالمجتمع الاشتراكي يخلق اذن جماعات عضوية .

أما المجتمع الرأسمالي فانه يخلق جماعات مفككة ، وليس معنى هذا أن المجتمع الاشتراكي يخلو من هذه المشاكل المشار اليها ولكنه بالقضاء على مسبباتها في الواقع الاجتماعي يقلل من الحد الأدنى من فرص ظهورها .

رابعا : الاتجاهات اللامعيارية :

اللامعيارية هي الانحراف الفردي في مجتمع رأسمالي نتيجة لحراع المقاييس والأهداف ، وغسل الفرد في تبن معالم الطريق ، فيسقط صريح الغموض والحيرة والقلق والتوجيه الرأسمالي لا يشعر الفرد بارتباطه العضوي في الجماعة أو المجتمع نتيجة لانقسامه الى طبقات وجماعات متميزة كل لها مقاييسها وعاداتها وأسلوبها في الحياة ونظرتها اليها ولهذا فان كثيرا من الأفراد يهبطون بصورة تتزايد باستمرار في القناة الهامشية السريعة الجريان ، وتفسير ذلك أن الفرد يضع رجلا في طبقة ورجلا في طبقة أخرى ولا يستطيع أن يضم رجليه والنتيجة معروفة . لماذا يسقط الناس في المجتمع الرأسمالي صرعى الهامشية ؟ لأنهم ببساطة متطلعون بورجوازياء . والتطلع البورجوازي يجذب الأفراد ذوي الصموح فونظروا لشدة التنافس فكل من يؤمن بالقيم العليا أو بالمبادئ الأخلاقية لا يستطيع أن يقاوم فيسقط فريسة للانحراف اللامعيارى .

ما المجتمع الاشتراكي الذي يخضع لتوجيه أيديولوجي محدد هادف منبعث من نظرية متكاملة تتحدد منها أهداف المجتمع وتتميز خلالها بمواكب السلوك الاجتماعي ويوضع مستقبل المجتمع في شكل حلقات مرتبطة بتنفيذ بقوة المجتمع بأسره على أساس تخطيط مركزي له مرونة التطبيق ، فان خطر اللامعيارية يتضاعف كثيرا ، فلا يستطيع فرد أن يخطو خطوة متسعة أكثر من اللازم لأنه يسير في صف متراس يسير بخطوة منتظمة في اتجاه أهداف المجتمع المنبعثة عن التوجيه الايديولوجي العام الذي يدعو الى تخطي شغرات الماضي والتطلع للمستقبل لتحقيق أهداف رفاهية المجتمع الكبير .

الفصل الرابع

النظرية السوسيولوجية والمشاكل الاجتماعية

في عالمنا الحديث تكون منجزات العلم المتصلة بالحياة الواقعية عاملا هاما في اعطاء قيمة اجتماعية لهذا العلم ، ولذلك تتزايد في هذه الايام مسئوليات العلم الاجتماعية ومثال ذلك أن امكان استخدام الرياضة والانتفاع بها أصبح أمرا واضحا حتى بالنسبة لأولئك الذين يجلسون في مراكز القيادة العليا في الدولة ويتزايد مركز علماء الرياضة الاجتماعى ويحصلون باستمرار على نوع من القبول في دائرة الحياة الاجتماعية باعتبارهم نافعين .. ولعل هذا هو السر في أن عددا يتزايد من العلماء يفصلون بين العمل العلمى في حد ذاته وبين استخدامه لأغراض لا تتصل بتوسيع نطاق المعرفة ومن الواضح أن العمل العلمى في حد ذاته يؤدي الى تشابه العلماء وتطابق أغراضهم ، بينما لو كان الأمر متعلقا بأغراض متصلة بالواقع الاجتماعى لاختلف الأمر اختلافا بينا ، وهذا يرجع الى اختلاف المجتمعات من حيث احساسها ببعض المسائل الحيوية التى تستأهل حلا علميا ، ومعنى هذا أن جهود العلماء في ميدان الواقع الاجتماعى اذا نظرنا اليها من وجهة النظر العلمية فانها لاتؤدى الى تطابق النظرة أو توحيد الطريق ، وانما نتوقع اختلافا بينا في النظرة الى المشكلة الاجتماعية وتعدد المسالك التى يمر منها العلماء . ان فائدة العلم العملية لم تظهر في السنوات الأخيرة فحسب بل انها تمتد الى عصر فرنسيس بيكون الذى كان يؤكد باستمرار نفعية العلم ، ولهذا كان يفرق بين نوعين من التجارب :

أ (التجارب المثمرة التي تؤدي الى مزيد من المنافع بالنسبة للبشر .

ب (تجارب الاستنارة يوهي تلك التجارب التي توسع نطاق المعرفة وتؤدي الى تقدم البحث العلمي .

معنى هذا ببساطة أن هناك ازدواجية في العلم ، فهو يستطيع أن يزودنا بالفهم الصحيح للأشياء كما هي ، كما يزودنا بالفهم اللازم الذي يمكننا من تغيير هذه الأشياء ، ولقد عبر الفيلسوف البريطاني « هويت هد » عن ازدواجية العلم . . . بقوله « ان العلم له منبعين منبع عملي ومنبع نظري . أما المنبع العملي فهو رغبتنا في توجيه أفعالنا انحدد أغراضا معينة . أما المنبع الآخر النظري فهو الرغبة في الفهم وأننى لا أستطيع أن أعتبر واحدا من هذين المنبعين أنبل من الثانى أو أكثر أهمية لأننى لا أستطيع أن أدرك لماذا يكون من الانبل أن أجاهد في سبيل الفهم من أن أشغل نفسى بوضع فعال الانسان في مواضعها الصحيحة وعلى طريق أهدافها المرجوة . ولعلنا لو قلبنا الصورة لوجدنا أن نكلا المنبعين جوانب سيئة . فقد توجه الأفعال توجيهها خاطئا وقد يمتد الفهم فيشمل على أنواع كريمة من حب الاستطلاع .

التشخيص السوسيولوجى للمشاكل الاجتماعية :

كل منا عنده فكرة بطريقة ما عن المشاكل الاجتماعية . لأن المجتمع الحديث به أنواع متعددة من الصراع والتعقيدات والاضطرابات توصف غالبا بأنها الأزمات الاجتماعية لعصرنا : ويشار غالبا الى أن النظم الاجتماعية التي ترداد أدكاما لسلوك الناس وتؤدي في نفس الوقت الى زيادة أبعادهم الاجتماعية تحدث من الفترات في البناء الاجتماعى ما يؤدي الى انبثاق عدد كبير من المصاعب أمام الأفراد والتصدعات

التي تصيب المجتمع ، والتي يشار الى كل منها عادة على أنها مشكلة اجتماعية • ولكننا عندما نتصدى لفحص الفكرة السوسيولوجية عن المشكلة الاجتماعية فلا بد لنا على الأقل من معالجة ست مسائل مرتبطة هي :

١ - المقياس المركزى للمشكلة الاجتماعية، وفي هذا الصدد يجب أن نميز تميزا واضحا بين المستويات الاجتماعية وبين الوقائع الاجتماعية.

٢ - الى أى حد يمكن أن نجد للمشاكل الاجتماعية جذورا أو أصولا اجتماعية •

٣ - من هم حكم المشاكل الاجتماعية أو من هم الناس الذين يحددون المشكلة الاجتماعية في المجتمع ويشيرون اليها صراحة •

٤ - المشاكل الاجتماعية الظاهرة والباطنة •

٥ - الادراك الاجتماعى للمشاكل الاجتماعية •

٦ - الطرق التي يدخل بها الاعتقاد في امكان اصلاح المواقف الاجتماعية غير المرغوبة في تعريف المشاكل الاجتماعية •

ونظرا لأهمية هذه الموضوعات في تحديد الابعاد الاجتماعية وفي ابراز التوجيه الايديولوجى في فهمها ووصفها فاننا نعود اليها لابرازها بشئ من التفصيل •

اولا - المستويات الاجتماعية والواقع الاجتماعى :

ان من أهم العوامل التي تصاحب المشكلة الاجتماعية هي ذلك التمييز

الجمهورى بين المستويات التى يشترك فيها الناس اجتماعيا • وبين ظروف الحياة الاجتماعية الواقعية ، ولن نجد مشقة كبيرة فى التحقق من مدى الاختلاف بين ما هو واقع فعلا وبين ما يفكر فيه الناس على أنه واجب لأن الامر يختلف من زمان الى زمان ، بل أنه يختلف فى المجتمع الواحد باختلاف الأمكنة أكثر من اختلافه بين المجتمعات •

ولعل هذا القول يكشف عن فكرة هامة تتعلق باتجاه معين فى النظرية السوسيولوجية ، هو أن المستويات الاجتماعية التى توجد فى مجتمع تختلف فيما بينها اختلافا بينا باختلاف المكان والزمان ، ومعنى هذا أننا لا نستطيع الوصول الى مقياس واحد للتوقعات الاجتماعية يمكن أن يطبق فى المجتمع الواحد • فإذا نظرنا الى الواقع نجد أن ممارسة الحياة الاجتماعية تجرى فى اتجاهات وعلى طرق قد لا تلتئم مباشرة مع هذه المستويات أو لا تحقق التوقعات • والفرق بين المستوى الاجتماعى والواقع الاجتماعى قد يؤدي فى واقع الأمر الى المشاكل الاجتماعية •

والتحليل السوسيولوجى لهذا الموضوع يتجه اتجاها فرديا ، لأن فشل بعض الافراد فى الواقع الاجتماعى وفى أثناء محاولتهم الوصول الى مستوى اجتماعى أو توقع اجتماعى • يؤدي الى اصابتهم بهزة قد تفضى بهم الى الجريمة أو الانحراف أو ادمان المخدرات أو الوقوع فريسة المرض العقلى • وواضح من هذا الكلام أنه ينبعث من مجتمع رأسمالى رجعى يقيس المشكلة الاجتماعية قياسا فرديا والتعليق على ذلك نلخصه فيما يلى :

١ - التفرقة بين المستوى الاجتماعى والواقع الاجتماعى : كما يفضل ذلك روبرت هيرتون تفرقة غير واضحة : لأن ما يعيش فى عقول الناس • وما يظهر على اتجاههم القيمى لا ينفصل عن الواقع الاجتماعى • هذا

الانفصال الذى ضخمة ميرتون وجعله أمرا يؤدي الى احداث ثغرة في السلوك الفردى تؤدي بدورها الى مشكلة الانحراف الفردى .

٢ - لا نستطيع أن ندرك من أين تأتي المستويات الاجتماعية التى تصيب الأفراد بهذه الهزات نتيجة الانعزال أو الفشل فى الوصول الى تحقيق المستوى . ان الأمر لن يكون مفهوما الا اذا تصورنا هذا المجتمع منقسما على نفسه تتجاذبه تيارات معينة متعارضة ، ولذلك يجد الفرد صعوبة كبرى كلما مر الزمان وتعدد المكان الذى ينتمى اليه . وإذا كانت هذه المستويات موجودة فى المجتمع على النحو الذى شرحه ميرتون فهى موجودة فى المجتمعات التى تؤمن بالديمقراطية المزيقة والنظام الرأسمالى الحر الذى يفتح مثل هذه الثغرات باستمرار فى البناء التشريعى للمجتمع .

٣ - أما المجتمع الاشتراكى فان المستويات الاجتماعية فيه ليست وليدة الصدفة ، وليست تعبيرا فرديا عن تطلع بورجوازي معين ، ولكنها نتيجة لأهداف تخطيطية يسعى المجتمع لبلوغها ، ويضع قوى الشعب فى طريقها على أساس مقاييس محددة من العدالة وتكافؤ الفرص ولذلك قد يتحرك المجتمع الاشتراكى من خلال مجموعة من المستويات تتدرج فى التعقيد كلما مر الزمان . ولكن تدرجها هذا لا يوقع الفرد ولا الجماعة فى مشكلة اجتماعية ، لأن السير الحتمى نحو تحقيق الاهداف الاجتماعية يؤدي باستمرار الى تخطى العقبات فى كل مرحلة وتعلم خبرة جديدة تتفع فى معالجة الفكرة القادمة ، وهكذا تمضى مراحل بلوغ الأهداف أو المستويات على هيئة سنوات لخطط مدروسة ومعروفة .

٤ - ان الآمال الاجتماعية والقيم الأساسية التى تصنع المستويات فى المجتمع الاشتراكى ليست أخلاقا يمكن أن تورث الهم أو الاحباط

كما هو الحال في المجتمع الرأسمالي ، ولكنها أجزاء من خطط مرسومة تابعة من ايدىولوجية توحد الناس ولا تفرقهم .

هـ - ان فكرة ميرتون عن المستويات الاجتماعية المتناقضة زمانا ومكانا فكرة غريبة حتى من وجهة النظر الرأسمالية فنحن نعلم أن كل مجتمع ثقافته ، وهذا لا يمنع داخل المجتمع الواحد من تعدد الثقافات الفرعية ، ومعنى هذا أن المجتمع الواحد لابد أن تكون به مجموعة من المستويات الموحدة التى تعبر عن انقيم الكبرى لهذا المجتمع والخط الأساسى الذى يحدد أسس التفكير في مجالات الحياة المختلفة . ولكن لابد أن يكون هناك وضوح فيما يتعلق بالنزعات الاسطورية : ذلك أن الوضوح لابد أن يتصف بالعمومية وخاصة فيما يتعلق بمجموعة الآمال الكبرى التى تمثل فلسفة هذا المجتمع . ولماذا فان الخلاف على مستوى في النطاق المحلى لا يوقع الفرد في شرك الجريمة أو الانحراف لاحساسه بالضياح كما يقول ميرتون لأن هذا الاحساس بالفقدان لا يكون كاملا الا اذا أحس بافترقاده التام للمستويات الكبرى للثقافة الكبرى في المجتمع الكبير .

هكذا نتبين أن ايراد بعض المصطلحات السوسيولوجية كفكرة المستوى الاجتماعى ومقابلته بالواقع الاجتماعى والصعوبات التى تنشأ عن عدم التطابق قد يؤدى الى نوع من التحليل يجوز على ذهن غير المتبصر اشتراكيا وينزاق الى مدصلة مفاهيمه فيكون جزءا من الاطار الذى يتحرك فيه دون أن يدرك الفرق الجوهرى بين نظرة المجتمع الاشتراكى الى المستويات الاشتراكية : ونظرة المجتمعات الرأسمالية . ان وجود المجتمع الرأسمالى من حيث تنظيمه الاجتماعى على هيئة معينة تؤدى الى نتائج عديدة تظهر على الحياة الاجتماعية ، منها تحديد مستويات

الطموح . وتحديد مستويات الأبعاد بين الأفراد والجماعات ، وتحديد مدى التماسك والتفكك ، وتحديد معالم السقوط الاجتماعي والانحيار الفردي وطرق علاج هذا وذلك على أساس من فلسفة تعبر عن طابع هذا التنظيم ، ولذلك اذا عقدنا مقارنة بين هذا التنظيم وبين تنظيم مقابل له في المجتمع الاشتراكي ، لوجدنا اختلافا جوهريا من حيث المحددات الأساسية التي ذكرناها من قبل .

فالمستويات الاجتماعية التي تعبر عن طابع التنظيم الأول لاشك أنها تختلف تماما عن المستويات الاجتماعية التي تعبر عن طابع التنظيم الثاني . ولهذا فاننا نتوقع أن يفرز التنظيم الأول مشاكل تتسم بالطابع الفردي ، قد تتطور وتتفجج مشاكل واسعة النطاق نتيجة لاتصالها بعدد كبير من نطاقيات الحياة الاجتماعية بصورها المتعددة ؛ ولكن في المجتمع الاشتراكي لا نتوقع أن تظهر هذه المشاكل على المستوى الفردي وانما تظهر على مستوى المجتمع ككل : لأن مستويات التوقع الاجتماعي مسألة متصلة بنفאל المجتمع بأسره في ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكل اخفاق فيها ليس متصلا بفرد ولكنه يتصل بالمجتمع ككل .

ثانيا - الجنور الاجتماعية للمشاكل الاجتماعية :

يقال غالبا ان المشاكل الاجتماعية لابد أن يكون لها أصل اجتماعي ، هذه العبارة تمثل انطلاق عند كثير من الباحثين في مشاكل المجتمع باعتبارها من القضايا الثابتة أو البديهية التي لا يجب مناقشتها ولكننا قبل أن نمضي في تحديد الأصل الاجتماعي للمشكلة الاجتماعية يجب أن نشير الى أن المشاكل الاجتماعية مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا عضويا، وتفسير هذه الارتباطات يرجع في المحل الأول الى أن البناء الاجتماعي نفسه ووظائفه مرتبطة ارتباطا عضويا هو الآخر، ولذلك فان أعراض المرض التي تبدو على

هذا البناء تؤدي الى سلسلة من التقلصات تتربط هي الأخرى ترابطاً عضوياً ، فإذا كان الأمر كذلك فإننا نؤمن بهذا المنطق ، أي أن البناء الاجتماعي عندما يتحرك الى السلام أو المرض فإنه يتحرك حركة انبثاقية ذاتية تلقائية ، ومعنى هذا أن البناء الاجتماعي لا يخضع في أثناء عملياته الدينامية الى مؤثرات خارج نطاقه ، وكاننا بهذا نضع التكنولوجيا والمصادر الطبيعية التي أسهمت في انضاجها في مرتبة العوامل الاجتماعية باعتبار أن الطبيعة موجودة باستمرار منذ ملايين السنين : وأن ظواهرها تؤثر في الإنسان منذ ملايين السنين أيضاً ، ولكن علاقاتها بالإنسان تغيرت ، لا لأن الطبيعة أصبحت أكثر قوة أو فعالية أو لأن الظواهر الاجتماعية أصبحت أكثر تعقيداً ، أو أكثر ضغطاً على مجتمعات الإنسان ، بل لأن الإنسان نفسه هو الذي تغير ولذلك فإن أكثر الظواهر الطبيعية تأثيراً في حياة الإنسان مارست هذا التأثير تم بإرادة الإنسان نفسه . ولذلك فكل ماتحرزه التكنولوجيا من انتصارات هي في الواقع انجازات اجتماعية تعبر عن ارتباط المجتمع وتآزره من أجل التقدم ولذلك فإننا نميل الى القول بأن المشكلة الاجتماعية ليست الا نتيجة تداخل يعيب البناء الاجتماعي . أما ربط المشكلة الاجتماعية بأزمة طبيعية كفيضان أو بمرض كوباء أو كارثة كزلزال أو ثورة بركان أو ما شاكل ذلك فإن علماء الاجتماع يميلون الى القول بأن هذه المشاكل تعتبر سطحية ومؤقتة بل ان امتداد آثارها يمكن وقفه بإرادة الإنسان واستعداد المجتمع الدائم للحركة والمرونة لمقابلة الكوارث حتى ما عظم منها . لقد كان تفسير أزمات الإنسان يوماً من الأيام يقع على عاتق الأرواح الشريرة أو على مجردات القدر أو على ماديات كفقر البيئة الطبيعية ، وتعود الإنسان يوماً أن ينظر الى المشكلة الاجتماعية نظرة سلبية حين كان يحول المشكلة الى فكرة لا يمكن السيطرة عليها أو الإمساك بها ، فيركن الى الاستسلام

والشكوى وندب سوء الحظ ، ولكن الانسان بدأ يتقدم على الطريق
'الاجابى عندما بدأ يدرك أنه يستطيع بارادته أن يتوقف لسد طريق
المشكلة الاجتماعية أو للقضاء على منابعها أو للتقليل من آثارها ،
وكلما ازداد فهم الانسان للواقع الاجتماعى عن طريق العلم كلما ازداد
استمساكا بارادته القاهرة لمعالجة شئونه بالصورة التى تحقق أهداف
المجتمع العليا . ولهذا كان أسلوب التخطيط فى القرن ٢٠ أعلى مستوى
وصل اليه الانسان للتدخل بارادته فى عمليات التغير الاجتماعى لتحقيق
فى مسارها المصالح العليا للجماعة الانسانية .

ثالثا - الفصل فى المشاكل الاجتماعية :

أشرنا فيما سبق الى الاختلاف الواضح فى المشاكل الاجتماعية من
ناحية الكم والكيف سواء بالنسبة للمجتمع الواحد أو بالنسبة
للمجتمعات اذا درست بطريقة المقارنة . كذلك أشرنا الى الفرق الواضح
بين النظرة الاشتراكية والرأسمالية لهذه الموضوعات . وما يترتب على
ذلك من اختلاف واضح فى طريق المعالجة . ويميل علماء الغرب فى هذا
الصدد الى ادخال عنصر آخر متضمن فى طبيعة المشكلة الاجتماعية وفى
تشخيصها . هذا العنصر يقتضى أن نضع فى اعتبارنا نوع الاشخاص
الذين يحكمون على وجود المشكلة الاجتماعية . وعلى أهميتها للدراسة ،
وعلى مبلغ خطرهما بالنسبة للمجتمع . ويميل علماء الاجتماع الى القول .
أن عددا كبيرا من الناس أو أن عددا كاف منهم أو الغالبية العظمى من
أعضاء المجتمع يجب أن يحكموا على أن الظروف الاجتماعية التى تديط
بمسألة ما قد بدأت تتخذ طريقا مخالفا لمسار الاحداث ، وسوف يؤدي
هذا الحريق الى نوع من الاضطراب والخلل الذى يهيج لانبثاق مشكلة
اجتماعية . وهكذا يكون مجرد الانحراف عن الاتجاهات العادية التى

تسير فيها الأحداث بانتظام مؤديا في رأيهم الى مشاكل اجتماعية ، ويدللون على ذلك بقولهم (انه اذا كانت المعايير الاجتماعية متفقا عليها من غالبية أعضاء المجتمع فان سلوكا مثل الجريمة أو الاختطاف أو السرقة المسلحة يمكن أن يحكم عليه ببساطة ودون حاجة الى اثبات أو دراسة على أنه نوع من الانحراف عن المسار الطبيعي للوقائع الاجتماعية ، ولكن اذا كان الأمر يتعلق بأنواع أخرى من السلوك مرتبطة بعدد من أنماط التصرفات الاجتماعية أو الظروف التي يعيش فيها الناس فان الأمر حينئذ يحتاج الى مزيد من البحث بين غالبية أعضاء المجتمع لنتعرف على من منهم الذي يحكم على الأحداث الجارية أو على ظرف اجتماعي خاص باعتباره مشكلة اجتماعية) ، وذلك لأن نظرة الناس الى انحراف معين قد تختلف داخل المجتمع على أساس اعتبارات عديدة منها :

١ - الاختلاف في التنشأة الاجتماعية نتيجة لاختلاف التوجيه الاجتماعي للتربية وما يترتب على ذلك من مفارقات تؤدي الى اختلاف في النظرة الى الحياة وفي السلوك الاجتماعي المفضل .

٢ - اختلاف الموجهات الثقافية خاصة اذا كانت الثقافة عالية التعقيد وفي مجتمع يتميز بالتغير السريع الى جانب انقسامه الى مناطق اقليمية متعددة تفترض وجود ثقافات فرعية داخل الثقافة الكبيرة . وهذا يؤدي الى تميز واضح في الموجهات الثقافية وبالتالي في أساس الحكم عند الأفراد وخاصة في النظر الى الانحراف .

٣ - اختلاف المهنة قد يؤدي الى اختلافات عديدة في النظرة الأساسية للوقائع الاجتماعية ، وما قد يترتب على اتجاهات غير متوقعة الى مشاكل أو انحرافات في مجالات السلوك الفردي .

٤ - اختلاف المستويات التعليمية قد يؤدي داخل الثقافة الفرعية

الى اختلافات فى النظرة الى المسموحات والمنوعات، ويقول بعض علماء الاجتماع هنا أنه كلما ارتفع المستوى التعليمى زادت نسبة المنوعات حتى من وجهة نظر الفرد ، وكلما انخفض المستوى التعليمى زادت نسبة المنوعات حتى من وجهة نظر الفرد أيضا ومرد ذلك الى أن التعليم يؤدى الى عملية متميزة تتيح للفرد أن يحل لنفسه الوقائع الاجتماعية ويتخذ منها موقفا دون انتظار لرأى الجماعة الكبرى ؛ وعلى ذلك قد يخرج مثل هذا الشخص على المعايير الاجتماعية التقليدية . ولكن سلوكه يصعب أن نسميه انحرافا ، لأنه يستطيع أن يمتنع تصرغه وأن يضع له الأسس التى تبرر له القيام بهذا العمل أو ذاك . ولعل وجود مثل هؤلاء الأفراد فى المجتمع هو الذى يؤدى الى عمليات تغييرية يتسع نطاقها تدريجيا كلما كانت الأسس التى قام عليها السلوك الجديد ملتزمة بالخط العام الذى تسير فيه الثقافة والمجتمع بصفة عامة ؛ أما فى الطرف المقابل فإن الفرد قليل التعليم ينتظر باستمرار أن يضع له المجتمع الصور المتعددة لأنماط السلوك وأن يعين له ضروب التصرفات الاجتماعية فلا يكلف نفسه الا أن يسير فيها .

• — الأسس الاقتصادية فى المجتمع وما يترتب عليها من نظام معين للانتاج وطريقة تابعة للتوزيع تصدد معالم التشريع الاجتماعى للمجتمع وبالتالي تتيح الفرص الى انبثاق طبقات اجتماعية واضحة المعالم ، بعضها يفرض على ميدانه نطقا حديديا ؛ والذى يهنا هنا أن نقول أن النظرة الطبقيّة الى المشكلة الاجتماعية من أهم العلامات التى تميز المجتمع الرأسمالى . ومعنى ذلك أن الجماهير المناضلة من أجل لقمة العيش فى ظل النظام الرأسمالى لها منطق مختلف تماما عن منطق شرائذ الاحتكار فيما يتعلق بطبيعة المشكلة الاجتماعية وتحديد مبلغ خطرهما وتعيين طرق التغلب عليها .

وبعد .. إذا كانت المشاكل الاجتماعية تشابه العمليات التي تحدث في المجتمع فإن النتيجة التي تستمد من هذا التشابه : أن أولئك الذين يجلسون في مراكز القوة الاستراتيجية في المجتمع يستطيعون أن يقرروا أبعاد السياسة الاجتماعية التي تطبق من أجل مواجهة مشاكل المجتمع ، بالتالي فإنهم يستطيعون أن يقرروا أيضا متى يكون الاعتماد عن المستويات الاجتماعية المعروفة مشكلا لاختلال يغضى الى المشكلة الاجتماعية وفي هذا الصدد ينقسم علماء الاجتماع الى قسمين :

أولا - أولئك الذين يعتقدون أن استقراء رأى الأفراد فيما يتصل بالمشكلة الاجتماعية يؤدي الى الحكم بوجودها ، ومعنى ذلك أن لكل فرد في المجتمع حكما مستقلا على ما يمكن أن تكون عليه المشكلة أو في طريقة ظهورها . ومن ثم فإن جمع هذه الآراء يؤدي الى الحكم على وجود المشكلة من عدمه . ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن هذه الطريقة يمكن أن تتمخض عن دراسة مقارنة للمشاكل الاجتماعية فنستطيع أن ندرك من خلالها أهمية هذه المشاكل كل بالاضافة الى الآخر .

ثانيا - أولئك الذين يتجهون اتجاه أكثر جمعيا ويرتفعون من أجل ذلك عن المستوى الفردي : فيؤكدون أن كل المجتمعات بلا استثناء ينحوى على عدد كبير من المراكز الاجتماعية التي تشير كل منها الى وضع بنائي خاص على الرغم من أن هذه المجتمعات قد تكون على درجة من التمايز الاجتماعي يؤدي الى اتساع نطاق الاختلافات سواء في الرأي أو الحكم على السلوك الاجتماعي ، ولهذا نجد اختلافا بين أولئك الذين يشغلون وظائف متميزة في البناء الاجتماعي ، ويظهر ذلك في النظر الى المشاكل الاجتماعية لأنها تعكس القيم والمصالح في نفس الوقت .

ويترتب على ذلك منطقيا أن المستويات الاجتماعية تختلف من شريحة

اجتماعية الى أخرى فان الخروج عليها أو الابتعاد عنها لا يتخذ صفة
العمومية في كل أنداء المجتمع •

وسواء نظرنا الى المشاكل الاجتماعية نظرة فردية أو جمعية على
النحو الذى سبق الإشارة اليه ، فانهما يلتقيان في شئ هام هو أن
المشاكل الاجتماعية تتميز في المجتمع الواحد على أساس المراكز
الاجتماعية ومواطن السلطة والقوة والمصالح الخاصة والاهتمامات ،
وهذا من غير شك صورة مجتمع يقوم بناؤه الاجتماعى على التسليم
بالفوارق الطبقيّة بين الأفراد والجماعات ويؤمن بالفردية وبالصرع
وهو في نهاية الأمر الصورة التقليدية للمجتمع الرأسمالى ، لذلك فان
العلماء الامريكيين منطقيون عندما يقولون ان :

١ — المشكلة الاجتماعية هي التى يراها الناس كذلك •

٢ — المشكلة الاجتماعية تعكس المصالح والمواقف والاهتمامات •

٣ — المشاكل الاجتماعية تتميز من مكان الى مكان ومن وضع
تشريعى في المجتمع الى آخر •

٤ — المشكلة الاجتماعية تعتبر انحرافا عن المستويات الاجتماعية
المختلفة من مكان الى آخر ولذلك فانها ليس لها طبيعة واحدة •

٥ — المشكلة الاجتماعية التى تظهر في جماعة قد لا تظهر على أنها
كذلك في جماعة أخرى •

يتضح من هذا،الاتجاه الى عزل المشكلة عن بناء المجتمع الكلى •معنى
ذلك أن النظرة الأمريكية هي في صميمها نظرة رأسيّة فردية ، تحاول

وبأصرار ادخال النزعات الفردية والاقليمية والطبقية كحكم على المشكلة من حيث وجودها أو من حيث طبيعة مواجهتها • وأننا لنعلم أن المجتمعات الاشتراكية نتيجة لبنائها الاجتماعى المتميز وأتفاقاً مع أهدافها الكبرى ، وطبيعة العمل المخطط فى كل ميادين التنمية ؛ تتصور المشكلة الاجتماعية على نحو آخر ، لا تنعكس فيه الآراء الفردية أو الأبعاد الطبقية أو الاختلافات التشريعية للمجتمع الواحد •

أن الحل الرأسمالى للشبكة الاجتماعية ، يدعى باسم الديمقراطية عدم التدخل فى ارادة الانسان أو فى إعادة ترتيب عناصر البناء ؛ ولكنه فى الوقت عينه يترك المشاكل تتضخم ليواجهها بعد ذلك المواجهة الرأسية العقيمة • ونخلص من هذا الى أن الحكم على المشاكل الاجتماعية اذا ترك للجماعات أو للأفراد ؛ وكان واقعا تحت وطأة قيم معينة ومصالح خاصة ؛ فإننا لن نستطيع والحال هكذا أن نتجنب صراع الأحكام ؛ ومن الثابت أن احكام القيمة فى المجتمع الرأسمالى ليس لها معيار ثابت نظرا لتضارب المصالح واختلاف الأبعاد المؤسسة على التمايزات الاقتصادية الواسعة النطاق • وربما كان هذا هو السر فى عدم ترحيب المجتمع الرأسمالى بالتخطيط الشامل الذى يمكن أن يعيد ترتيب الأماكن المادية ومواقع القوة البشرية فى المجتمع •

ولكن الحل الاشتراكى لمشاكل المجتمع لا يسد الثغرات سدا جذريا فحسب ؛ بل انه يقضى على كل مقومات المرض تجنباً ل'احتمالات ظهوره ولذلك يقال ؛ أن المجتمع الرأسمالى يأخذ بالاتجاه العلاجى فى مواجهة المشاكل ؛ أما المجتمع الاشتراكى فانه يأخذ بالاتجاه الوقائى . اذ ليس فى مقدور المخطط الواعى أن ينتظر حتى تظهر المشكلة ليضع لها خطة للعلاج ؛ بل انه يتبصر مقدما كل احتمالات التعمد أو الأتواء ؛ ويضع

ضمن خطته مقومات الوقاية ، فيمر المجتمع خلال خطط التنمية في طريق معبد لا تظهر فيه نباتات طفيلية • وحتى اذا ظهرت فان المخطط يراجع كفاءة خطته ، لأنه يعرف أن العيب لابد أن يكون كامنا فيها وليس في المجتمع نفسه كذلك تنتفي في المجتمع الاشتراكي احتمالات الصراع حول القيم أو المصالح ، لأنها جميعا نابعة من ايدولوجية واضحة ، ومتجهة دائما لتحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع الكبير ، وعلى الرغم من ذلك قد تظهر في المجتمع الاشتراكي أعراض وقتية لمشكلة أو أخرى ، ولكنها في مبدأ التطبيق الاشتراكي تكون راجعة الى التباطؤ في توصيل الرعاية الاجتماعية أو في القضاء على الرواسب المتخلفة من المجتمع القديم نتيجة للفرق الزمني بين أبعاد النظرية وتطبيقاتها العملية •

رابعا : المشاكل الاجتماعية الواضحة والمستترة :

يزعم علماء الاجتماع الذين شغلوا أنفسهم بدراسة المشاكل الاجتماعية ، أن هذه المشاكل شأنها شأن كل ناحية من نواحي المجتمع الانساني ، لها وجهها الذاتي الذي يظهر في ادراك الناس وتقييمهم ، خاصة فيما يتعلق بانكار وجود المشكلة الاجتماعية أو اثبات وجودها . ولها أيضا وجهها الموضوعي الذي يظهر من خلال الظروف الواقعية التي تخضع لأعتبارات عديدة ، وتكون محل الاعتبار • ولهذا يستتج هؤلاء العلماء أن البادئ اذا حصر نفسه في دراسة الظروف التي يراها غالبية أعضاء المجتمع على أنها غير مرغوبة • فانه بذلك يستبعد الظروف الأخرى التي تدل في الواقع على التناقض القائم بين أهداف الناس وتقييمهم والتي تتسبب في عدد من التوترات غير المدروسة للرجل المعادي • ولهذا اذا أمر الباحث على دراسة ما هو ظاهر وواضح من ظروف

الواقع الذى يحياه الناس ، فانه سيقع من غير شك فى متاهة الذاتية حتى لو كان هدفه النهائى الالتزام الدقيق بالمنهج العلمى .

ان من واجب عالم الاجتماع أن يكشف النتائج التى يمكن أن تترتب على استمساكه بقيم واجراءات معينة ، كما أن واجبه أن يكشف النتائج التى يمكن أن تترتب على الخروج على هذه القيم والاجراءات . واذن نستطيع أن نقول ، ان المشاكل الاجتماعية المستترة هى تلك التى تتعارض مع قيم الجماعة دون ان تلحظ الجماعة هذه التعارض فى أثناء ممارستها للحياة فى ميادينها المتعددة ومعنى ذلك أن السلوك الاجتماعى قد يعتمد فى مواقع عديدة منه عن القيم الكبرى أو الاهداف الرئيسية ، ومع ذلك يظل هذا السلوك فى طريقه دون أن يتبين الناس أن طريقهم قد بعد عن نقطة الانطلاق وعن الأهداف التى حددت من قبل .

هل يؤدى الكشف عن النتائج المترتبة على الاستمساك بقيم واجراءات معينة الى ان يطرح الناس كل المعتقدات التى تقف حائلا دون تحقيقهم لقيمهم الأساسية ؟ الواقع أن هذا الايضاح لن يؤدى الى ذلك بصورة مباشرة لأن الانسان فى المجتمع لا يفكر دائما بالمنطق أو العقل . والحقيقة السوسيولوجية وحدها لا تجعل الناس أحرارا أو ترفع عنهم المظالم أو تفسح لهم طريق الرخاء أو تذوب الفساروق بين الطبقات أو تقضى على كل المعوقات لانطلاق الانسان نحو تحقيق رغايته . ولكن المداومة على اكتشاف المعوقات والاشارة الى نتائجها المدمرة فى المدى الطويل والقصير ، وزيادة التبصير بها قد يؤدى الى مراجعة كفاءة الاجراءات المتبعة فى الوصول الى نتائج مثمرة بالنسبة للانسان وكلما سنحت الفرصة لمراجعة ترتيب عناصر البناء الاجتماعى ومواقع الافراد

منه : تردد الرؤية وضوحا ، أمام عدد كبير منهم ، الأمر الذى يمكن أن يؤدي الى تغيرات قد تتناول أساس البناء الاجتماعى بأكمله .

واذن فنحن لا نتوقع أن يقتصر الناس فى المجتمع فى الاتجاه الصحيح فور اكتشافهم للمعرفة الموضوعية ، لأن علم الاجتماع لا يمكن أن يحول المجتمع الى جماعة من الحكماء ، ولكنه من خلال كشفه التدريجى والمستمر للمشاكل الاجتماعية المستترة ، وعن خلال توضيحه للمشاكل الظاهرة : يستطيع أن يشير العمل الجمعى أن يطور الاجراءات النظامية التى يمكن أن تنتهى الى محاصرة المشكلة الاجتماعية والفوضى الى أعماقها للقضاء عليها .

خامسا : الادراك الاجتماعى للمشاكل الاجتماعية :

من المسائل التى تستوقف النظر ، الاختلاف الكبير فى درجة الانتباه العام للمشاكل الاجتماعية ، وخاصة تلك المشاكل « الظاهرة » . من أجل هذا يرتبط الادراك الاجتماعى لمشاكل المجتمع بالتمييز بين هذه المشاكل والمشاكل الأخرى التى وصفناها من قبل بأنها مستترة . وفى هذا الصدد يقول روبرت ميرتون أننا لا نستطيع أن نعتمد على تصور الناس للمشاكل الاجتماعية وخاصة من حيث مداها وتوزيعها ومسبباتها ونتائجها ودرجة ثباتها وتغيرها ، بل أنه يعتقد أن هذه التصورات العامة بعيدة تماما عن الصواب لأنه يعتقد أن بعض المشاكل الاجتماعية كالمرض العقلى أو الموجات الاجرامية اما أن تتعرض من رأى العام للى الإنكار أو الى المبالغة فى حجمها ودرجة خطورتها : هذا فى الوقت الذى لا تؤيد الابحاث العلمية مثل هذا الاتجاه .

ويسوق ميرتون عدة أمثلة على ذلك فيعقد مقارنة بين عدد القتلى

نتيجة لحوادث للسيارات في أمريكا وبين مجموع الضحايا الذين ماتوا بسبب كوارث الطيران ويستنتج من ذلك أنه على الرغم من أن عدد القتلى نتيجة حوادث السيارات تفوق ضحايا حوادث الطيران بكثير إلا أن تصور الناس لأي حادث من حوادث الطيران يكون امرا مبالغا فيه ويعلل هذا الاتجاه من الرأي العام بقوله أن ادراك المشاكل الاجتماعية يتأثر ببناء العلاقات الاجتماعية بين الناس ويؤيد قوله هذا بما وجدته سوروكن من قبل بأنه كلما كانت الأبعاد الاجتماعية بين ضحايا احدى الكوارث كبيرة وبين الناس الذين يشعرون بها قل ادراك هؤلاء الناس لهذه المشكلة ومن ثم قلت دوافعهم ودوافعهم من وجهة نظر العمل على تخفيف آثار هذه الكارثة أو حتى اظهار المواساة الكافية .

يتضح مما سبق ان ميرتون يحاول أن يدرس الادراك الاجتماعى للمشاكل الاجتماعية من وجهة النظر التى تصور طابع الحياة الأمريكية والدليل على ذلك ما يلى :

١ - حاول أن يفرق بين الرأى الذى يعتنقه غالبية أعضاء المجتمع بالنسبة لمشكلة اجتماعية ما . وبين نتيجة البحث العلمى لها ، وهو بهذا يميل الى اظهار الرأى الأول على أنه رأى منفعل يتأثر وقتيا بأعراض المشكلة دون أن ينفذ الى أعماقها ليبين بطريق المقارنة أنها قد لا تستأهل كل الاهتمام الذى يضعه الرأى العام عليها ، بينما يكون منطق العلم فى هذه الحالة أكثر حيادا وموضوعية خاصة اذا وضعت المشكلة التى نحن بصددنا بجانب مشاكل أخرى من نفس النوع أو حتى من نوع مختلف .

ان المثل الذى خريه ميرتون للمقارنة بين حوادث السيارات وحوادث الطيران وانفعال الرأى العام بكل منها قد لا يكون مؤيدا تماما لوجهة نظره ذلك لأن حوادث السيارات وان كانت من حيث ضحاياها أكثر عددا

بكثير من حوادث الطيران الا أنها تحدث على مدار العام يوميا بشكل قد لا يحس به المجتمع كثيرا ، أما حوادث الطيران فانها لا تتكرر كل يوم كما أن مجموع ضحايا الحادث الواحد قد يكون كبيرا بدرجة تستلقت النظر وتستأهل اهتمام الرأي العام وإحساسه بالقاجة .

ومع ذلك فان هذا المثل اذا عولج احصائيا فانه يتغافل مسألة هامة وهى أن المشكلة الاجتماعية لا تكون كذلك لمجرد أن الأرقام تشير اليها بل ان الصعوبات التى يتعرض لها جماهير الناس فى المجتمع والتى قد يحسون بها كل يوم أو فى مناسبات متفرقة تشكل نقطة جوهرية بالنسبة للباحث وتصلح هى نفسها كنقطة انطلاق فى الدراسة العلمية . هذا الى جانب أن المشكلة الاجتماعية يحياها الناس فعلا وتشكل بالنسبة لهم اما انحرافا عن القيم الأساسية أو عدم قدرة على التكيف مع أوضاع لا قبل لهم بمفردهم أن يغيروها . ولهذا يجب أن يوضع تصور الجماهير للمشكلة الاجتماعية موضع النظر الجاد من الباحث بدل أن يبدأ من مسلمة متميزة هى ان أغلب هذه التصورات مبالغ فيه ولا يصور الواقع تصويرا دقيقا .

٢ - يضربميرتون عددا من الأمثلة يصور بها فساد الرأي العام أو عدم دقته فى الاحساس بحقيقة المشكلة الاجتماعية لكن أغلب هذه الأمثلة تصور بعض أنواع السلوك الانحرافى الفردى الذى يميز طابع الحياة الأمريكية بوجه خاص ويصاحب التفكك الكبير الذى يظهر على البناء الاجتماعى الأمريكى نتيجة لاعتبارات كثيرة منها البطالة والمنافسة والطموح البرجوازى والاتجاهات اللامعيارية والاتجاهات الهامشية تلك الظواهر التى تشير باستمرار الى انعدام التكامل فى الحياة الأمريكية لكن المجتمعات الاشتراكية ذات البناء الاجتماعى المختلف وذات التوجيه

الأيديولوجي الخاص والتي تسير في حياتها الاجتماعية على أساس تخطيط واضح الأهداف تقل فيها مثل هذه الانحرافات وقد تتعدم فيها العوامل المؤدية إليها . ولو كان ميرتون قد التفت الى المشاكل الاجتماعية التي تنبعث عن تفكك البناء الاجتماعي مثل البطالة أو انخفاض مستوى المعيشة أو انحلال الأسرة أو الاستغلال أو الصراع الطبقي لوجود مادة غزيرة ولوجد أيضا ألا مناص هناك من أن يرجع الى الجماهير ليتعرف على رأيها لأن مثل هذه المشاكل لا يمكن دراستها دراسة علمية من حيث مداها أو توزيعها أو استقرارها أو ثباتها أو تغيرها الا بالرجوع الى أعضاء المجتمع أيا كان مكانهم وأي كانت مهنتهم أو مراكزهم في البناء الاجتماعي .

٣ — أراد ميرتون أن يخطئ الرأي العام عندما أشار الى أن بناء العلاقات الاجتماعية بين الناس يقسمهم الى مجموعات تتمايز أبعادهم الاجتماعية ؛ فكل مجموعة تكون قصيرة الأبعاد داخلها طويلة الأبعاد أو سطحية خارجها ولهذا فان الاحساس بالمشكلة الاجتماعية أو بالكارثة أو بالفاجعة ينتشر بطريقة مختلفة بين هذه المجموعات فيكون شديدا في المجموعة المشابهة لأولئك الذين شملتهم المشكلة ويكون ضعيفا في المجموعة المخالفة .

واضح من ذلك أن ميرتون يميل الى تحليل المشكلة الاجتماعية تحليلا طبقيًا يؤدي الى عزل السكان من حيث مجموعات بعضهم عن الآخر على أساس اختلافاتهم من حيث المصالح أو القيم أو الاهتمامات أو المصير الاقتصادي الاجتماعي ومن ثم يضع ميرتون فكرة الترابط الاجتماعي ووحدة الهدف في المجتمع الواحد . وليس هذا غريبا عليه لأنه يحلل المشكلة الاجتماعية من وجهة النظر التي تعبر تماما عن الطابع المميز للمجتمع الرأسمالي ؛ هذا فضلا عن أنه يقيم تحليله على أساس

فردى من ناحية وعلى أساس تفتيت المجتمع الى جماعات متنافرة
مختلفة المصالح والأهداف •

ان المجتمع السليم هو الذى تترايط أجزاؤه ترابطا عضويا مهما
تباعدت فى الواقع بحكم ظروف التخصص وتقسيم العمل فكل أعضاء
المجتمع بغض النظر عن ذلك يعملون فى مراكز ممتازة ومخططة للوصول
الى أهداف المجتمع العليا التى هى من غير شك رغبة المواطن •

خلاصة القول أننا عندما نحاول دراسة الادراك الاجتماعى للمشاكل
الاجتماعية بالمفهوم الذى يعبر عن واقع مجتمعنا الاشتراكى يجب أن
نضع فى الذهن ما يلى :

١ — ان أجزاء البناء الاجتماعى ليست متناقضة بعضها مع الآخر
الأمر الذى يؤدى الى نبذ كل فكرة عن انقسام المجتمع الى طبقات أو
طوائف متباينة المصالح والأهداف •

٢ — ان فكرة الإبعاد الاجتماعية لا تقوم إلا على قاعدة اقتصادية
تسمح بالتناقض والاستغلال : ومن ثم فإن ادراك المشكلة الاجتماعية فى
المجتمع الاشتراكى لا يجب أن تقوم على أساس تفتيت المجتمع الى
جماعات متباعدة يحس كل منها احساسا مختلفا •

٣ — يجب ان نبحت دائما عن الروابط التى تشد الناس فى المجتمع
بعضهم الى الآخر وتوحد من مصالحهم وأهدافهم بدلا من تثبيت الأفكار
الانعزالية ورفع الأسوار العالية بين الجماعات بدعوى التمايز المهنى
وضرورات تقسيم العمل •

٤ — يجب أن نطارد كل الأفكار التى تحاول أن توقع الباحث فى

المجتمع في مصيدة الفردية على أن نحاول باستمرار أن نفهم المجتمع على أساس أهدافه التي وضعها أمامه لسد لشغرات التي تتسرب منها المشاكل الاجتماعية وتؤمن بالتخطيط الواعي كطريق ختمى للوصول الى رفاهية المواطن .

هـ - يجب أن نضع في الذهن دائما أن حل المشاكل الاجتماعية باعادة ترتيب البناء الاجتماعي يمكن أن يضع حدا لعدد كبير من ظواهر السلوك الانحرافي الفردي . وبالتالي لا تبقى أماننا الا المشاكل ذات الصفة العامة التي يتأثر بها عدد كبير من أعضاء المجتمع وبالتالي يصبح للرأى العام الذى يعانى هذه المشاكل أهمية كبرى في توجيه البحث العلمى .

الفصل الخامس

تفكك البناء وانحراف السلوك

نحن نتبنى في هذا الكتاب الفكرة القائلة : بأن المشاكل الاجتماعية وما يتبعها من سلوك انحرافي يظهر على بعض الأفراد : مسألة تشير الى تفكك البناء الاجتماعي للمجتمع من ناحية ، والى تناقض عناصر الثقافة وموجهاتها الأساسية من جهة أخرى . فقد أصبح معروفا لدارسي المجتمع أن عوامل التغير وخاصة في القرن العشرين تصيب المجتمع الانساني بهزات تتزايد شدتها وسرعتها كلما تكشفت المواد التكنولوجية والمشاكل الناجمة عن هذه الهزات يتفاقم خطرها كلما أظهر البناء الاجتماعي صلابة ومقاومة . ورفض المسؤولون عن السياسة في المجتمع تغيير ترتيب عناصر هذا البناء استجابة للتغيرات الجذرية التي تحدث في مجالات الحياة المادية . لقد تغيرت صورة المجتمع الانساني عدة مرات وتغيرت لأجل ذلك الأبعاد البنائية للعلاقات الاجتماعية . المرة الاولى وبجورة حاسمة عندما عرف الانسان الزراعة وما صاحبها من استقرار للجماعات الانسانية وانبثاق المجتمع الزراعي ذى الملامح المميزة . والمرة الثانية عندما تحولت بعض المجتمعات اثر الاختراعات الكبرى التي مكنت الانسان من استخدام القوة المحركة بدلا من قوته والحنافة الحيوانية ان الازمة التي ترتبت على هذ التحول لاتزال كثير من المجتمعات تعانيها حتى اليوم . وجوهر هذه الامة يقسم في أن البناء المجتمعات تعانيها حتى اليوم . وجوهر هذه الازمة يقع في أن البناء الانساني الجديد الذي أدخلته الصناعة في حياة الانسان . ومع ذلك

لا زالت هناك قوى عديدة تقاوم التغيير ، ولا زالت تستمسك بالقيم والأساليب القديمة رعاية لمصلحة أو عدم قدرة على التكيف . ان التنظيم الاجتماعى المصاحب للصناعة يختلف اختلافات أساسية عن التنظيم الاجتماعى التقليدى الذى عاشه الانسان آلاف السنين ، ومع ذلك لا يمكن أن يسود منطق القدرية والتواكلية والقنصاعة والاستغلال والاحتكار فى عصر تغيرت فيه كلية كل مقومات هذه الاتجاهات . وليس هناك شك أن مقاومة التغيير الحتمى هى التى تتسبب فى عدد من المجتمعات الرأسمالية فى نشوء المشاكل الاجتماعية وأنماط السلوك الانحرافى التقليدية التى تدرس باعتبارها مسائل طبيعية وظواهر ضرورية .

والمرة الثالثة التى تحول فيها اتجاه التفكير الانسانى عندما اكتشفت الطاقة النووية وأزاحت الستار عن عصر جديد ولما يتمثل المجتمع الانسانى بعد عصر الصناعة الأول ان التحديات التى تواجهها السياسات الاجتماعية والاقتصادية القديمة أثقلت كاهل المفكرين الاجتماعيين فى العالم الغربى ، وتخبطت آراؤهم ووثعوا فى متناقضات حتمية ، لأنهم ينظرون على عالم اليوم بمنظار عالم الأمس وفى هدى أيديولوجية مضى زمانها وضاعت نظرتهم ، الى الحد الذى لا يرون فيه الديناميات المتدفقة التى تموج فيها المجتمعات الأخرى . والمرة الرابعة: حدثت مصاحبة لاكتشاف الطاقة النووية اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية ، عندما قفرت على مسرح التوجيه العالمى عدد كبير من الدول نفضت عن نفسها غبار قرون عديدة من التخلف بسبب الاستعمار . وهبت تبحث عن بناء مجتمعاتها واللاحاق بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان تلاحق التغييرات الاقتصادية والاجتماعية فى عالم اليوم .

والذى تم بعضه بصورة ثورية ، وضع أمام الفكر الاجتماعى مهمة صعبة ، ولكن الصعوبة فى واقع الأمر تبدو على أنها غير طبيعية ، لأن الباحثين الاجتماعيين وعلماء الاجتماع ، حتى فى المجتمعات التى تختلف واقعا اجتماعيا واقتصاديا عن المجتمعات التى دعمت علم الاجتماع ونشرته ، لا زالوا واقعين غريسة للقوالب العلمية المفعمة بالايديولوجية الرجعية الاستعمارية ، ولا زالت دراساتهم تجرى فى نفس التيار الذى حفر قنواته مفكرى الرأسمالية ، الامبريالية . ولعل أبرز ميدان لكشف هذه الخديعة العلمية الكبرى ، هو الميدان الذى نحن بصدده وهو دراسة مشاكل المجتمع والسلوك الاندراfi واننى أضع أمام القارئ الواعى بعض الاعتبارات الهامة التى من أجلها يجب أن نعيد النظر فى دراسة هذه الموضوعات وفى علم الاجتماع ذاته باعتباره المصدر الذى يزود الباحثين بالأفكار الأساسية عن المجتمع والحياة الاجتماعية .

١ — يحاول علماء الغرب بأصرار فصل العلوم الاجتماعية من حيث ميدان كل منها فصلا يكاد أن يكون تاما ، الأمر الذى يفتت الحقيقة الاجتماعية ويضع معالمها ، فى الوقت الذى ينيطون بعلم الاجتماع مهمة ادراك هذه الحقيقة ادراكا تكامليا « تعدد عوامل التفسير » ولكنهم عند التدليل يربطون الوقائع الاجتماعية بروابط واهية ويضللون فى عملية تسلسل العوامل العلية ، للابتعاد ما أمكنهم عن تحليل الأساس المادى للحياة الاجتماعية وأبرز مثل على ذلك الأختلاف فيما بينهم حول موضوع الثقافة كعامل حيوى فى تشكيل المجتمع الانسانى . وحتى أولئك الذين يلتفتون الى الثقافة ، فانهم يضيعون أثناء تحليلهم لتأثيرها التناقضى الواضح فى عناصرها فى مجتمعاتهم . ولعل هذا هو السر فيما تعرضت له نظرية وليام اجبرن عن التغير الثقافى وما خلص اليه من مظاهر التخلف التى تصاحب كل فقرة من فقرات التغير .

٢ - يحاول علماء الغرب إبراز الحقيقة الاجتماعية على أنها من طبيعة مختلفة عن الحقيقة السياسية والاقتصادية ، ولذلك يسايرون سوروبكن في أنها تتكون من ثلاثة أطراف «مجتمع وثقافة وشخصية» . ان الحقيقة الاجتماعية لايمكن فصلها عن العوامل التي صاغتها ، كذلك لايمكن أن تظل اطارا فارغا من المضمون . ان المؤثرات الاقتصادية والسياسية تشكل القاعدة التي تكون التربة التي تنمو عليها الحقيقة الاجتماعية وتتخذ في كل زمن وفي كل مكان صيغا ومضامين مختلفة .

٣ - ان علم الاجتماع باعتباره علم المجتمع له جناحان يحلق بهما على أرض الحقيقة : الاقتصاد والسياسة ، وعلم المجتمع الحقيقي هو الذي يلتزم في دراساته بهذا التفاعل الدئمي بين مقومات الوجود الانساني : لقمة العيش ومطالب الأمن وجماعية الحياة .

٤ - لقد صورت مشاكل المجتمع أو أمراضه أو تفككه على أنها ظواهر اجتماعية وقد وقع في هذا الخطأ رائد الاجتماع الرعوى اميل دور كايم . حقيقة ان المجتمع الانساني قد تبدو عليه أعراض المرض ولكن الطبيب الواعى (عالم الاجتماع) يستطيع أن يأخذ جانب الطب الوقائى لا الطب العلاجى فتنقل الى الحد الأدنى من الاسباب والامراض والأوبئة ، ولا ينتظر حتى تقع ، فيقيم الدنيا ويقعدها دراسة ، وينتهى الى التسليم بأن مثل هذه الانحرافات مسألة طبيعية تجوز على المجتمع كما تجوز على جسم الكائن الحى . ودون التدخل في حكمة الله ، نستطيع أن نقول ان ارادة الانسان المنصف تستطيع بالمعلم والتخطيط أن تحول مشاكل المجتمع التقليدية وانحرافات السلوك الفردى ، الى عثرات في التطبيق عند السير الحتمى نحو اهداف المجتمع العليا، يمكن أن نتجنبها بمزيد من التجريب ومزيد من العلم .

ان «طبيعة» مشاكل المجتمع وهم استقر في أذهان بعض علماء الاجتماع نتيجة تسليمهم بأن المجتمع الانساني لا بد أن يقوم على نوع من الصراع والتنافس القاتل بدعوى الحرية الزائفة . ولعل ايمان هؤلاء بمنطق الحرية السياسية وضماناتها وحقوقها هو الذى أوقعهم في هذا الأسلوب من التفكير . ان تحرير المواطن من الخوف وتأمينه على مستقبله وضمان حقوقه الاجتماعية كفيل بقلب المنطق التقليدى في التفكير في مشاكل المجتمع والسلوك الانحرافى .

٥ - يحاول علماء الاجتماع الرأسماليون ، عند التفكير في علاج المجتمع والسلوك الانحرافى الابتعاد بقدر الامكان عن أسلوب التخطيط المركزى ، ويشيرون في هذا الصدد الى اصطلاحات غريبة ، مثل العمل الاجتماعى أو اثاره الرأى العام أو الركون الى الخدمة الاجتماعية وليدة الرجعية . وهم في كل هذا يبتعدون عن الدل الشامل وهو المواجهة الأفقية واقتلاع المشاكل من جذرها بالقضاء على عواملها الكامنة في تناقض البناء الاجتماعى الذى يخدم طبقة واحدة بعينه في المجتمع . الطبقة التى تملك كل شىء .

ولقد كان من بديهيات علم الاجتماع الرجمى التسليم بدعوى الموضوعية والحيادية عند دراسة وقائع المجتمع ، على الرغم من أن كل الأبحاث التى تمت في هذا الميدان كانت تنوء بثقل الأيديولوجية الرجعية والرأسمالية والامبريالية في كثير من الأحيان . ولعل الاتجاه الحديث الى دراسة مشاكل المجتمع يمثل ضغطا قويا استجاب له علماء الغرب نتيجة لاتساع نطاق هذه المشاكل وتفاقم خطرها ، ولكنهم يدرسونها بطريقتهم الخاصة التى تقتصر على الطول ما عدا المساس بالبناء الاجتماعى من حيث أبعاد أجزائه المختلفة .

اننا نعرض هنا لبعض آراء علماء الغرب عند دراساتهم للمشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى لسببين : الأول - لأن اتجاه هذه الدراسات يفيدنا فى المقارنة ويوضح أمامنا معالم الطريق الذى يترجم عن واقع مجتمعنا • والثانى - لأن بعض مفاهيمهم وتعاريفهم وتحديداتهم لاطارات البحث يمكن أن تصلح نقطة بدء فى تحديد موقفنا العلمى •

التفكك الاجتماعى

يقول روبرت ميرتون ان المشاكل الاجتماعية هى التباين أو التناقض بين ما هو موجود فى المجتمع وبين ما ترغب مجموعة هامة من هذا المجتمع بصورة جدية أن يكون به • ويتأثر مدى هذا التناقض عن طريقين اما برفع المستويات التى تكون لها غاالية وعمومية فى المجتمع أو باستمرار انحطاط الظروف الاجتماعية التى تؤدى الى زيادة حدة هذا التناقض أو التباين وليس غريبا أن نجد أن بعض الناس التى تعيش فى أكثر المجتمعات الصناعية تعقيدا يعتقدون أن مجتمعاتهم أكثر مشاكلًا وقلقًا واضطرابًا اذا قورنت بالمجتمعات الأقل درجة فى التحصيل الثقافى • واننا لنجد دائما تناقضا بين المستويات المشتركة وبين الظروف الواقعية التى يحياها الناس الأمر الذى يؤدى الى نتائج يمكن النظر اليها بصورة ذاتية أو موضوعية ، اذن فميرتون يرى أن المشاكل الاجتماعية تصاحب التقدم الصناعى ويزداد الاحساس بها عند بعض مجموعات السكان عندما يقارنون الظروف التى يحياها الناس مثلا بالظروف التى يمكن أن تكون موجودة وتؤدى الى كسر حدة هذه المشاكل ، وفى هذا الصدد يقسم المشاكل الاجتماعية الى قسمين كبيرين : يسمى الأول التفكك الاجتماعى ، والثانى السلوك الانحرافى ،

ولكنه يرى أن هذه القضية وإن استمرت في التحليل وكان لها قيمة نظرية إلا أنها ليست مطابقة للواقع تماما لأنها لا تصف الأحداث الاجتماعية في كل نواحيها المعقدة ، بل أنها تشير بطريقة مختارة الى نواح منها فقط ، ومع ذلك فإنه يرى أنه من الممكن ومن المفيد عما أن نميز عند دراسة كل مشكلة اجتماعية المكونات أو النواحي التي تعتبر مسألة من مسائل التفكك وبين تلك التي تعتبر من مسائل السلوك الانحرافي . ونحن لا نجد في فكرة ميرتون هذه غروجا على الخطر العام الذي نقرره منذ البداية وهو أن المشاكل الاجتماعية تفرز أنواعا متعددة من السلوك الانحرافي خصوصا اذا اتسع نطاقها وأستعصت على الحل فترة طويلة وأصبحت تشكل قطاعا مرضيا دائما في جسم المجتمع ، ولكننا قد نختلف معه في قوله أن المشاكل ذات الطبيعة الفردية والتي توصف بأنها انحراف فردي ذلك لأن إبراز هذا الفرق يوحي بأن المشاكل الفردية يمكن أن توجد على حدة وتتوحد في نهاية الأمر الى ظهور مشكلة من مشاكل التفكك ذلك لأننا نعتقد أن كل شجرة تنفتح في البناء الاجتماعي تؤدي الى تناقضات واسعة النطاق في الوظائف الاجتماعية المنوطة بكل جزء من أجزائه الأمر الذي يؤدي الى سقوط أعداد تتزايد باستمرار من الأفراد في المجتمع الرأسمالي أو ارتيادهم طريق التطلع البورجوازي الذي قد يقودهم في نهاية الأمر الى السلوك الانحرافي ، ومعنى هذا أن القضاء على المشاكل الاجتماعية التي تمثل نوعا من التفكك في بناء المجتمع ووظائفه يؤدي بالتالي الى تقليل الفرصة والى تضيق نطاق الظروف التي تتولد عنها الأنواع المتعددة من السلوك الانحرافي الذي يشير اليه علماء الغرب كانهزاف الأحداث وادمان المخدرات والسلوك الاجرامي والمرض العقلي وغير ذلك .

لقد وجد علماء الغرب صعوبة كبيرة في تعريف التفكك الاجتماعي ولكن هذه الصعوبة تتضائل في هذه الأيام على الرغم من عدم الاتفاق على استخدام موحد لها ، ولكن أكبر الاستخدامات قبولاً هي التي ترى (أن التفكك الاجتماعي هو عدم كفاءة النسق الاجتماعي أو فشله في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية) ومن أجل هذا يكون التفكك الاجتماعي نسبياً ومسألة درجة لأنه مرتبط بمستويات مطلقة يمكن أن تكون لها عمومية تطبق على جميع الأنساق الاجتماعية في مختلف الظروف .

ويضيف ميرتون إلى ذلك قوله أن طبيعة المجتمع الحديث المعقد تفرض انتماء الأفراد أو الجماعات إلى عدد من الأنساق الاجتماعية قد تتضارب أهدافها ولذلك فإن عملية الصراع التي تنشأ للتوفيق بين الأدوار والمراكز ، هذه الأنساق قد تؤدي إلى أنواع متعددة من التفكك الاجتماعي تمتد آثارها إلى هذه الأنساق ذاتها . ومعنى ذلك أن النسق الاجتماعي لا يتمكن من أداء وظائفه على النحو المرغوب ويفشل في تحقيق المتطلبات الوظيفية التي تربطه بالأنساق الأخرى في المجتمع وبهذا يمتد التفكك وينتشر فيصيب النظام فيصبح مشكلة اجتماعية ويصيب الأفراد فيصبح سلوكاً انحرافياً .

يتضح من ذلك أن ميرتون يبنى تحليله للتفكك الاجتماعي على أساسين الأول اعتبار النسق الاجتماعي وحدة بنائية وظيفية متكاملة على الرغم من ارتباطه البنائي والوظيفي بالأنساق الاجتماعية الأخرى في المجتمع . والثاني اعتبار النسق الاجتماعي الواحد غير مستغرق لكل أدوار الأفراد أو الجماعات ومراكزهم في الحياة الاجتماعية الأمر الذي يؤدي إلى نتيجتين ضروريتين :

١ - ان النسق الاجتماعى قد يفضل أو لا يحقق بدرجة كافية الوظائف المنوطة به فى علاقته بالأنساق الأخرى بالمجتمع بسبب غشله فى استغراق كل متطلبات الدور والمركز بالنسبة للفرد والجماعة وهذا أمر يؤدى فى نظره الى ظهور احتمالات التفكك الاجتماعى .

٢ - أن الفرد أو الجماعة فى المجتمع الحديث المعقد لا يستغرق كل نشاطه داخل نسق واحد ولهذا تظهر احتمالات الصراع نتيجة لاختلاف الأبعاد البنائية بين الأنساق التى تكون الدائرة الكبرى للنشاط العام لهما ؛ وهذا بدوره يؤدى الى احتمالات ظهور التفكك الاجتماعى والسلوك الانحرافى معا أو كما يفضل أن يجمع بين هذين القسمين فى اصطلاح اشكلة الاجتماعية .

ان تحليل ميرتون هذا يستقيم تماما مع الطابع العام للمجتمع الأمريكى الذى يقوم بناؤه التشرىحى على أساس وجود طبقات معترف بها وعلى أساس وجود جماعات متعددة الأهداف أو متناقضة ؛ ولهذا يظهر التناقض بين الأنساق الاجتماعية أو حتى داخل النسق الواحد فيما يتعلق بالأبعاد البنائية والوظيفية التى تضع الوسائل والغايات لأعضاء المجتمع أثناء تحركهم فى مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة . لكن الأمر لا يمكن أن يكون على هذا النحو فى مجتمع أسترالى يقوم على أساس التوجيه الاقتصادى الكامل وتقريب الفوارق بين طبقات الشعب العامل . وتحديد الأهداف وخطط عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بناء على تخطيط مركزى له مرونة التطبيق فى المجتمعات المحلية المختلفة . ونتيجة لهذا الوضع فى المجتمع الأسترالى تتفتى فى أغلب الأحيان كل المقومات والظروف التى تنهى انفرص لفشل النسق الاجتماعى أو لعدم كفايته فى بلوغ الأهداف أو لصراع الأدوار

والمراكز ، انن غالبتنقل اجتماعى كما صوره ميرتون بينى على ظروف متعلقة بطبيعة البناء الاجتماعى الرأسمالى ليس لها نظير فى المجتمع الاشتراكى ومن ثم لا يمكن الأخذ بها فى تحليل المشكلة الاجتماعية . وما دامت الصورة البنائية فى المجتمع الاشتراكى مختلفة عن الصورة البنائية التى كانت مبعث تحليل ميرتون فان اجراءات الوقاية والعلاج سوف تكون بالتالى مختلفة تماما .

عند محاولة فهم التفكك الاجتماعى يجب أن نراعى المسائل الآتية :

١ - لا نستطيع أن نتكلم عن التفكك الاجتماعى دون أن نتكلم عن التنظيم الاجتماعى فكما أنه توجد درجات متفاوتة من التنظيم توجد أيضا درجات متفاوتة من التفكك ، ويحدث التفكك الاجتماعى عندما يكون هناك تغير فى توازن القوى التى كانت تساند التنظيم فى مرحلة معينة منه وتؤدى فى نفس الوقت الى فعالية قوى الضبط الاجتماعى المتعددة ؛ ومن الملاحظ أن التغير الاجتماعى فى المجتمع الدينامى يفكك العلاقات النظامية والأنماط السلوكية ويصبح من الصعب كلما ازدادت عوامل التغير شدة وسرعة بناء أنماط جديدة من السلوك أو من العلاقات .

٢ - عندما يتغير البناء الاجتماعى دون تحديد واضح لأدوار الناس ومراكزهم تكون الفرصة مهيئة لظور التفكك الاجتماعى ؛ ولهذا تحمل المجتمعات الدينامية فى وقت معين من مراحل تغيرها البذور التى تؤدى الى تفكك العلاقات البنائية بين النظم والأفراد فى وقت واحد .

٣ - التغير الاجتماعى يؤدى الى اعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعى على الرغم من الاحتمالات القائمة بأن هذا التغير يؤدى الى

عدد كبير من أنواع التفكك نتيجة للسرعات المتفاوتة التى تتغير على أساسها هذه الأجزاء . ومن المهم هنا أن ندرك أن التغير الاجتماعى نتيجة من نتائج التغير الثقافى لأن التغير فى الثقافة يؤدى الى احداث تغيرات عديدة فى صور التفاعل فى المجتمع مما يهيء الفرصة الى ظهور قيم جديدة وأهداف جديدة تنعكس بدورها على البناء الاجتماعى الذى بتغيره يؤدى الى خلق قيم جديدة أخرى ، ولهذا يقال ان . التغيرات البنائية تتبعها دائما تغيرات فى القيم الاجتماعية ، ومعنى ذلك أن خلق قيم جديدة يتم عن طريق التغير الذى يحدث فى الثقافة الكلية للمجتمع كما يحدث فى نفس الوقت نتيجة لاعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعى .

٤ - يحدث التغير الاجتماعى نتيجة لازدياد شدة العوامل التى تضغط على ثقافة المجتمع أو بنائه فتكون نقطة الانطلاق عبارة عن ثورة أو تشريع يتناول القواعد الأساسية للوجود الاجتماعى، وتتعاقب التجديدات التى تدخل على الثقافة والمجتمع بسرعة لا يستطيع هضمها فى وجود العناصر القديمة التى لا تزال على درجة كبيرة من الفاعلية ، ولهذا يحدث التفكك لاجتماعى والثقافى الذى قد يطول أو يقصر . ويمكن تقصير فترة التفكك هذه من طريقين :

الأول - التأنى فى لتجديدات ليتمكن المجتمع والثقافة من هضم العناصر الجديدة واستبعاد العناصر القديمة التى لم تعد صالحة لنموه .

والثانى - الأخذ بأسلوب التخطيط المركزى والاستفادة من التجارب السابقة وتجنب أسلوب المحاولة والخطأ .

٥ - فى مرحلة التفكك الاجتماعى قد يميل بعض أعضاء المجتمع

الى الاتجاهات السلبية وهذا أمر قد يعطل بلوغ نهاية هذه المرحلة بسرعة أو قد يؤدي الى بهافة ثمن الخروج منها ، ولهذا كان حدث الأفرات ونسيق الايديولوجية والقضاء على البيروقراطية من المسائل الهامة التي تؤدي الى خلق اتجاهات ايجابية لمساعدة التخطيط وحراسة التجديدات ومطاردة العناصر القديمة التي تؤدي الى التناقض وايقاف الايمان بقدرة الجديد على بلوغ الأهداف التي يناضل من أجلها المجتمع .

٦ - عندما يحدث التفكك الاجتماعي يجب أن يتنبه مشرعو السياسة الاجتماعية الى ضرورة تغيير قيم المجتمع وقاموس اصطلاحاته اليومية وشعاراته الأساسية لتكون بمثابة الصوافز التي تدفع بسد الثغرات . وهذا لن يتأتى الا بتغيير جذري في وسائل الاعلام والتربية وفي أنماط القيادة وفي نواحي الخطب الاجتماعي . أو بمعنى آخر يجب خلق أسلوب جديد في الحياة ونظرة مختلفة كلية عن النظرة التي أوصلت المجتمع الى حالة التفكك .

انحراف السلوك

عندما دخلت تصنيعات السلوك الاجتماعي الانحراف ميدان علم الاجتماع كان الاعتماد في التعريف عن التصورات الطبية والقضائية والاقتصادية والتدليلية النفسية دون التحقق من مناسبتها في التحليل السوسيولوجي ، ومثال ذلك ان فكرة الجريمة قد استعبرت من القانون ، ولكن عند تطبيق التعريف القانوني نلاحظ أنه يشتمل على أنواع متعددة وغير متجانسة من السلوك والتي لا يربط بينها الا أنها جميعا اعتداء أو عدوان على القانون . ولكن النظر الى هذه الأنواع

غير المتجانسة من السلوك باعتبار أنها مخالفة لقاعدة قانونية لا يفسر على الإطلاق الطرق الممتدة التي تحدث على أساسها الجريمة ، والمواقف التي تتم فيها والوسائل الفنية التي تستخدم في ارتكاب الجرائم .
وغرق ذلك يعجز القانون عن تفسير المضمون الذي تمت فيه ويمكن أن نلاحظ هذا النقص أيضا في التعريفات السوسيولوجية عن انحراف الأحداث أو البناء أو الجنسية المثلية وصور السلوك الانحرافي الأخرى (١) .

ولهذا يجب أن يكون لعلم الاجتماع تعريفاته الخاصة به والافان نظريته عن السلوك الاجتماعي المرضي ستظل عامة وغامضة . إن التفسير الذي يفضلهُ علماء النفس للسلوك الاندرافي الفردي وإن كان يشير إلى تعدد العوامل المؤدية إليه ومن بينها العوامل الاقتصادية : إلا أنهم يفضلون قياس السلوك الانحرافي على أساس مقاييس معيارية تتبع من التفاعل بين المجتمع والثقافة وتعتبر عن الموجبات الأساسية للحياة الاجتماعية وتتجرع في نفس الوقت عن المجتمع وإيديولوجيته : وإننا لنوافق على هذا الاتجاه من حيث المنهج ولكننا لا نوافق على الأخذ بمضمون المعيار خصوصا إذا ارتبط بأوضاع تاريخية وثقافية في مجتمع يختلف كلية في هذه الناحية عن مجتمعنا الذي نحاول أن نسبر غور الانحراف فيه وتجري العوامل الحقيقية التي تسببه في فترات نموه المختلفة وفي أثناء تغيره الحتمي لتحقيق أهداف بعينها .

من أجل هذا فإن التعريف الذي يجب أن نحاوله هنا فيما يتعلق

(١) راجع كتاب ليميرت عن الباثولوجيا الاجتماعية (١٩٥٨) وكتساب كليفارد عن علم اجتماع السلوك الانحرافي (١٩٥٧) .

بالسلوك الانحرافى يجب أن يكون متصلا بالمعايير والقيم من ناحية
وبأهداف المجتمع ككل من ناحية أخرى .

والطريقة التي يرى ليمرت اتباعها أن نفتت الانحراف الى وجوه
متعددة (مكتشف وغير مكتشف) ثم نضع السلوك الانحرافى انماط أو
نماذج متعددة داخل مضامين شخصية أو اجتماعية . وفي هذا المقام
لن نهتم كثيرا بالتمايزات البيولوجية أو الديموجرافية للانحراف . وإنما
نفضل الإشارة اليهما لأغراض تتصل بحسن التحليل .

— التمايز البيولوجي : يختلف الناس بعضهم عن بعض من ناحية
الخصائص البيولوجية ولكن التمايز البيولوجي لا يمكن أن نفكر فيه على
أنه انحراف ، لأن قليلا من السلوك الانحرافى يمكن أن ينسب الى
البناءات البيولوجية أو عملياتها .

ومن الملاحظ أن الاختلافات البيولوجية التي لا تؤثر على لوظائف
الجسمية يمكن أن تصبح أساسا في الانحراف ولكن من خلال التفاعل
مع العناصر الثقافية والتصورات الاجتماعية ؛ ومثال ذلك أن الناس قد
تبدو أطول أو أقصر مما هم عليه فعلا كما أن الأصدقاء والمعارف قد
لا يلاحظون غورا الجراحة التجميلية التي أجراها أحد أفراد جماعتهم
لتحسين وجهه .

٢ — التمايز الديموجرافي : يفضل بعض الباحثين في مسائل السلوك
الانحرافى دراسة الاختلافات الديموجرافية لبعض أنماط المنحرفين . وفي
هذا الصدد تبرز عدة مظاهر كلسن والجنس والجنسية والأصل القومى
والشرعية الاقتصادية والمركز الدينى والتربوى . كما أن المركز الزواجى
ونسب المواليد والوفيات الى جانب التوزيع لجغرافى لمجموعات المنحرفين

يمكن أن تكون جزءاً من التعليل الديموجرافي • وعلى الرغم من أن كثيراً من الاجتماع يفضلون هذه المادة الكمية في وصف السلوك الانساني إلا أنه من غير شك لا يمكن انكار قيمة الوصف الديموجرافي للمنحرفين كخطوة أولى في وضعهم داخل اطار المسافة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي •

• واننا لنلاحظ هنا أن الاهتمام بالعوامل الديموجرافية يكون مناسباً أكثر في دراسة السلوك الانحرافي في المجتمعات المترامية الأطراف والكثيفة السكان والمتعددة الأجناس ، كما أنه يصلح أيضاً في دراسة المجتمعات المختلفة أو التي لم تكن في التاريخ البعيد ذات حضارة أو أهالة في نضال الانسان مع الطبيعة ؛ كما أننا نلاحظ أن ادخال مستويات معينة كالمستوى الاقتصادي والمركز الديني يحظى باهتمام الباحثين في المجتمعات الرأسمالية التي قد يكون البعد الاقتصادي أو الديني فيها بين فئات السكان المختلفة ذا أثر واضح في الاحساس بالعزلة أو الشعور بالفقدان أو الاضطهاد أو الاستغلال مما قد يدخل في السلسلة العلية التي تفضي الى الانحراف . ولا يجب أن ننسى هنا أن تفتتت السكان على الأسس السابقة التي اقترحتها ليمرت يؤدي بدوره الى تفتتت القيم وعزل الجماعات بعضها عن بعض وعدم وضوح الأهداف الأساسية للمجتمع ككل ، مما يسهل الأمر أمام النزعات الفردية لثق طرقها في ميادين العحيان والانخراط في كل أنواع السلوك المتحدى للمجتمع ، ولكن الأمر من حيث التدليل الأخير يختلف في المجتمع الاشتراكي الذي يتميز بوحدة القيم والتوجيه الأيديولوجي وتحدد الأهداف وانتفاء الأساليب التي تؤدي الى غرس قيم الصراع وتبرير وسائل البلوغ الى غايات فردية مهما كانت مؤلمة للمعير أو للمجتمع ككل ؛ وبمعنى آخر نلاحظ أن طبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي تسد كثيراً

من الثغرات وتقتضى على كثير من العوامل التي تؤدي الى انحرافات السلوك .

الانحراف والامثال :

أهم ما يشغل بعض الباحثين في مشاكل المجتمع هو السلوك المنحرف ، لأن ما يفعله الناس في واقع الأمر وما يفشلون في عمله هو الذي يجعل تلك الاعمال تأتي الى مركز اهتمام الجمهور . وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع يستخدمون كلمة منحرف بنفس المعنى الذي يستخدمون به كلمة غير طبيعي أو شاذ أو سيء التوافق فإنهم يتفقون الى حد كبير حول مضمون السلوك الطبيعي . ولهذا فإن أفضل طريق لنا لوصف الانحراف أن نتارنه بامثال ، ولهذا نقول أننا نستطيع أن نحدد معنى لانحراف بدقة اذا كانت وسائله مضبوطة لوصف وتحديد المعايير الاجتماعية . ومن الواضح أن المعايير في مجتمع صغير منعزلة وتكون واضحة وثابتة العدد . وتكون في المجتمع الحضري الصناعي متعددة ومختلفة في نفس الوقت . ويلاحظ أن المعايير الاجتماعية من حيث دراستها في علم الاجتماع لم تتقدم بعد الى الدرجة التي يمكن معها الامعان في بحث هذا الموضوع . ويقول جونسون أن فكرة الانحراف والامثال يكون لهما معنى من حيث اتصالهما بالحقبة القائلة ان أعضاء المجتمع يوجهون الى معايير اجتماعية تكون داخليا جزءا من شخصياتهم . ولهذا فإن الامثال عبارة عن فعل يتحصر معيارا أو معايير اجتماعية معينة : ويقع في نفس الوقت ضمن مجموعة أنواع السلوك التي يسمح بها المعيار واذن فالامثال لا يحدث عرضا في اطار السلوك المسموح . لأن المعيار يعتبر جزءا من الدوافع التي توجه أعضاء الجماعة الانسانية على الرغم من أن الفرد قد لا يكون شاعرا

بسه كل الوقت أو في أى وقت • وبالمثل فالسلوك الانحرافى ليس سلوكا عدوانيا على المعيار يحدث بطريقة عرضية ، لأن الانحراف هنا يمثل عدوانا مدفوعا ، بمعنى أنه يعتبر جزءا من الدوافع التى يوجه اليها الفرد في وقت معين نتيجة لعوامل متعددة (١) •

النظام المعيارى :

قبل أن نمضى فى استعراض أنواع الانحراف يجب أن نعرض فى ايجاز لموضوع المعايير التى تعتبر الفصيل فى وصف السلوك بالامتثال أو الانحراف •

تتكون الثقافة فى بعض جوانبها من المعايير التى تحدد ما يجب على الأفراد عمله عندما يجدون أنفسهم فى مواقف معينة ، ومن الطبيعى أن مثل هذه المعايير أو الأفكار العامة يمكن من الناحية النظرية أن تتعلم قبل ممارسة تجربة السلوك فى الواقع • ومثال ذلك أننى وأنت نستطيع أن نتعلم كيف تنظم الأسرة أو ما يجب أن تكون عليه علاقات العمل قبل أن تنشأ لدينا الحاجة الى مثل هذا التنظيم • ولهذا لا يكفى فى تحليل المجتمع أن نلاحظ الأفراد وهم يسلكون فى الواقع ، ذلك لأن الباحث المحقق فى المجتمع يجب أن يلاحظ الطريقة التى يشعر على أساسها الأفراد بما ينبغى عليهم أن يفعلوه ، ومن ثم فأننا نطلق على تلك النواحي التى يجب أن تتحقق فى سلوك الأفراد اصطلاح « النظام المعيارى » وتتميز المعايير بما يلى :

(١) راجع هارى جونسون فى كتابه عن علم الاجتماع (١٩٦١) وتولكوت بارستون فى النسق الاجتماعى (١٩٥١) •

١ — أنها تنبثق من الجماعة أثناء ممارستها لوظائفها أو محاولتها تحقيق أهدافها .

٢ — تنتقل المعايير من جيل الى جيل عن طريق التعلم وخاصة أثناء عمليات التنشئة الاجتماعية في الأسرة .

٣ — السلوك الممتثل للمعايير يتخذ طابعا ثابتا من خلال عمليات العقاب والثواب .

٤ — تصبح المعايير جزءا من الشخصية بمرور الزمن ونتيجة لوضوح الجزاءات الاجتماعية لكل انحراف عنها .

٥ — تختلف المعايير بعضها عن الآخر في مبلغ أهميتها . وتقاس أهمية المعيار بمبلغ شدة العقاب المقابل للانحراف عنه .

ولهذا فانه من السهل في كل مجتمع ابراز المعايير ذات الأهمية القصوى والمعايير ذات الأهمية الصغرى في دراسة أنواع الجزاءات التي توضع للانحراف عن كل منها .

٦ — يمكن التعرف على المعايير ومبلغ أهميتها في المجتمع من الحديث اليومي للناس وخاصة في اشاراتهم لما ينبغي أن يكون وتعتبر المواثيق الوطنية وما يرد فيها من أهداف أو قيم أو مبادئ من أهم العلامات المميزة للمجتمعات في مراحل تاريخها المختلفة .

٧ — تعكس المعايير قيم المجتمع الأساسية ولذلك فمن السهل بناء على قيم مجتمعنا أن نقول : « ان عدالة التوزيع وحراسة الانتاج والرعاية الاجتماعية قيم أساسية تشكل قاعدة المعايير الرئيسية والثانوية في نفس الوقت .

ان المجتمع الذى يحاول أن يخلص نفسه من المشاكل لابد أن يناضل من أجل الوصول الى اتفاق جماعى فيما يتعلق بالمعايير التى يجب أن تكون مقياسا للسلوك . كما يجب أن يستحث جميع أعضاء المجتمع ألا ينحرفوا عنها أثناء ممارستهم للحياة ، وعلى ذلك يكون اتفاق أعضاء المجتمع على معايير محددة توجه السلوك العام مؤدياً الى ما نسميه « الاجماع المعيارى » اما اتفاق جميع الافراد على الالتزام بهذه المعايير المتفق عليها فاننا نسميه « الامتثال السلوكى » . واننا نتوقع أن المجتمع الذى يتميز بالاجماع المعيارى والامتثال السلوكى مجتمع تتماثل فيه اتجاهات الناس وأنواع نشاطهم فيما يتعلق بالمسائل الحيوية التى تهم جميع أعضائه ؛ كما أن جميع الأفراد فى سلوكهم يحاولون بلوغ ما يتوقعه المجتمع ككل وخاصة فى المسائل التى تتعلق برغائهم المواطنين .

اسباب الامتثال :

الامتثال هنا أذن هو امتثال للمعايير الاجتماعية ويتوقف على ما يلى :

١ - التدريب الاجتماعى باعتباره شاملاً لكل العمليات التى بفضلها تصبح المعايير الاجتماعية جزءاً من الشخصية .

٢ - العزل أو الحصار وهو أى ترتيب اجتماعى يؤدي الى خفض حدة الصراع المعيارى ويؤدي الى الامتثال .

٣ - التدرج ومعناه ترتيب المعايير الاجتماعية فى نظام متسلسل يمكن أن يتيح للفرد فرصة الاختيار بناء على الموقف الذى يواجهه .

٤ - الضبط الاجتماعى ووظيفته أن يتيح للفرد أن يتصور مقدماً ماذا سيحدث لو أنه اعتدى على القاعدة أو المعيار .

٥ - الأيديولوجية ومعناها أن المشاركة الإرادية لأعضاء الجماعة والتي يتدخل فيها امتثالهم لمعايير المجتمع ، تتوقف على الأفكار التي في أذهانهم عن مكانهم في الوسط الاجتماعي بأجمعه وعلى الطريقة التي توصل الى الاهداف الكبرى التي يناضل من أجلها المجتمع .

٦ - المصالح العليا للمجتمع : ذلك لأن الامتثال للمعايير الاجتماعية لا يقوم على دوافع مثالية فحسب ، ولهذا لا يجب أن ننسى أن المعايير ترتب نوعا من الحقوق والواجبات . فكثير من الحقوق التي أقامها مجتمعنا الاشتراكي للعاملين يجعل الأفراد يستمتعون بمعايير المجتمع ويقاومون الاعتداء عليها . ومن أجل هذا نقول ان المصالح الخاصة تعتبر في هذا الصدد اندرافا ومعوقا لكل تغير اجتماعي يعدل من المعيار ليتسق مع مصالح المجتمع العليا .

انواع الانحراف :

قبل أن نتكلم عن هذه الأنواع يجب أن نميز بين "الأشخاص الذين يكون سلوكهم مشكلة للآخرين وليس لأنفسهم" و"الأشخاص الذين يكون سلوكهم مشكلة لهم وليس للآخرين وكذلك الأشخاص الذين يكون سلوكهم مشكلة لهم وللآخرين" . والسلوك الانحرافي الواحد لشخصين قد يحمل خصائص غير مشابهة نظرا لاختلاف الظروف الشخصية والاجتماعية لكل من هذين الشخصين ولهذا غاننا نصنف الانحراف من الناحية الوظيفية الى ما يلي :

١ - الانحراف الفردي : بعض الانحراف يبدو على أنه ظاهرة شخصية لأنه يحدث مرتبطا بخصائص فردية للشخص ذاته . أي أن الانحراف ينبع في هذه الحالة من ذات الشخص « يخرج من جلده »

وربما يصلح العامل البيولوجى والوراثة فى تفسير هذا الانحراف ،
فاذا لم نجد سببا متصلا بذلك فان التفسير فى هذه الحالة قد يرجع
الى المؤثرات الثقافية الاجتماعية فى تفاعلها مع الخصائص الوراثية
لنفسه بصورة تؤدى الى الانحراف. وليس معنى هذا أن الانحراف
الفردى غير طبيعى بطبيعته أو أنه يحدث بعيدا عن الموقف الاجتماعية.

٢ - الانحراف بسبب الموقف : فى بعض صور الانحراف لا يلزم
أن ننظر الى الفرد باعتباره عاملا تفاعليا فى الصورة الكلية للانحراف .
فالانحراف فى هذه الحالة يمكن أن يفسر باعتباره وظيفة لوطأة القوى
العاملة فى الموقف الخارجى عن الفرد أو الموقف الذى يكون فيه الفرد
جزءا متكاملًا ، وبعض المواقف قد تشكل قوة قاهرة يمكن أن تدفع الفرد
الى الاعتداء على القواعد الموضوعية للسلوك . ومثال ذلك أنه فى بعض
المجتمعات قد يضطر رب الأسرة الى السرقة اذا تعرضت عائلته لخطر
الجوع ، أو تدفع فتاة نفسها الى الدعارة لأن عملها لا يرضيها أو أن
الأجر الذى تتقاضاه لا يشبع مطالبها فى الملابس التى تريدها .

وقد يتراكم الانحراف بسبب الموقف نتيجة للصراع الثقافى والذى
يظهر فى صور متعددة مثل المسموعات التى تسرق من الفنادق والمطاعم
والسيارات العامة ودورات المياه : على الرغم من أن اللصوص فى هذه
الأحوال ينظر اليهم باعتبارهم أفرادا محترمين فى المجتمع ، أو
كالانحراف الجنسى الذى يأتى نتيجة لتأخير الزواج أو الجنسية المثلية
التي تحدث فى الأماكن التى يقطنها جنس واحد كالمدارس الداخلية
والمعسكرات والسجون. وتعتبر الدراسات التى أجريت حول الانحرافات
اللامعيارية تقدما فى التفكير السوسىولوجى الذى يسمح لنا بتفسير
الانحراف فى ضوء المظاهر العامة فى نموذج الثقافة وطابع المجتمع .

٣ - الانحراف المنظم : يظهر الانحراف المنظم كثقافة فرعية أو كنسق سلوكي مصحوب بتنظيم اجتماعي خاص له أدوار ومراكز وأخلاقيات متميزة عن طابع الثقافة الكبرى ؛ والتنظيم الاجتماعي الانحرافي داخل الثقافة يظهر تلقائيا في بعض المجتمعات الرأسمالية وذلك مثل مستعمرات العراء أو العصابات وغيرها من الجماعات التي تمارس حياة انحرافية تامة .

العوامل المشجعة للانحراف :

ليس الاعتداء على المعايير الذي يفضى الى السلوك الانحرافي من الأمور الشائعة . ولكن المجتمعات التي تشجع الصراع وتتفصل فيها الاهداف المرسومة للمجتمع عن آمال الجماهير أو التي لا تستجيب فيها الأجهزة المخططة لسرعة التغيرات الثقافية وترابطيا : تتيح فرصا كثيرة لظهور أنواع متعددة من الاعتداء على نظم المجتمع وقواعده^(١) . ومن أجل هذا سنعدد فيما يلي العوامل التي تؤدي إلى الاعتداء على المعايير أو تجعل شخصا بالذات يعتدى على معيار بعينه .

١ - التدريب الاجتماعي الخاطئ أو الناقص : ويظهر هذا بصورة جلية في المجتمعات التي تتناقض فيها القيم والأهداف التربوية العامة : وتتفكك فيها الأسرة بصورة ملحدوظة وتعلو الموجهات الفردية على الموجهات الجماعية .

٢ - الجزاءات الضعيفة سواء بالنسبة للامتنال أو الانحراف تؤدي الى خلق حالة متميزة عند الأفراد : فيظن بعضهم أن سلوكه في

(١) راجع جورلنبرج وآخرين في كتابهم علم الاجتماع (١٩٥٨) ص

المجتمع كفرد لا يعنى أحدا • ومن أجل هذا يجب التأكيد على الجزاءات الإيجابية في كل حالة رعاية للنظام •

٣ - ضعف المراقبة : اذ قد يحدث أن تكون الجزاءات شديدة ولكن القائمين على تنفيذها لا ينفذونها بدقة ، بسبب نقص القوى العاملة في ميدان الضبط الاجتماعي ، الأمر الذي يؤدي الى أن يتعرض المعيار للمزال في أعين الناس •

٤ - سهولة التبرير : ويحدث هذا عندما تحاول بعض الجماعات التقليل من حدة الاعتداء على المعيار أو تلمس المآذير ، وقد يتم هذا بشكل ارادى من بعض الأفراد بقصد التخريب الاجتماعي •

٥ - عدم وضوح المعيار ، قد يؤدي الى بلبلة الأفكار والاتجاهات ، وخاصة عندما يعنى المعيار بالنسبة لفردين أو أكثر شيئا مختلفا •

٦ - قد تحدث الاعتداءات على المعايير بصورة سرية ، فيظن المعتدون بمنأى عن العقاب الاجتماعي أو القانوني ، وقد تبقى الاعتداءات على المعايير اذا شملت أشخاصا لا يتعاونون مع أجهزة الضبط الاجتماعي في كشف المعتدين ونوع اعتداءاتهم •

٧ - قد تتناقض نواحي الضبط الاجتماعي فتتجمد القواعد القانونية ولا تساير التغير الاجتماعي والثقافي في الوقت الذي يتطور فيه المجتمع بصورة تعطل فاعلية هذه القواعد وتجعلها عقيمة من وجهة نظر السكان •

٨ - بعض الجماعات الانحرافية في المجتمعات تكون من القوة بحيث تصنع لنفسها ثقافة خاصة تزين الانحراف وتجعله قانونيا وتخلق في نفس الأفراد المنتمين لها مشاعر متعددة وقوية من الولاء •

الفصل السادس

مشاكل المجتمع

تختلف مشاكل المجتمع نتيجة لعدة ظروف منها درجة التغيير الاجتماعي التي يتعرض لها وطابع البناء الاجتماعي ، وحجم المصادر الطبيعية التي يعتمد عليها ودرجة التقدم العلمي والتكنولوجي، هذا الى جانب نوع التنظيم الاجتماعي والاطار الايديولوجي الذي يحدد علاقات الناس في الحياة الاجتماعية . ومن أجل هذا تختلف المجتمعات اختلافا بينا في طبيعة المشاكل الاجتماعية التي تتعرض لها وفي نظرتها اليها وفي طريقة حلها ، ويعكس هذا الاختلاف قيم المجتمع الأساسية وأهدافه العليا وموقعه من التطور العالمي في مجالات الانتاج والتقدم الفني ، كما أنه من الملاحظ أن بعض المشاكل قد توجد في مجتمع ولا نجد نظيرا لها في مجتمع آخر : مثل التفرقة العنصرية والبناء وتقاطي المخدرات ، واننا لنعتقد أن البحث الاجتماعي في ميدان المشاكل الاجتماعية يتأثر الى حد كبير بهذا كله ويتخذ طريق هذا التأثير صورا واضحة في اختيار المشكلة وفي المفاهيم العامة التي تحكم النظرة اليها وفي طريقة الدراسة والتحليل وتحديد العوامل وغير ذلك من المسائل المتصلة بفهم المشكلة ومحاولة علاجها . ولسوف نقتصر فيما يلي على استعراض المشاكل الأساسية في المجتمع التي بالقضاء عليها يمكن أن يختفي عدد من المشاكل الصغرى المترتبة عليها .

مشاكل المجتمع المحلى

ان اتساع نطاق المجتمع الحديث خلق ظروفًا لم تجبرها المجتمعات القديمة أو البدائية كما أن اتساع العمران في مختلف بلاد العالم غير من التنظيم الاجتماعى التقليدى الذى كان يقوم على وحدات صغيرة نسبياً، ومن الحقائق التى وصل اليها البحث الاجتماعى مؤخراً أنه كلما زاد المجتمع تعقداً زاد اتساع التنظيم الاجتماعى وتعددت أقسامه وأنواعه ، وكذلك ترتب على زيادة السكان وتقسيم العمل والتخصص والتغير المستمر فى طبيعة الانتاج وجود اختلافات كثيرة بين القوة البشرية المكونة لكل مجتمع ، ويضاف الى ذلك أن المجتمعات أصبحت تشغل مناطق جغرافية محددة ذات ظروف طبيعية متسايرة الأمر الذى أدى الى زيادة الضغط على مصادر الثروة الطبيعية • وخلق ظروفًا ومواقفًا تعتبر جديدة على تجربة الانسان الماضية •

اننا عندما ندرس المجتمع دراسة واقعية يجب ان نركز على التجمعات القائمة فعلاً والتى من مجموعها يتكون المجتمع ، أو بمعنى آخر أن المجتمع اذا أدركناه على أنه مجرد فكرة أو تصور فإن ما هو موجود فى الواقع ويمكن أن يخضع للملاحظة العلمية هو المجتمعات المحلية • وما دمنا سنعرض لمشاكل المجتمع المحلى فإنه من المناسب أن نحدد طبيعته تعريفاً حتى نستطيع أن نتعرف على الانحرافات التى تتعرض لها •

ان هناك أنواعاً كثيرة من المجتمعات المحلية يمكن أن نختار من بينها للعرض والدراسة فهناك مثلاً المجتمعات المحلية الريفية والمدن المزدحمة، وهناك القرى والمدن الصغيرة ولا تختلف هذه المجتمعات فى الحجم فقط

بل إنها تختلف أيضا في خصائصها العامة ذلك أننا نلاحظ أن بعض هذه المجتمعات المحلية له طابع صناعي ويقوم حول المصانع كما أن بعضها يحمل الطابع الزراعي ويقوم وسط الأرض الخصيبة التي تروى بانتظام ، ويعتبر رابط الإقامة في منطقة محددة أحد الخصائص التي تميز المجتمع المحلي عن غيره من المجتمعات ولكن الإقامة في منطقة واحدة وارتباط الناس بهذا الرابط لا يجعل منهم في الواقع مجتمعا محليا ، فقد يعيش الناس في منطقة واحدة وعن قرب أيضا دون أن تنشأ بينهم صلات اجتماعية يمكن أن ترقى إلى مرتبة العلاقة الاجتماعية المنظمة التي تشمل كل نواحي النشاط الانساني ولهذا لا بد من إضافة شرط آخر هو التنظيم الكلي للحياة الاجتماعية في المنطقة التي يوجد عليها المجتمع المحلي ، ومن أجل هذا كان المجتمع المحلي القروي والمجتمع المحلي الحضري من أكثر المجتمعات المحلية وضوحا في وقتنا الحاضر .

مشاكل التوزيع المكاني :

يعيش الناس في المجتمع المحلي (المدينة) في مناطق متعددة ويكونون علاقات اجتماعية متعددة أيضا ، وتتوزع الخدمات والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية على أرض هذا المجتمع بطرق عديدة قد تكون نتيجة لتخطيط معين ، أو راجعة إلى ظروف النمو التاريخي التلقائي . ولهذا يحدث نتيجة لاتساع حجم المجتمع المحلي وزيادة السكان أن تضطرب العلاقات أو تتركز الخدمات والمنظمات في منطقة دون أخرى . كما أنه في كثير من الأحيان يهتم المشرفون على المجتمع بالمناطق الحديثة النمو ويهملون المناطق القديمة التي تتحول تدريجيا إلى مناطق متخلفة .
ومما يساعد على تفاقم مشاكل التوزيع المكاني ما يلي :

١ - هجرة أعداد متزايدة من القرويين الى المدينة طلبا للعمل ، وهم في العادة يتجهون الى المناطق القديمة من المجتمع المحلي نظرا لانخفاض مستوى المعيشة بها وخاصة في الفترة الأولى لهجرتهم . ويترتب على ذلك زيادة الضغط على الخدمات الموجودة بالمنطقة ، مما يؤدي في كثير من الأحيان الى تناقصها من حيث الكم والكيف .

٢ - التنقل الاجتماعي داخل المجتمع المحلي . وهو تحرك السكان للإقامة في منطقة معينة نتيجة لارتفاع مستويات الدخل أو الثقافة أو نتيجة لهجرة خارجية لبعض سكان هذا المجتمع وما يتبع ذلك من عمليات امتصاص تلقائية لشغل المساكن الخالية ، وغالبا ما يحدث هذا التنقل عددا من المشاكل نتيجة اختلال التوازن القديم بفعل السكان الجدد .

٣ - اقامة المصانع أو التوسع فيها . وهناك حالتان في هذا الصدد . الأولى أن تكون المصانع موجودة داخل نطاق المجتمع المحلي فتزداد كثافة السكان في المناطق المحيطة دون أن تزداد الخدمات . فيؤدي ذلك الى طبع هذه المناطق بطابع التخلف . الثانية . أن يتم بناء المصانع خارج المدينة ، فيمتد الاسكان اليها وتتشأ بالتالي مشاكل المواصلات والمرافق العامة الأخرى . خاصة اذا اتخذ الاسكان طابعا غير مخطط .

٤ - الانتقال التدريجي لبعض مجموعات السكان لشغل المساكن التي تقع في الضواحي . وهذا يؤدي الى زيادة الضغط على المرافق العامة ويحدث نوعا من اضطراب التوازن داخل المناطق الأصلية للمجتمع المحلي .

٥ - التخلف لتدريجى لبعض المناطق غير المتخلفة في وقت معين

نتيجة لاتساع حجم المجتمع المحلي ، وخاصة اذا كانت هذه المناطق قد نشأت بطريقة غير مخططة . ولهذا تبرز مشكلة القضاء على المناطق المتخلفة باعادة بنائها . وفي بعض الأحيان يأخذ المخططون بسياسة بناء المساكن في المساحة الخالية من المدينة ، وينقل اليها سكان المناطق المتخلفة ريثما تهدم ويبنى مكانها مساكن جديدة وهكذا . ولكن خطر تخلف المناطق الجديدة يظل قائما ، اذا كان الأمر في هذا الصدد يقتصر على النقل الفيزيائي للسكان دون العناية برفع مستواهم لثقافي لاستخدام المساكن استخداما سليما . أو نتيجة للأخطاء التي ترتكب في الميدان فيقوم التخطيط على اعتبارات هندسية دون الاعتبار الاجتماعية .

لماذا تنشأ المشاكل في المجتمع المحلي :

يقوم تنظيم المجتمع المحلي أساساً على التعاون والاتفاق . ولا يجب أن نتوقع أن يكون هناك تعاون أو اتفاق تام في أي مجتمع محلي . لأن مسألة التعاون والاتفاق عرضة لاختلافات كثيرة تعود الى اعتبارات متصلة بطبيعة الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية أو بالنظام السياسي في المجتمع ككل ويفضل علماء الاجتماع في هذا الصدد القول بأن كل مجتمع محلي به بعض الصراعات والتوترات الذي يفضي الى التفكير الاجتماعي ولكن وجود هذا التفكير يرجع الى ما يلي :

١ - اتساع نطاق المجتمع المحلي مع احتمال وجود مجموعات سكانية متوافرة وخاصة فيما يتعلق بمصالحها الاقتصادية وينطبق هذا الوصف أكثر على المجتمعات المحلية الرأسمالية التي تزداد فيها حدة الانقسامات الحبقية .

٢ - عدم وجود تخطيط معين لضبط العلاقات الاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادي ، وهذا بسبب عدم وجود أهداف جمعية تناضل من أجلها انجاعة الانسانية ، ولهذا تختلف علاقة الناس بالمنظمات الأساسية في المجتمع المحلي وخاصة اذا كان مثل هذا المجتمع عرضة لتغيرات اجتماعية وثقافية سريعة .

ان المشاكل الاجتماعية التي تنشأ بفعل عمليات التغير وان كانت تبدو طبيعية الا أنه من الممكن التغلب عليها اذا كانت مقصورة على الحركة السكانية على أرض المجتمع المحلي ، وما تتطلبه هذه الحركة تخطيط ناجح لمسائل الاسكان والمرافق العامة وتوزيع مكونات الرعاية الاجتماعية الأساسية .

٣ - التغيرات الثقافية التي تؤدي الى تعديلات عديدة في أدوار السكان ومراكزهم نتيجة لاننيار البناء التقليدي لها . ومن أبرز هذه التغيرات الثقافية التغير الذي يلحق القيم والمعايير خاصة - اذا كنت نتيجة لتغيرات أساسية في البناء الاقتصادي .

ان المشاكل التي تنشأ في فترة الانتقال من القديم الى الجديد تزداد اذا كانت التجديدات الثقافية قد تمت بصورة سريعة لم يستطع المجتمع أن ييضمها . ولكن التخطيط الناجح باعتباره وسيلة تكنولوجية اجتماعية يستطيع أن يتصر من فترة التفكك ويسرع ببلوغ مرحلة التمثيل والتكامل .

٤ - التنظيم السياسي قد لا يكون من الكفاءة بحيث يمكن أن يتابع التغيرات السريعة فيسقط في متاهة او قد ينحرف عن أهدافه الأساسية وهي المراقبة والتعبير عن مطالب الجماهير والاشارة الى نقاط الضعف في البناء الاجتماعي .

٥ - عدم وضوح الأهداف الاستراتيجية عند المخططين أو المسؤولين عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة في الفرق بينها وبين الأهداف التكنيكية ، وينعكس الغموض في هذا الميدان على الأفراد والجماعات ويؤدي الأمر الى مصاعب عديدة في النظرية والتطبيق . ومثال ذلك ، أننا في مجتمعنا لا نزلنا نستبقى بعض مفاهيم الخدمة الاجتماعية الرأسمالية المولد والنشأة والفلسفة لأسباب تتعلق بتكنيك الرعاية الاجتماعية في المرحلة الحالية من التنمية الاقتصادية . ولا يجب أن يقع المطبقون للسياسة الاجتماعية الاشتراكية في خطأ الاعتقاد بأن هذا السكوت هو منطق الدل الاشتراكي في هذا الميدان الخطير ، ذلك لأن الهدف الاستراتيجي في هذا المجال هو الوصول الى التأمين الاجتماعي الشامل الذي ينفذ عن طريق التخطيط الواعي المتكامل لكل جوانب حياتنا الاجتماعية في ضوء زيادة كفاءة المجتمع الانتاجية .

٦ - التضارب الواضح في سياسة الرعاية الاجتماعية من حيث التخطيط والتنسيق وخاصة في جوانبها الأساسية مثل الاسكان والتعليم والترفيه والرعاية الصحية ، ذلك لأن الاهتمام الرأسي بكل منها على حدة يؤدي الى عدم جدوى الاتفاق عليها ، لأن المشاكل الاجتماعية مترابطة ترابطا وظيفيا وبنائيا كما سبق أن ذكرنا : ان التخطيط يعطى منفذو السياسة الاجتماعية أولويات ولكنه لا يشير بالاهتمام الزائد بنوع معين من الرعاية على حساب الأنواع الأخرى . وينصح المتعمسون في التخطيط الاشتراكي في ميدان الرعاية الاجتماعية بمواجهة مشاكلها مواجهة أفقية . لقد صدر مؤخرا قانون التأمين الصحي ورؤى تطبيقه تجريبيا في مدينة الاسكندرية لصالحيتها كميدان تجريبي . والرعاية الصحية وان كانت من مقومات الرعاية الاجتماعية ذات الأولوية ، الا أن

الاهتمام المتوازي بكل مشاكل الاسكان والتغذية ومحو الأمية والاهتمام بالاهداف الاجتماعية للتنظيم السياسى يمكن أن يؤدي من الناحية الاقتصادية الى خفض نسبة الاتفاق على تنفيذ القانون . ومن المعروف علميا الآن أن الاسباب الاجتماعية والاقتصادية للمرض أصبحت من أبرز العوامل التى تحظى بعناية العاملين في شؤون الطب .

٧ — عدم فاعلية سياسة الترغية والتربية والثقافة العامة وقضاء وقت الفراغ وهذا ينتج من ازدواج الأجهزة العاملة في هذه الميادين وعدم وجود خطة محددة تنفذ على مراحل ، أن توجيه هذه المسائل من شأنه أن يسد كثيرا من المنافذ الاندراغية وخاصة في ميدان الشباب . ومن شأنه أيضا خلق عادات اجتماعية مقيمة اثستراكيا لتحل محل العادات القديمة التى سقطت بسقوط البناء الاجتماعى القديم . أن النقضاء على عادة متخلفة لا يتم الا باحلال عادة جديدة محلها يقوم بنفس الوظيفة في اطار البناء الاجتماعى الجديد . ويلاحظ أن كثيرا من الاتجاهات السلبية نحو التخطيط ونحو الأهداف العليا للمجتمع ونحو مواجهة مشاكله ترجع الى تهافت السياسة المضبوقة في ميدان الدزمام الواقى للمواطنين من أخطار الانزلامية والرجعية والتراخى العقائدى والتتاعس عن الخدمة العامة .

٨ — النزعات الانعزالية والطائفية والنقابية الرجعية . تؤدي الى خفض كثافة التفاعل العام وخاصة في المدن الكبرى : وشدة التفاعل على مستوى المهنة أو الطائفة وهذا من شأنه أن يؤدي الى تغليب أهداف قصيرة المدى ذات طابع أعلسمى أو طائفى أو مهنى على مصالح المجتمع العليا وأهدافه الكبرى البعيدة المدى . ولذلك كلما نجح المجتمع في تذويب الفوارق القائمة على التباعد المهنى أو الطائفى او

الاقتصادى ، نجح فى تقريب المسافات الاجتماعية بين السكان ، وتمديد الطريق نحو القضاء السريع على المشاكل الاجتماعية نظرا لتوسع التضامن والتضحية على أوسع نطاق . ويلاحظ أن الجماعات الضاغطة فى المجتمع التى تعمل على مستوى مهنى أو اقتصادى خاص تمارس نوعا من النفوذ على الأجهزة التنفيذية والمخططة فى بعض الأحيان ، فتحتظى بمطالبها وأهدافها بالعناية والتمويل على حساب الصالح العام .

التنقل الاجتماعى والتفكك

يهتم الباحثون فى المجتمع بمسألة التنقل الاجتماعى لما لها من آثار مباشرة على المشاكل الاجتماعية . ويقاس التنقل على أساس معدل نسبة تغيير محل الإقامة خلال عام واحد . ولسوف نقصر الكلام هنا على المفهوم المكانى لعملية التنقل والآثار الاجتماعية التى تترتب على ذلك . ويشبه أحد الباحثين التنقل الاجتماعى بنبض المجتمع الذى يدل على استمرار الحياة .

عندما ينتقل فرد أو جماعة من محل إقامته الأسمى الى مكان جديد فإنه يسبب مشكلة للمكان الذى انتقل اليه وربما بالنسبة لذاته أيضا : لأن علاقاته القديمة تنهار وعليه أن يكون علاقات جديدة مع مشقات التكيف والتوافق ، وعلى المكان الجديد أن يفسح له طريق الحياة . كل هذا يؤدى الى نشوء مشاكل التفكك . ويلاحظ أن التنقل الاجتماعى ومشاكله أوضح ظهورا وأبعد أثرا فى المدن الكبرى اذا قورنت بأى مدينة أخرى أو منطقة قروية . ويرجع ذلك الى ما يلى :

١ - اتساع نطاق تقسيم العمل والتخصص وخاصة فى المراكز

الصناعية مما ينجم عنه أن تصبح المدن الكبرى مراكز جذب سكانية بحثا عن عمل أو عن فرص جديدة للحياة .

٢ - النمو الحضري السريع يؤدي الى اتساع نطاق الخدمات وما تحتاجه من أيدي عاملة وما يترتب على ذلك من تمركز السكان من المناطق الريفية أو المدن الصغرى الى المدن الكبرى .

٣ - انخفاض معدل الزيادة الطبيعية في سكان المدن الكبرى أدى الى اتساع نطاق الهجرة اليها . ولهذا تقوم للزيادة السكانية في هذه المدن بالصورة السريعة التي تلاحظ عند مقارنة التعدادات على المهاجرين .

والمشاكل التي يمكن أن تترتب على اتساع نطاق عمليات التنقل الاجتماعي ما يلي :

١ - اتساع دائرة المناطق المتخلفة في المدن الكبرى لأن المهاجرين يميلون في أوائل فترات اقامتهم الى اللجوء اليها وخاصة في فترة البعث عن عمل .

٢ - ظهور الأمراض النفسية والأضطرابات العصبية نتيجة لعدم قدرة بعض المهاجرين على التكيف السريع مع الحياة الحضرية وطابعها في المدن الكبرى .

٣ - وجود فرص كثيرة لممارسة الدعارة ، نظرا لانفصال المهاجرة عن الروابط الاجتماعية التي كانت تشدها الى المجتمع المحلي وشعورها بالفقدان وعدم توفيقها في البحث عن عمل وسقوطها في معركة التكيف الاجتماعي .

٤ - اتساع نطاق السلوك الاجرامى لثل الاسباب السابقة .

٥ - وجود عوامل كثيرة تؤدى الى تفكك الأسرة وازدياد نسب
الطلاق وانحراف الأحداث وخاصة بين المهجرين سواء تركوا زوجاتهم
وأولادهم فى مناطق اقامتهم الأصلية أو أصطحبهم معهم .

معوقات تخلق المشاكل

على الرغم من وضوح مشاكل المجتمع ، وعلى الرغم من كفاءة
أجهزة التخطيط المركزية وأستعداد الاجهزة المحلية للتطبيق بمستوى
عال من المرونة ، فان عددا من المعوقات تقف فى سبيل بلوغ الحل
الاشتراكى مداه . وسوف نعدد فيما يلى أمثلة من هذه المعوقات :

١ - انماط السلوك الاجتماعى قد تظل جامدة فى الوقت الذى
يجب فيه أن تتغير أو تكون عالية المرونة لمقابلة مطالب الإصلاح ،
ويرجع ذلك الى بقاء بعض الرواسب التقليدية ذات سيطرة على
محسلة العرف وموجهات العلاقات الاجتماعية الى جانب عدم بلوغ
التغير فى المجتمع جوهر القيم والمعايير .

٢ - الرموز أو سمات الثقافة الرمزية . ومعنى ذلك أن محسلة
التعبير الفنى والأدبى والفلسفى تظل تشير الى مفضلات وتوقعات لا
تستقيم من واقع الحياة المتغيرة فتخلق بذلك موجهات سلوكية تتناقض
مع الطابع الأيديولوجى العام للمجتمع وتؤدى الى اتساع هوة التفكك
وتميمع المواقف السلوكية الهادفة المنسجمة مع عمليات لتغيير
الاضطرادية .

٣ - السمات الثقافية النفعية، وهي التي تعبر عن طريقة المشاركة في الملكية العامة والحفاظ عليها وتوجيهها ، وهنا تظهر الرواسب الفردية التي قد تنتظر الى القطاع العام على أنه « مال لا صاحب له » ولهذا تظهر بعض أنواع الانحرافات التي تؤدي الى اتجاهات نفعية فردية أو الى تعويق ارادى ، ومن مظاهر هذه السمات الثقافية النفعية التطلعات البورجوازية التي تؤدي الى عدم الموازنة بين الدوافع وبين المصالح والأهداف العليا للمجتمع .

٤ - القواعد المنظمة للسلوك المكتوبة والشفوية : التي قد تكون موضوعة لمجتمع قديم ومع ذلك تمارس وظيفتها الرجعية في المجتمع الجديد فتؤدي الى الشلل البيروقراطي : ولعل وقوف البيروقراطية كمعوق للحركة الدينامية لمواجهة المشاكل الاجتماعية من أهم المعوقات المتخفية والمتنوية باسم المصلحة العامة .

٥ - النزعات المحافظة التي تؤدي الى تعويق التجديد وضرب الاتجاهات التقدمية وهي تقوم على أسس نفسية وتترجم عن عادات جامدة وعقلية غير متطورة .

٦ - المصالح الخاصة لأفراد أو طوائف قد تقف عتبة ضد كل محاولة للإصلاح لأن التغيير الاجتماعي في اتجاه أهداف المجتمع العليا يؤدي حتما الى الاضرار بمصالحهم . ولهذا لا يستبعد أن يلجأ مثل هؤلاء الأفراد الى التخريب المتعمد أو التشكيك في جدوى التغيير .

٧ - كثير من اجراءات مواجهة المشاكل الاجتماعية تحدث نتيجة تخطيط الجهودات الاصلاحية وتنسيقها ، وهذه بدورها تتطلب تكاليف باهظة في بعض الأحيان . ومن أجل ذلك قد يستغل المعوقون ضخامة

التكاليف الاقتصادية لمنع دراسة المشاكل والبدء بأسلوب التخطيط
لواجهتها •

٨ — المسايرة النفعية ومعناها أن يلجأ بعض الأفراد أو الجماعات
في المجتمع الذين يعتقدون فلسفات رجعية أو رأسمالية في حل مشاكل
المجتمع الى تغيير لفظي او سطحي في الاتجاهات الأساسية للمواجهة
الشاملة ويرتدون ثيابا مضللة يمكنهم السير في موكب الحل الاشتراكي،
فيعطئون ويبلبلون الأفكار •

٩ — الحل وعدم معرفة حقيقة المصالح العليا للمجتمع وأهدافه •
أو عدم استطاعته استيعاب أيديولوجية النظام ، يؤدي في كثير من
الأحيان الى مقاومة التجديد أو الاتجاهات الوقائية •

١٠ — الصراع حول مراكز القوة في المجتمع قد يؤدي الى تأخير
حل المشاكل الاجتماعية أو التباطؤ في مواجهتها ، وخاصة عندما تتدخل
في هذا الصراع اعتبارات تتصل بطبقات العمر والأفكار الخلاقة •

البطالة

حاول كثير من علماء الاقتصاد التقليديين أن يشرحوا مسألة
البطالة في ضوء قانون العرض والطلب ، ولكن هذا النرح قد يعتبر
تمريفا من تمرينات المنطق وليس شرحا يعبر عن واقع المشكلة • وتختلف
أسباب البطالة وطريقة علاجها من مجتمع لآخر لأسباب تتعلق بطاقة
الانتاج الصناعي والزراعي من ناحية وبالتنظيم السياسي والاجتماعي
من ناحية أخرى • ان الدولة الرأسمالية تعرف البطالة بأوسع معانيها
وتنزع من أجل ذلك الحلول أو تتوسط بين الرأسمالية وانعمال لوقف

اضراب أو تخريب قد يؤدي الى غلاظ سياسية واسعة المدى ، أما الدولة الاشتراكية فان البطالة فيها تكاد أن تكون ذات معنى مختلف ، نظر للالتزام المخطط بتوفير العمل لكل قادر عليه . ولكن الدولة الاشتراكية في مرحلة من مراحل نموها وتقدمها نحو التطبيق الاشتراكي الكامل قد تعالج مسألة البطالة معالجة جزئية وهي مع ذلك تداول أن تواجه المشاكل التي تترتب عليها في لنطاق الاجتماعي عن طريق تشريعات التأمين والضمان والرعاية . أن الحل النهائي لمشكلة البطالة هو الأخذ بالنظام الاشتراكي وبهذا الحل تبطل غاغلية العوامل الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية التي كانت ولا تزال في الدول الرأسمالية هي السبب الأول في الذبذبات التي تحدث في نطاق القوة العاملة .

أن مشكلة البطالة في مجتمعنا وفي مرحلة التطبيق الاشتراكي الحالية لم تحل حلا شاملا بعد ، ذلك لأن مشروعات الدولة في الانتاج الزراعي والصناعي لم تبلغ بعد غايتها والتي عندها يمكن 'متصاص كل الأيدي القادرة على العمل أو اصدار قانون التأمين الاجتماعي الشامل ، ومما يزيد في مشكلة البطالة في مجتمعنا ، الزيادة المخطردة في عدد السكان فوق الطاقة الانتاجية الكلية ، والاستخدام التدريجي للالات في الزراعة الأمر الذي يوفر عددا كبيرا من الأيدي العاملة ، وذلك على الرغم من تشريعات العمل الاشتراكية المتتابعة والتوسع التدريجي في مساحة الأرض الزراعية .

وهناك أسباب فردية قد تؤدي الى البطالة ، ومع ذلك توجهها الدولة الاشتراكية بمنطق الرعاية الاجتماعية الشاملة لجميع المواطنين ، ومثال ذلك أن بعض الافراد نتيجة لنقص في التلميم ، أو مهارتهم أو تدريبهم على عمل معين لا يجدون طريقا سهلا للاتحاق بعمل ما ، وقد

وضعت من أجلهم مشروعات لرفع مستواهم الثقافى وتدريبهم مهنيًا
ليستطيعوا المشاركة فى عمليات الانتاج المختلفة • كذلك قد يجد بعض
الأفراد أنفسهم فى حالة بطالة نتيجة لوصولهم الى سن معينة على
الرغم من مقدرتهم على الاستمرار فى العمل ، ومن المألوف أن يحكم
سن التقاعد فى المجتمع ظروف اجتماعية واقتصادية متعددة وهناك أيضا
غير القادرين على العمل أصلا • لما لاسباب سيكولوجية أو عقلية أو
بسبب مرض أو عاهة ومع ذلك تحاول أجهزة البحوث المختلفة في ميادين
الطب والطب النفسى والتأهيل المهني أن تعالج نواحي النقص فى هؤلاء
لتمكنهم بصورة أو بأخرى من متابعة بذل الجهود بطريقة ايجابية
للاسهام فى بناء المجتمع ولعل أخطر أنواع البطالة ، هى البطالة المعنوية ،
أى أن يعمل العامل ولا يعمل فى نفس الوقت ، يؤدى الى تأخير الدورة
الانتاجية والى التقاعس • ويظهر هذا النوع من البطالة عندما تنفك
الأجهزة التى لها الاشراف والرقابة والتوعية وتتحكم العقلية
البيروقراطية فى توجيه منظمات الانتاج والخدمات •

هذا وقد استحدثت عدة تشريعات اجتماعية لمواجهة خطر البطالة
بالنسبة للمجتمع ومن أهمها •

١ - التأمين ضد البطالة وينفذ فى مجتمعنا تدريجيا حتى لا يجد
كل متمطل قادر على العمل نفسه غريسة للانحراف أو يعيش حالة على
الغصير •

٢ - التأمين ضد العجز والشيخوخة والمرض •

٣ - تأمين الأطفال اليتامى والأرامل غير القادرات على العمل •

٤ - التأهيل الجنى والعون الاقتصادى والاجتماعى للمعوقين كليا
أو جزئيا .

٥ - رعاية الطفولة والامومة وخاصة فى حالات النساء العاملات .

التخلف فى المدينة

سنقتصر هنا فى دراسة مشاكل المدينة على موضوع المناطق المتخلفة ذلك لأن العصر الحديث يتميز بسرعة نمو المدن الأمر الذى ترتب عليه اهمال كثير من المناطق الاصلية داخل المدينة أو خارجها أو قيام مناطق بأسرها يسكنها أناس وفدوا الى المدن وظلوا محافظين على مستوياتهم المعيشية ولم يسايروا الطابع الحضري فى الحياة وليس هناك اتفاق عام على تعريف المنطقة المتخلفة فى المدينة ، فبعض الكتاب يعتبرونها نمطا أو منطقة غير منظمة ، أى أن المنطقة المتخلفة تشغل قطاعا متميزا من المدينة ولكننا لا نستطيع عند دراسة مدينة بأسرها أن نتغاضى عن الأماكن التى توجد بها مبان لا تسير النمو الحضري ولذلك فإننا نعرف المنطقة المتخلفة بأنها المكان الذى توجد به مبانى أو مجموعة من المباني تتميز بالازدحام الشديد والتخلف والظروف الصحية غير الملائمة وما يترتب على وجود هذا كله من آثار على الأمن والأخلاق .

وقد تكون المنطقة المتخلفة أكثر من هذا كله خصوصا اذا نظرنا اليها فى علاقتها بالتغير والنمو الحضري ولذلك قد تكون هناك منطقة تتميز بالطابع الجامد خصوصا اذا أحيطت بمناطق تتغير باستمرار وفى هذا الصدد يمكننا أن نعدد خصائص المنطقة المتخلفة فى المدينة كما يلى :

١ - المظهر العام الذى يمكن أن نقول عنه انه علامة مميزة

المنطقة المتخلفة في كل مكان ؛ ونقصد بالمظهر العام عدم وجود نظام في
البناء أو الطرقات أو الميادين وبمعنى آخر تبدو على المنطقة المتخلفة
الهرم والقسم .

٢ - سكان المنطقة المتخلفة غالبا ما يكونون في مستوى اقتصادي
منخفض أو بمعنى آخر يمكن القول ان المنطقة المتخلفة منطقة فقر .

٣ - تكون المنطقة المتخلفة مكانا مزدحما بالمباني ومزدحما
بالسكان أيضا وكلما تقدم العهد على المناطق المتخلفة أصبحت المنازل
متراكمة آيلة للسقوط ومع ذلك يظل يشغلها السكان معرضين حياتهم
للخطر .

٤ - سكان المناطق المتخلفة غالبا ما يكونون من أولئك الذين لا
يرحب بوجودهم في مناطق أخرى اذا انتقلوا للاقامة بها أما لأنهم من
مستوى ثقافي أقل أو لأنهم يسيرون على تقاليد لا تلتئم أو تتساير
المناطق الأخرى .

٥ - تتميز المنطقة المتخلفة بانخفاض المستويات الصحية وبعدم
حرص سكانها على النظافة وغالبا ما لا تصل الخدمات الصحية الى هذه
المناطق بطريقة فعالة .

٦ - قد تكون المنطقة المتخلفة مكانا للرذيلة والانحراف والجريمة ؛
وليس معنى هذا أن كل المناطق المتخلفة تخرج الأحداث المنحرفين أو
المجرمين ، ولكن هذا ينطبق أكثر على تلك المناطق التي وصلت الى
درجة سيئة من التنظيم الاجتماعي .

٧ - طريقة الحياة في المناطق المتخلفة قد تكون متميزة بعدم

الاكتراث اذا كان أغلب سكانها من الغريباء وخاصة المهاجرين ، أو قد تكون قائمة على المعرفة المباشرة والعلاقات المتبادلة بين السكان اذا كان البناء الاجتماعي فيها يقوم على أساس عائلي .

٨ - على الرغم من أن أكثر مناطق المدينة الحديثة تميل الى العزلة النسبية الا أن المناطق المتخلفة تعتبر أكثرها عزلة اجتماعية ويعرف سكانها أنهم أقل من غيرهم : ولا يجدون غضاضة في التصريح بذلك : والروابط الأساسية التي تربطهم بالمجتمع المحلي تتمثل في سوق العمل .

٩ - المنطقة المتخلفة التي يسكنها غريباء أو مهاجرون تتميز بالحركة الاجتماعية الشديدة وخصوصا من الناحية المكانية بعكس المنطقة التي تقوم على أساس عائلي فانها تتميز بالاستقرار .

١٠ - تعيش المناطق المتخلفة في قلب المدن أو خارجها فترات طويلة من الزمان كما أن بعض هذه المناطق تعتبر مسألة علاجها من أكثر المشاكل صعوبة لأن الطريقة الوحيدة للقضاء على مشاكلها هو (إزالتها) ... وليس معنى هذا أن مجرد الإزالة كاف للقضاء على مشاكل المناطق المتخلفة في المدينة : بل ان الخطوة الأساسية في هذا الصدد هو محاولة رفع مستويات المعيشة : ليتمكن سكان هذه المناطق من الحياة على أساس ظروف جديدة .

ولعل البعض يتساءل ، لماذا لا توجد مدن من غير مناطق متخلفة ، أو يسأل آخرون هل المناطق المتخلفة من سمات المجتمع الحضري ؟

الواقع أن اختلاف المستويات الاقتصادية الواسع في المدينة يؤدي بالضرورة الى اختلاف طرق الحياة ، وإلى تعدد أنواع الجماعات ، وكل

جماعة تختط طريقها في الحياة على أساس موازنة دخولها وقد لا يتم ذلك الا اذا توافرت ظروف معينة منها الاقامة في مناطق رخيصة وليس معنى هذا أننا نقول ، أن المناطق المتخلفة ضرورة * بل أن السياسة الاجتماعية في كثير من بلاد العالم ومنها جمهورية مصر العربية تقوم على النهوض بمثل هذه المناطق للقضاء على كثير من عوامل الانحراف وقد توسعت الدولة في الآونة الأخيرة في اقامة المساكن الشعبية التي تتوافر فيها الامكانيات التي تسمح للسكان ذوى الدخل المحدود أن يعيشوا في ظروف تمنع الرذيلة وتطارد الجريمة وتتيح فرصا أحسن لتحسين المستوى للصحة والثقافة *

الفصل السابع

مشاكل المجتمع القروى

يواجه المجتمع القروى في عالمنا المعاصر تحديات تزايد على مر الأيام بعد أن ظل نمط الحياة المعروف والسائد لعدة مئات من السنين . ان هذه التحديات ليست مسألة متعلقة بمشكلة عابرة أو تغيير يتناول أجزاءه أو مظاهر حياته ؛ وانما الأمر يتعلق بالمصير . فقد ترتب على زيادة التصنيع في عدد من بلاد العالم أن طفت الحضرية بخصائصها النامية على كل طابع آخر في المجتمع ؛ حتى أن القروية كطابع آخر مميز للحياة أخذ في الزوال تدريجيا . ان الحياة الحديثة تتوكل تدريجيا في المدن الأمر الذى يوشك أن تصبح الحضرية معه هي الطابع المحتمل الوحيد للحياة في هذا العصر .

ان التأثيرات العديدة المتزايدة التى تمارسها المدينة، حتى في البلاد التى لا تزال تتميز بقسم كبير من سكانها يعيشون في قرى أصبح أمرا ملموسا ؛ كما أن الدول النامية تحاول ما أمكنها أن ترفع الحياة في القطاع القروى منها الى مستوى الحياة الحضرية . ولعل من المناسب هنا أن تعدد العوامل التى أدت الى الثورة العالمية في مجال الزراعة والاحتمالات الغديدة لنتائجها على حياة الانسان .

١ - ادخال القوة اآلآمة لتقوم بمعمليات الزراعة المختلفة التى ظلت لقرون عديدة وقفا على قوة الانسان والحيوان ؛ فالآلة الآن

تستطيع أن تقوم حتى بالأدوار النهائية في اعداد التربة وبذر البذور والرى والحصاد .

٢ - الأبحاث العلمية الواسعة النطاق في مجال الانتاج الزراعى وما يتبع ذلك من الاستعانة بالطرق العلمية في الزراعة كما نتج عن ذلك من تغيير أساسى في الكم والكيف بالنسبة للزراعات التقليدية والمسـتـحدثة .

٣ - التحسينات الضخمة التى تجرى الآن في كل بلاد العالم تقريبا في مجال الحياة الفردية كالاسكان ومياه الشرب والاضاءة والتعليم والرعاية الصحية والادارة المحلية .

٤ - التناقص المستمر في عدد سكان المجتمعات القروية نتيجة للهجرة وارتفاع مستوى التعليم .

٥ - التغيرات التى تطرأ على نظم الملكية والتى يأخذ بعضها طابعاً ثورياً وخاصة في البلاد التى تواجه تحديات رأسمالية واستعمارية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الصورة العامة لمشاكل المجتمع القروى المصرى :

ظل المجتمع القروى عندنا ينمو نموا تلقائيا متجاذبه عوامل من القهر والاهمال فترة طويلة ، ولم تبرز مشاكله الا عندما اختلف التوازن بين افتتاح الأرض الزراعية وزيادة السكان المستمرة وقد كان بعض الاهتمام يوجه الى هذا القطاع من مجتمعنا الذى يسكنه الغالبية العظمى من المواطنين ، ولكنه اهتمام تميز بما يلى :

١ - النظرة السطحية لمشاكل القرية واحتياجات السكان من حيث الرعاية الصحية أو (النوعية الثقافية) أو الكفاية الانتاجية.

٢ - عدم ادراك النتائج البعيدة المدى التى سوف تترتب على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحتمية والتي بدأت بواورها تظهر تدريجيا ، وخاصة فيما يتعلق بالهجرة أو ازدياد التعليم .

٣ - المحافظة على توازن الصورة العامة للملكية التى كانت تتميز بالفوارق الكبرى بين الملاك والعاملين فى الأرض .

٤ - الأخذ بالأساليب الرأسمالية والرجعية فى الإصلاح ، ومعناها ادخال الإصلاح والتغلب على المشاكل بالقدر الذى يخدم مصالح الملاك دون العاملين فى الأرض .

٥ - الدعاية السياسية الحزبية باسم الديمقراطية المزيفة كمحاولة لاحتلال مراكز القوة فى المجتمع .

٦ - البحوث السطحية التى أجريت على المجتمع القروى بهدف الأخذ ببعض جوانب تنمية المجتمع القروى التى استخدمت فى مجتمعات تختلف عن مجتمعاتنا كلية : ثقافيا وتاريخيا واجتماعيا واقتصاديا .

ولذلك ظل المجتمع القروى فى بلادنا غير معروف تماما للهيئات العاملة فيه وانعكس هذا على الميزانيات التى كانت ترصد لمد الطرق أو الاضاءة أو الاسكان أو الخدمات الانتاجية . فتركز الاهتمام بالدينة وظل هذا طابع السياسة الاجتماعية لسنين طويلة . وقد ترتب على ذلك ما يلى :

١ - ظلت نسبة الأمية مرتفعة ارتفاعا ملحوظا ، وكنت هذه

الأمية أحد الأسباب التي عوقت كثيرا من مشروعات التنمية ومنهج
التوعية في مجالات الحياة المختلفة .

٢ - ظلت المواصلات بين القرى والمدن في حالة من السوء : الأمر
الذي ترتب عليه عدد من المشاكل المتعلقة بالصحة والأمن .

٣ - سوء الحالة الصحية نتيجة لانخفاض مستوى الرعاية
الصحية لثقة المستشفيات والوحدات الصحية والهيئات العاملة في محيط
الطب والتمريض : الأمر الذي ترتب عليه انخفاض متوسط العمر
وارتفاع نسبة الوفيات على المواليد .

٤ - قيام العصبية كأساس في تنظيم العلاقات داخل القرى :
مما ترتب عليه عدد من المشاكل عوق كثيرا من خطط الإصلاح .

٥ - عدم فاعلية الحكم المحلي في القرية : وعجزه عن القيام بدور
آخر في تنمية القرية غير الاشراف الادارى .

٦ - بقاء المشاكل التي تعترض قيام التعاون بدوره البناء في
الميادين الاقتصادية والاجتماعية : دون حل : وأدى الأمر في كثير من
الأحيان الى استغلال القرويين .

٧ - ضآلة أنواع الرعاية التي تخص القرية عامة ، وهذا يظهر
من مراجعة الميزانيات التي كانت تخص المجتمع القروي عامة .

٨ - عدم الاقبال من جانب المتخصصين على الخدمة في المناطق
الريفية .

٩ - المشاكل المتعلقة بتخطيط القرية الحالى الذى لا يتلائم مع الصحة ويعترض فعالية الخدمات المختلفة كالمياه والكهرباء .

١٠ - النقص الواضح فى الأجهزة التنفيذية التى تهتم بمسائل القرية الى جانب ترفع الموجود منها عن العمل مع القرويين .

التغيير الثورى :

الثورة هى قمة التعبير الانسانى عن ارادة الانسان لتغيير بناء المجتمع لقهر المشاكل التى تزايدت وتعقدت وأصبح لها وضوح مادى ومعنوى . ان الثورة فى مجال حياة المجتمعات تعتبر عملية خلق وهى من أكبر أدوات التغيير التى عرفها البشر . ولهذا يجب أن نفرق بينها وبين الإصلاح أو التطوير فالثورة تغير من البناء والعلاقات تغيرا يتناول الأساس المادى والمعنوى معا : أما الإصلاح فهو محاولة لتقليل الأضرار والنتائج غير المرغوبة التى تتحلل بأداء البناء لبعض وظائفه : ولهذا فإن الإصلاح لا يمس العلاقات الوظيفية الأساسية لأجزاء البناء كما ان التطوير بدوره ليس الا تعديلا لبعض الشروط والظروف الذى يعمل فى ظلها النظام دون تغيير جوهري فى الأساس المادى أو المعنوى له .

من أجل هذا وفى ضوء الأحداث التى يمر بها مجتمعنا القروى : يجب أن نضع السؤال التالى : هل التغلب على مشاكل المجتمع القروى يتطلب اصلاحا أم تطورا أم تغييرا ثوريا ؟ تمشيا مع النظرة الأساسية التى عبرنا عنها فى أكثر من موضع فى هذا الكتاب غاننا نرى أن مواجهة هذه المشاكل تقتضى ما يلي :

١ - تغيير العلاقات البنائية فى المجتمع القروى : ومن أهمها

العلاقات القائمة على طبيعة الانتاج الزراعى والعمل وما يقوم عليهما
من علاقات وظيفية تشمل النظام الاجتماعى بأكمله .

٢ - تغير العلاقات البنائية بين المجتمع القروى والمجتمع
الحضرى فى ضوء التخطيط المركزى لمعطيات التنمية الاقتصادية
والاجتماعية .

٣ - تغير الأساس الفنى للانتاج الزراعى كنقطة جوهرية فى
زيادة الدخل القومى وما يستتبع ذلك من احتمالات عديدة للمعالة
والهجرة والمطالب الرئيسية للتأمين الاجتماعى فى هذا الميدان .

٤ - تغير أساس الرعاية الاجتماعية ليتفق مع النظرة الاشتراكية
وكفاءة التخطيط العام والزيادة المتوقعة فى الطاقة الانتاجية العامة .

٥ - تدعيم الادارة المحلية لتصل الى مرتبة الحكم المحلى لمواجهة
احتمالات الزيادة المضطردة فى نسبة التحضر فى المجتمع القروى .

لقد كان تحديد الملكية والقوانين المتتابعة للإصلاح الزراعى فى
مجتمعنا ومشروعات التنمية القصيرة المدى والبعيدة أول تغير ثورى
فى مجتمعنا القروى ، وما من شك أن النتائج البعيدة المدى التى ترتبت
وسوف ترتب على ذلك تظهر تدريجيا وخاصة من حيث تغيير
العلاقات البنائية فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى . ولكن التغيير
الثورى لم يصل بعد الى أبعاده النهائية بسبب الظروف التى تحيط
بمرحلة التطبيق الاشتراكى الحالية فى مجتمعنا ككل . والسؤال الذى
يطرح الآن : هل نحن فى حاجة الى مزيد من تحديد الملكية الزراعية ؟
وهل يمكن أن يؤدى مثل هذه الاجراء الى التغلب على عدد من المشاكل
المتعلقة ببناء المجتمع القروى وفعالية الانتاج فيه ؟ الواقع أن

التجديدات التي يحدثها التغيير في البناء يجب أن تأخذ فترة من الزمن حتى تتمص تماما وتحدث أثرها المطلوب في البناء الاجتماعي ، حتى يمكن أن تنهيا القربة لأي تغيير جديد .

ان حل مشاكل المجتمع القروي مرتبط تماما بحل المشاكل الأساسية التي تواجه مجتمعا في الوقت الحاضرا . ومن أهمها زيادة الانتاج على أبعاد الاستهلاك لتتمكن الدولة من مواجهة مطالب التطبيق الاشتراكي الكامل والوصول الى رغاهية المواطن . وغير خاف أن كل مشكلة اجتماعية لها جانبها المادي وجانبها المعنوي . ففي الجانب المادي لا نستطيع أن نتصور امكان القضاء على أى مشكلة دون ((تمويل)) ميزانية كبرت أم صغرت ، وخاصة تلك المشاكل المتعلقة بمقومات الرعاية الاجتماعية كالاسكان والرعاية الصحية ، وفي الجانب المعنوي يرتبط حل المشكلة بدرجة الوعي السياسي والتخطيطي والاجتماعي . ولهذا فان خطط الدولة في التوسع الصناعي والزراعي والخدمات تمثل الجانب المادي في طريق الدل الاشتراكي للمشاكل الاجتماعية ، كما ان الاتحاد الاشتراكي ((التنظيم السياسي)) يمثل الجانب المعنوي .

ان حل مشاكل المجتمع القروي يمكن أن يترتب عليه مشاكل أخرى . هي التوقعات التي يجب أن تكون ماثلة تماما أمام أجهزة التخطيط المركزية . ولهذا يجب أن يكون في اعتبارنا أن نخطط لما بعد التخطيط ومثال ذلك ما يلي :

١ - التوسع في الانتاج الزراعي عن طريق ادخال الإلامتعلى نطاق كبير أو انتخصص أو التجميع بالنسبة لمناطق معينة ، يحل مشكلة التخلف في الفنون الزراعية ويمكن أن يزيد من الانتاج كما وكيفا . ولكنه سيسبب مشكلة أخرى وهي زيادة الأيدي العاملة القادرة على العمل

دون عمل في الوقت الذي لا تستطيع عمالة المشروعات الأخرى في
الإنشاءات أو الصناعة أن تستوعبها .

٢ - التوسع في محو الأمية يمكن أن يقضى على مشاكل عديدة ،
منها احتمال القضاء على السلبية والمعوقات التي تقف أمام الرعاية
الصحية أو الإرشاد الزراعي ولكن ذلك قد يسبب مشكلة أخرى هي
احتمال زيادة المطالب بدخول بعض الكماليات مرتبة الضروريات دون
استعداد تام لقبليّة الضغط على أجهزة الخدمات .

ولكن الخطة الشاملة المتكاملة للمواجهة الأفقية لمشاكل المجتمع
الريفي يمكن أن تقلل من الانفاق المتصور على بعض المشروعات
الضرورية لتغيير طابع الحياة القروية . وقد يكون فيها الحل المطلوب
للمشاكل المتوقعة ومثال ذلك ما يلي :

١ - أن ادخال الآلات في العمل الزراعي يمكن أن يتيح الفرصة
للتوسع في التصنيع الزراعي ، فيزداد الإنتاج من ناحية ويرتفع الدخل
القومي من ناحية أخرى مع احتمالات عمل بالنسبة لعدد من المتعطلين .

٢ - أن العمل الآلي في الزراعة سيخفف من المشكلة الهامة المتعلقة
بالإسكان الريفي نتيجة للانكماش المحتمل لحجم القرية وأماكن التخطيط
الإسكاني في هذا الميدان بصورة أسهل مما هي عليه الآن في ذهن
المخططين .

المشاكل والحلول الراحية :

التفكير في مشاكل المجتمع القروي يجب أن يقوم على أساس النظر
ليها نظرة مرحلية ، لأنها سوف تختفى كلما زاد الدخل القومي وكلما

أولنا في التطبيق الاشتراكي • كما أن الحل لا يجب أن يوضع على أساس بقاء المجتمع القروى على صورته الحالية حتى مع تعديله ، ولذلك ينصح هنا بأن يكون الحل إذا كان على هيئة جهاز أو مشروع ، متعدد الوظائف وقادرا على التحول لخدمة أهداف متنوعة بعيدة المدى في المستقبل • وسوف نضرب لذلك عدة أمثلة فيما يلى :

١ - مشكلة الاسكان القروى :

تتفاقم مشكلة الاسكان القروى فى الوقت الحاضر نتيجة عدة عوامل من أهمها زيادة السكان المطردة والنمو التلقائى لحجم القرية مع بقاء الطرق القديمة فى البناء من حيث الشكل والمضمون قائمة حتى الآن ، ومما يعزز هذا الاتجاه الانخفاض الواضح فى مستويات المعيشة عند الغالبية العظمى من سكان المجتمع القروى • والقرية بصفة عامة عبارة عن مجموعة من المساكن التى لم تبنى على تخطيط معين بحيث لا نستطيع أن نتبين بها أى معالم لممارسة لحياة الجمعية أو النشاط الترفيهى أو الخدمة العامة ، ففى من هذه الناحية تعتبر مكان ايواء فقط • ولقد أجريت عدة بحوث حول تخطيط القرية وطبيعة المسكن الريفى وواجهت عدة صعوبات منها :

أ (عدم إمكان بناء قرية بأكملها لتحل محل القرية القديمة بسبب ظروف اقتصادية واجتماعية متعددة •

ب (عدم كفاية المواد اللازمة للبناء وخاصة اذا بدأنا مشروعا عاما لاعادة بناء كل القرى فى مجتمعا •

ج (غلبة التخطيط الهندسى للمسكن الريفى على التخطيط الاجتماعى ، ذلك أنه من المعروف أن المسكن القروى ليس مكانا للإيواء

فقط بل انه يعكس مدى النمو الثقافي والاجتماعى للقروى ويؤدى فى نفس الوقت عدة وظائف اقتصادية واجتماعية . من أجل هذا اذا لم يعبر التخطيط الهندسى للمسكن عن هذه المطالب فانه يفشل تماما كأداة للتغير الاجتماعى فى مجتمع القرية .

د) عدم ادراك التطورات الحتمية التى سوف يتعرض لها المجتمع القروى فى المستقبل ، الأمر الذى نتوقع معه أن تقل القرية حجما وأن تتعدد وظائف المسكن الريفى وما يستتبع ذلك من تعديلات جوهرية فى طريقة بنائه أو سعته أو موقعه .

من أجل هذا يجب أن ننظر الى مشكلة الاسكان لقروى باعتبارها مشكلة مرحلية تقتضى حلا مرحليا كذلك ولهذا يجب أن نتجنب المشروعات الضخمة التى قد تتطلب انفاقا كبيرا فى الوقت الحاضر وفى ضوء الطاقة الحالية لانتاجنا والزيادات المحتملة للدخل القومى فى السنين القادمة ، ونحن بهذا لا نطالب بأبقاء الظروف الحالية للاسكان الريفى على ما هى عليه ، ولكننا نرى تجنب عمليات بناء قرى جديدة تماما مكان القرى القديمة وذلك بسبب ما نتوقعه من احتمالات النقص المستمر فى عدد سكان المجتمع القروى نتيجة لعمليات الهجرة القائية أو المخططة ، أو نتيجة لعمليات التنقل الاجتماعى الطبيعية بسبب الاقبال على التعليم فاذا كنا نريد أن نعيد تخطيط القرى فيجب أن يتم ذلك بناء على فكرة محددة وهى امكن استخدام المساكن التى تبنى استخدامات متعددة فى المستقبل كأن يمكن تحويل المسكن الى مكان لتربية الدواجن أو لحفظ الألبان أو مكان لفرع من فروع الأجهزة التنفيذية وغير ذلك ، حتى نتجنب الانفاق المستمر على مشروعات الانشاءات السكنية لمواجهة التغيرات المحتملة للسنين القادمة .

من الواضح حتى الآن أن المجتمع القروى لا يتلقى من حيث الرعاية الصحية القدر المتوازي الذى يتلقاه المجتمع الحضرى لأسباب متعددة منها ، قلة المستشفيات وعدم وجود العدد الكافى من الأطباء وهيئات التمريض ، والصعوبات التى تعترض الإرشاد الصحى والطب الوقائى . والحل الذى يتجه اليه التفكير تلقائيا فى هذا الميدان هو زيادة هذه الامكانيات كما وتحسينها من حيث الكيف . وترصد الميزانيات على أساس التوسع فى انشاء المستشفيات والوحدات الريفية الصحية وغير ذلك من المشروعات التى تهدف الى تزويد كل قرية بالرعاية الصحية المدلية ، وقد يكون مثل هذا الاتجاه فى حل المشكلة الصحية سليما فى الوقت الحاضر الا أن التنبؤ بالتغيرات التى سوف تحدث فى المجتمع القروى يجعلنا نحاول أن نضع تلك المشروعات بحيث يمكن استخدامها أو توجيهها لتقوم بأغراض أخرى فى المستقبل ومثال ذلك أن بناء المستشفيات لتسع أسرة لأعداد معينة فى الوقت الحاضر قد يكون ملائما الآن ولكنه سيصبح غير ذلك بعد فترة معينة من الزمان كما ستغير الطريقة التى يمكن أن تتبع الآن فى توزيع الأطباء وهيئات التمريض خاصة اذا أدخلنا فى حسابنا الى جانب ذلك احتمالات القضاء على الأمية والارتفاع التدريجى فى مستويات المعيشة وكفاءة عمليات الطب الوقائى .

هذا ويمكن أن ننظر بنفس الطريقة الى بقية مشكل المجتمع القروى الحالية مثل انشاء المدارس أو الوحدات الاجتماعية أو المجمع وغير ذلك من أنواع الخدمات الضرورية لتنمية المجتمع القروى ، ولا يجب أن يفهم القارئ من هذا أننا نتجه الى ارجاء مواجهة مشاكل

المجتمع القروى ريثما ترداد كفاءة الدولة المادية بوصول الدخل
القومى الى المرتبة التى يصبح فيها قادرا على اكمال الصورة الاشتراكية
لمجتمعنا من حيث رفاهية المواطن فى كل انحاء المجتمع : بل اننا نطالب
بأن يكون منطق الحل الاشتراكى لمشاكل مجتمعنا القروى يقوم على
أساسين واضحين هما :

١ - الحل التكنيكى : وهو الذى يقوم على تخطيط قصير المدى
لتغيير الظروف التى يعيش فيها القرويون ماديا ومعنويا ، وخاصة فى
المسائل المتعلقة بالعمل ومستوى المعيشة والخدمات الأساسية ومقومات
الرعاية الاجتماعية المطلوبة والتى ننظر اليها على أنها المقدمة الضرورية
للحل الاشتراكى الكامل فى مواجهة التغييرات المحتملة للصورة الكلية
للمجتمع بأسره ، ومثل هذا الحل المرحلى يجعلنا نتجنب الانفاق الكبير
فى الوقت الذى تحتاج فيه الى بذل أكبر جهد فى مجال التنمية
الاقتصادية باعتبارها القاعدة الأساسية التى يمكن أن ننطلق منها
لمواجهة كل مشاكل التخلف المتبقية فى المجتمع .

٢ - الحل الاستراتيجى : وهو الذى يقوم على تخطيط بعيد المدى
يستتير بالتوقعات المحسوبة لاستمرار التوسع فى التصنيع والعمل
الآلى فى الزراعة والتصنيع الزراعى والزيادة المفطرة فى التعليم .
واتساع نطاق الهجرة الداخلية من المجتمع القروى الى المجتمع
الحضرى وما يترتب على ذلك من تغييرات جوهرية فى كم الخدمات
ونوعها للمجتمع القروى المتغير وخاصة فى مجالات الاسكان والطرق
وانشاء الأبنية العامة ومؤسسات التعليم والرعاية الصحية ، وللتجارب
التي مرت عليها المجتمعات الأخرى التى ترداد فيها نسبة الحضرية
بصورة سريعة وأنكماش المجتمع القروى دليل لنا فى مجال العمل المخطط

لواجهة المشاكل الاساسية ، والفترات التي لا تزال باقية في مجتمعنا
نلقروى .

ان هذا المنطق في تصور مشاكل المجتمع القروى لا يضع يده على كل
المسائل التفصيلية في هذا الميدان ، وانما يشير الى طريقة التفكير
وغرة للمخططين مستمدة من دراسات للتغير الاجتماعى في مجتمعنا
القروى ومستتدة في الوقت عينه على دراسات مقارنة أجريت ولا زالت
تجرى في المجتمعات الاوربية ، وفي بعض المجتمعات النامية في آسيا
وأفريقيا . ومن أجل هذا غاننا لا ننظر بارتياح الى بعض الاساليب
المتبعة في التنمية الريفيه المنقولة عن بعض المجتمعات التي تختلف نظاما
اقتصاديا واجتماعيا وبيولوجيا عن مجتمعنا ، والتي لا تزال تستغرق
فلسفة العمل الاجتماعى عند كثير من العاملين في الأجهزة لعمالة في
الميدان القروى عندنا ، وفي ختام هذا الفصل يصسن أن نشير الى أن
واقعنا القروى في حاجة الى دراسة مخلصه : والى تجميع كل
الطلاقات المعنية في كل مجالات العلم والانتاج والخدمات لتتمكن الدولة
بصورة فعالة من متابعة التغير الاجتماعى والاستعداد لنتائجه المتوقعة
في المدى البعيد .

الفصل الثامن

بعض مشاكل التطبيق الاشتراكي

يضع النضال الاشتراكي العربي في قمة أهدافه رغبة المواطن ،
ويستعين على بلوغ هذا الهدف الانساني العظيم بالفكر والتخطيط
الفكر الذي يستلهم تاريخ أمتنا وموقعها في معركة الخلاص من التخلف
والخروج من المعادلة الصعبة التي رسم أطرافها وخطط لها الاستعمار
والرجعية والاستغلال ويترجم عن ايدولوجيتنا النامية ، وهي مجموعة
العقائد التي ترسم استراتيجية دورنا في بناء مجتمعنا ، ورسالتنا
الرائدة في النضال من أجل سلام يقوم على العدالة : ليتمكن الانسان في
كل مكان من العالم أن يتنفس الحرة وأن يبعد عن كاهله أثقال الأرض
والعوز ، والتخطيط الذي يقوم على قاعدة صلبة من البحث العلمي .
يرسم لاجتماعنا طريق السير الحتمي نحو أهدافه العليا ، مجمعا كل
امكانياته المادية وطاقته البشرية وخبرته الفنية وموازيا بينها في جدول
زمني يرسم أبعد المستقبل قبل أن يحسب حساب اللحظة العابرة .

وهكذا تقع على الفكر الاشتراكي العربي مسؤولية خطيرة : أن يبعد
تصحيح مفاهيمنا الأساسية وأن يمهّد الطريق لابعاد جديدة في علاقاتنا
الاجتماعية ، ويبلور عن طريق مراقبة التطبيق الاشتراكي قيما جديدة
تكون بمثابة صمامات الأمن التي تدرس بنائنا الاشتراكي . أن أخطر
ما يهز بنائنا الاجتماعي أن نعيد تنظيمه ونظّل روابطه تمكس قيسم
الرجعية والانفصالية والفجوة .

ان فكرنا الاشتراكي يستطيع بالمرونة والقدرة الخلاقة على الحركة أن يتحرك بين أبعاد النظرية ومستويات لتطبيق فيجدد شعاراته الأساسية ومقاييسه التي تسير أغوار السلوك الاشتراكي والمنحرف ، ويضرب الأمثال في نفس الوقت أن مسئولية الفكر الاشتراكي في مجتمعنا في مرحلة البناء الحالية مثلثة الزوايا ، ارسال أى توجيه وتربية وتعريف ، واستقبال أى ترجمة للانفعالات واحاطة بطبيعة التفاعل الاشتراكي في الواقع ، والذي نتصوره على أنه المادة الخام التي يجب إعادة صياغتها وارسالها مرة أخرى للجماهير ليسهل تناولها وانتعاشها معها . لأن الترجمة الاشتراكية الحقيقية للقوانين والانتصارات الاشتراكية يمكن أن تحدد أبعاد الفكر وتعمقه ، وتكون دليل عمل للجماهير يوضح معالم الطريق أمامها فتتق وتؤمن وتتجاوب فتدرس بقوة يجمعها لبناء وتنطلق بغير عائق مادي أو معنوي لاستكمال عناصر هذا البناء .

وفي المرحلة الحالية التي نقرر فيها بحزم ربط الاستهلاك حتى يبقى دائما تحت الانتاج بحد كبير ليسمح لنا بمدخرات نستثمرها من أجل بلوغ رفاهية المواطن ، على الفكر الاشتراكي الخلاق أن يتحرك في النطاقات التالية :

١ - مطاردة النزعات الانهزامية التي تثير القلق وتشكك في امكانيات الدولة أو تبالغ في وصف الصعوبات التي تقابلنا أو في مآل التحديات التي تواجهنا ، ونقارن بين الحاضر والماضي في الأسعار مثلاً متناسية حساب الزمن وزيادة السكان وظروف عالم اليوم ، وتحاول أن تستبكي المواطنين عهداً ذهبياً مضى ، متناسية أنه كان عهد طبقة واحدة تمتلك كل شيء ولا تلقى لجماهير الشعب غير الفتات .

٢ - محاصرة الاتجاهات السلبية التي تتبع عن الأثنية الفردية،
والتي تحت المواطنين على الوقوف خارج ميدان الحركة . ان كل مواطن
الآن يشارك بطاقته في بناء المجتمع لمصلحته المباشرة ولصالح الأجيال
القادمة ، والأيدى التي تعتمد للبناء هي الأيدى الشريفة ، أما الأيدى
التي تمسك فهي ليست في مجتمعنا جديرة بالحياة . ان عدم المشاركة في
مواجهة أزمة طارئة انتظارا لما تفعله الدولة لأبلغ دليل على السلبية .
واعتماد واضح على جماعة الحياة .

٣ - ضرب الانتهازية التي تمنع قيم الكفاح ، وتضرب مغنوية
المناضلين وتستمرىء جهد الآخرين . ان تكافؤ الفرص مبدأ جوهرى في
اشتراكيتنا يضع المواطن على طريق حقه بقدر ما يؤدي من واجب ؛
ولهذا يجب أن نقرصد المتسلقين ونسحب من تحت أرجلهم درجات
السلم الذى تعودوا أن يصعدوا عليه . ان المنتهز الواحد ياكل بنفـير
حق ثمره للعمل المخلص . ويتغذى على عرق مئات من المكافحين ؛ ولهذا
يجب أن تكون لدينا الشجاعة لكشفه لأنه مضر وخائن .

٤ - مصادرة النزعات التوافقية التي تقوض مبادئ التخطيط
عن طريق دعاوى باطلة تصدر عن فتاعة زائفة وإيمان سلبى . وتخطئ في
تقدير أبعاد المستقبل ، ان البركة لاتحل الا بالعمل وتجنب الاسراف . من أجل
هذا يجب أن يكون الوعي التخطيطى رائد المواطن الاشتراكي في تقدير
ميزانية الأسرة وتخطيط الصرف والادخار ، ليستقيم التخطيط الفردى
مع التخطيط العام للمجتمع . ان التعطش للكفايات والاسراف
البورجوازي والتعلق بالمظاهر الرجعية نزعات تخريبية يجب التبصير
بها للقضاء عليها .

• - الاحتراس من الاقتراب من التطلعات البورجوازية .
 غلبت جهود المجتمع لرفع الأجور أو توسيع قاعدة القطاع العام
 طريقا للحصول على امتيازات تستخدم في سد منافذ العمل على تذويب
 الفوارق بين الطبقات ، أو سبيلا للمطالبة بمزيد من الحقوق دون تقدير
 لمطالب التنمية الاقتصادية . ان مضاعفة الدخل القومي المستمرة
 طريق للوصول الى رغبة المواطن وليست وسيلة للحصول على فائض
 يستخدم لتعويق الانتاج أو الضغط على السلع الاستهلاكية لتحويل
 طاقة الدولة عن اتجاهها الصحيح . ان المواطنة الاشتراكية ليست
 مزيدا من الملابس أو تغيرا لأثاث المنزل أو زيادة مسرفة في مكونات
 الغذاء بدعوى الحرمان التاريخي منها ، ولكنها الاستعداد الدائم
 للارتباط الايجابي بالجماعة المناضلة . وتقدير أبعاد التضحية وتقبل
 مطالبتها في سبيل هدف أكبر . ان من أهم مبادئ الأخلاق أن يتنازل
 الانسان عن لذة عابرة أو وقتية في سبيل لذة أكبر ودائمة .

بهذا يستطيع الفكر الاشتراكي أن يتحرك في ميدان أسيل ليحدد
 معالم طريق التضحيات التي يجب أن تحمل شرفها . ومن المهم في هذا
 الصدد أن نطالب بالتضحية تحقيقا لمبدأ العدالة .

•
 وإذا كان الفكر الاشتراكي يستطيع أن يغرس الايمان بفان التخطيط
 يستطيع أن يحدد الأهداف . والهدف مرتبط بإمكانيات الوصول اليه .
 هو الذي يرسم حدود المجهود وأبعاد التضحية . ومن أجل هذا أضع
 أمام القارئ هذه الاعتبارات .

١ - ضرورة زيادة الانتاج لنتمكن من مضاعفة الدخل القومي
كل عشر سنوات أو أقل .

٢ - ضرورة الوصول بالانتاج الى مرتبة الاكتفاء الذاتى محليا
وبصورة أعم ليقابل مسؤوليات جمهورية مصر العربية فى العالم الثالث .

٣ - حساب زيادة الانتاج بتقدير الزيادات المتوقعة فى السكان
فليس خافيا أن كل طفل جديد يحتاج الى مزيد من الخبز والمواد
الغذائية الأخرى ، ومكان فى المدرسة وفى وسائل المواصلات وفى أماكن
الترفيه ورعاية الشباب ، وحجرة أو أقل فى مسكن وغير ذلك .

٤ - التنمية الاقتصادية الحقيقية لا يمكن أن نصل اليها الا بتدعيم
الصناعات الثقيلة . والصناعة الحقة هى التى تستطيع أن تبني الآلات
للمصانع الجديدة . ولا يمكن الوصول الى ذلك فى الوقت الذى تلتهم فيه
الصناعات الاستهلاكية كل طاقتنا ، أو تعوق قدرتنا على التوسع فى
التصنيع الثقيل .

٥ - الاسراف فى الاستهلاك وعدم تخطيطه يؤدى الى التهام
حصيلتنا من النقد الأجنبى ، ويؤدى الى تناقص قدرتنا فى الوصول
الى مرحلة الرفاهية الاجتماعية .

وليس هذه الضرورات متعلقة فحسب بمسألة الانتاج ودوره
الخطير فى بناء مجتمعنا ، بل ان هناك ضرورات أخرى تدخل فى حساب
التخطيط الواعى لبناء الاشتراكية والوصول بالتطبيق الاشتراكى الى
غاياته وهى :

١ - ايجاد عمل لكل قادر عليه ، وهذا لن يتم الا بالقضاء على

البطالة بكل أنواعها • وليس خافيا أن الوصول الحتمي لهذا الهدف يتطلب كفاءة عالية في الانتاج وتوسعا كبيرا في التصنيع والزراعة •

٢ — الوصول بالتأمين الصدى الى مرتبة الكفاءة والشمول : وهذا يقتضى مكانيات مادية وبشرية يجب أن نخطط للوصول اليها • وغير خاف أن كل تقدم في هذا الاتجاه يحتاج الى تمويل وميزانيات لا بد أن تكون متوفرة وليست مستقطعة من باب آخر •

٣ — النهوض بالمجتمع الريفي وحل مشاكله الجديدة : وهذا وحده يتطلب ميزانية ضخمة ، ولا نستطيع أن نؤخر حل هذه المشاكل و نتقدم لحلها على حساب مطالب عاجلة أو ملحة أخرى •

٤ — مطالب التعايم والاسكان الحضرى والريفي • وهى مطالب ملحة لا تحتمل الأرجاء أو الحل الوقتى • لأن مثل هذا الحل يستنزف دخلنا لقومى بغير ضائل • لأن منطق الحل الاشتراكى هو المواجهة الشاملة •

٥ — ومطالب التأمين الاجتماعى الشامل التى تواجه كل أنواع الرعاية الاجتماعية فى حالات العجز والشيخوخة والمرضى وغيرها من المشاكل التى تتطلب هى أخرى انفاقا ضخما •

ان مثل هذا التصور الاشتراكى المخطط للانتاج وللمطالب التتميه الاجتماعية يضع المواطن الاشتراكى فى صورة المسئولية • فاذا أضاف الى تصوره هذه الأرقام لمذهلة لترايد الانفاق على الاستهلاك على ما فيه من اسراف • فانه باحساسه بمنطق شرف المواطنة وجماعية الحياة وتعاونيتها وشعوره العميق بدوره الايجابى ووعيه التخطيطى وبما

يجب أن تنطوي عليه شخصيته من مورثة وأخلاق الفضائل ، يجب أن يتقدم بشجاعة لاعادة النظر في طبيعة استهلاكه اليومي وبلغ حاجته الحقيقية لمواده ، وأن يتقبل كل تضحية تراها لأجهزة المخططة لضرب الاسراف وتحديد الانفاق في هذا الميدان رعاية لأهدافنا الكبرى ، وتطلعا ايجابيا لمستقبل الأجيال القادمة • ومثال ذلك ما يلي :

١ - يجب التخلي عن الأقبال المرفى على الكماليات أو عن عدد كبير منها ان لم يكن يمكننا التخلي عنها جميعا مرة واحدة • وكل منا يستطيع أن يقدر بأمانة ما يدخل في مرتبة الضروريات • وما يدخل في مرتبة الكماليات •

٢ - يجب مراقبة الاستهلاك اليومي المنزلي من الخبز حتى لا تشتري الاسرة الا ما يكفيها تماما ، ويمكن الوصول الى ذلك عن طريق اجراء تجربة لتوسط الاستهلاك المعتدل في هذا الصدد •

٣ - عدم اللجوء الى التخزين لضرب السوق السوداء والقضاء على الاتساعات ، ويجب أن يثق كل مواطن في رعاية الدولة وقدرتها على توفير كل الضروريات •

٤ - يجب عدم الاسراف في كمية الاثاث المطلوب للمنزل ، فقد مضى عهد التفاخر بهذا النوع من الكماليات • والفكرة في الاثاث أن يكون مريحا وكافيا بأغراض المعيشة المنزلية •

٥ - يجب عدم الاسراف في شراء الملابس ، أو كثرة الاقبال على انواعها وخاصة الملابس النسوية • ولهذا يجب تبشير السيدات بالأفكار الرجعية والانتهازية التي تصدر عن بيوت الأرياء الغربية •

٦ - يجب تخطيط الاستهلاك في أنواع المواد الغذائية ، كاللحوم والخضروات والفواكه والسمن والجبن لمنع الاسراف وامكان احلال مواد أخرى لها نفس القيمة الغذائية عند الضرورة .

٧ - يجب وضع سياسة حازمة لمنع دخول الكماليات أو السلع التي لها نظير في بلدنا من الخارج ، والقضاء على كل منابع التناقض في هذا الميدان .

٨ - يجب الحد من الاسراف في اعداد مؤسسات الحكومة والقطاع العام في الأثاث والأبسطة والحجرات وغير ذلك مما لا يكون له اتصال مباشر بكفاءة الانتاج أو فعالية الخدمة العامة .

٩ - يجب الحد من الاسراف في الأدوات المكتبية والأجهزة ، خاصة اذا أمكن تجميعها لمنع الأزواج وتضخم الانفاق .

١٠ - يجب سد منافذ النهم الاستهلاكي وخاصة في الكماليات عند بعض الفئات التي يتيح لها غائض الأجر استخدامه استخداما غير اشتراكي .

هذه أمثلة تصور خطوطا عامة يمكن ان تكون اطار عمل للوحدات الاشتراكية في كل أنحاء الجمهورية ، نهدف من ورائها الى ادخار وتقليل الانفاق الضخم على الاستهلاك لتسرع ببلوغ التطبيق الاشتراكي الكامل من ناحية ولتحدد مقاييسا لعملية السلوك الاشتراكي من ناحية أخرى .

الفصل التاسع

مشاكل الاسرة

ظهرت أهمية معالجة مشاكل الاسرة من حيث بنائها ووظائفها ومشاكلها في العصر الحديث نتيجة عوامل متعددة ومرتبطة : منها
تغيرات الضخمة التي تحدث في كثير من مجتمعات العالم بسبب
التحول التدريجي أو السريع في نمط الحياة من البدائية أو اليدوية أو
الفروية الى الحضرية والصناعية . واتساع المدن حجما وما صاحبها من
زيادة الخصائص الحضرية التي جعلت نطاق الأسرة يضيق جدا .
ويضيق أيضا أساسها الوظيفي : الأمر الذي فرض أنماطا جديدة من
العلاقات داخل الوحدة الأسرية . وقد كان من نتيجة ذلك ، أن
تتغير العلاقات التي كانت تدور في دوائر قرابية واسعة ، تضيق الآن لتدور
في دوائر أصغر وأصغر مع التغيرات المصاحبة في الأدوار والمراكز
والاحتمالات العديدة للتفكك ونشوء المشاكل التي تعاني منها أسرة
اليوم .

وينظر كثير من الباحثين الى تفكك الأسرة باعتباره أمرا متصلا
بالتفكك في المجتمع الكبير ، ذلك لأن اتجاهات وقيم ومعايير أعضاء
الاسرة تعكس ما هو موجود في الثقافة الكبرى ، والثقافات الفرعية ،
ولهذا يعتمد نجاح الزواج في المجتمع الحديث على تفاعل عدد من
العوامل الاقتصادية والسياسية والدينية وقد كان للتغيرات التي طرأت

على دور المرأة في المجتمع الحديث والمركز المصاحب لهذا الدور آثار بعيدة المدى على طبيعة البناء الاجتماعي بصفة عامة ، والأسرة بصفة خاصة . ومما لا شك فيه أن التكنولوجيا الحديثة غيرت من اتجاه الأسرة الحضرية . فبعد أن كانت منتجة : أى تقوم ببعض أنواع النشاط الانتاجى كاعداد الطعام والملابس وبعض الصناعات المنزلية ، أصبحت الآن مستهلكة لأنها تعتمد على ما تصنعه أو تقدمه المؤسسات العامة ، حتى في حالات الطعام . ومن المحتمل في ضوء هذه الاعتبارات أن تضعف الروابط الأسرية ، الأمر الذى يؤدي الى احتمال ظهور مشاكل وتوترات تقوض أركان الأسرة . أو كما يفضل بعض الباحثين: أن المقومات التى تؤدي الى التفكك في الأسرة الحضرية أكثر من المقومات التى تؤدي الى التكامل .

ونظرا لأن الأسرة — كجماعة — مرتبطة ارتباطا قويا بالتنظيم الاجتماعي العام في المجتمع ومتصلة بوشائج متعددة بالعناصر الثقافية المختلفة : فانها لا تتفكك أو تحرف أو تتحل إلا اذا تصافرت لذلك عدة عوامل ثقافية واجتماعية . ومن أجل هذا كان التناقض بين مكونات الثقافة على وجه خاص مفضيا الى تناقضات داخل الوحدات الأسرية، يؤدي اتساعها أو عمقها الى المشاكل المعقدة التى يعرفها الإنسان العيادي . ويعتقد الباحثون في شؤون الأسرة أن التفكك الأسري على هذا الأساس مرتبط بالتفكك في المجتمع الكبير . ولهذا كان التغلب على مشاكل الأسرة لا يركز على مقومات متصلة اتصالا نهائيا بالوحدات الاسرية فحسب ، بل يجب أن يكون في الذهن تحريك العوامل الكبرى في المجتمع لئلى تنعكس في المدى القصير أو الطويل على الأسرة .

تطور البحث في الأسرة :

على الرغم من كثرة الدراسات التي أجريت حول موضوع الأسرة،
فليس لدينا في الوقت الحاضر تاريخ شامل للمحاولات التي بذلت على
مر التاريخ لفهم هذا النظام الانساني ، وكل الذي نستطيع أن نفعله هنا
أن نعرض المسألة في خطوطها العريضة .

١ - يتبين الباحث من استقراء تاريخ علم الاجتماع الأسري
(وهو فرع من علم الاجتماع يقتصر على دراسة مسائل الأسرة) أن
هناك عدة نماذج من الدراسة تأثرت بمناهج العلم من ناحية
وبالأيديولوجيات السياسية والدينية من ناحية أخرى .

٢ - عندما كان علم الاجتماع الأسري في أول مراحلها في أواخر
القرن التاسع عشر ، كانت الأفكار التطورية المتأثرة بالداروينية
الاجتماعية تسيطر على كل نواحي الاهتمام بموضوع الأسرة ، ولذلك
كانت أهم موضوعات البحث تدور حول الإجابة عن عدد من الأسئلة
مثل : هل المجتمعات الانسانية من حيث الأصل تأخذ بنظام الوحدانية
في الزواج أو بالنظام المختلط ؟ أو هل الأسر من حيث النسب أبوية أم
أموية ؟ ومن الطبيعي أن الإجابة على هذه الأسئلة التي تتعلق بأصل
الأسرة الانسانية ونموها كانت تتطلب استخدام الوثائق التاريخية
والتفولكلور والأساطير . أما إذا اتجه الباحث إلى دراسة الأسر دراسة
مباشرة فإن مادته كان يستعدها من الحقائق المعروفة عن أكثر
المجتمعات بدائية . وقد كان يظن في هذا الوقت أن الأنساق الأسرية
للمجتمعات البدائية المعاصرة مشابهة للصور الأولية للأسرة ، ولذلك فإن
دراسة هذه الأسر يمكن أن تلقى ضوءاً على أصل الأسرة الانسانية
ونموها .

٣ - أن نتيجة هذه الاستقصاءات لم تكن متسقة أو شاملة ،
وتشير هنا إلى أن مورجان وأنجلز حاولا أن يدللا على وجود أمثلة
من الزواج المختلط (الشيوعية الجنسية) والزواج الجماعي في
المجتمعات البدائية : وهذا في الوقت الذي حاول فيه وستر مارك أن
يقدم الأدلة التي تثبت أن الأسر البدائية كانت أسرا (وحدانية)
ومخلصة في نفس الوقت .

٤ - جمع هنري مين عددا كبيرا من الأدلة التي تثبت أن النظام
الأبوي كان موجودا في العصور الأولية للأسرة ، ولكن باخوفين قدم
أدلة أخرى تثبت أن الأموية كانت سابقة في وجودها في المجتمع
الإنساني على الأبوية .

ونظرا لأن الأدلة التي قدمها هؤلاء لم تكن قاطعة أو واضحة فقد
ظلت موضوعات الخلاف بينهم قائمة . ولكن هذه الدراسات لم تذهب
عنها لأن المعلومات التاريخية والاثنولوجية التي جمعت ، جعلت
الاهتمام يتركز حول الأسرة ، الأمر الذي ترتب عليه فيما بعد أن
أصبحت موضوعا هاما للبحث العلمي ؛ ظل يتطور حتى أصبح الاتفاق
على عدد من المفاهيم المتعلقة ببناء الأسرة ووظائفها نقطة التقاء هامة
بين علماء الاجتماع اليوم .

٥ - وقد تحول الاهتمام في أواخر القرن التاسع عشر إلى دراسة
مشاكل الأسرة المعاصرة وقت ذاك ، نتيجة للتغيرات الاجتماعية
السريعة وما ترتب عليها من تصدعات في عدد كبير من الأسر ، ووقوع
نسبة منها على خط الفقر . ومن أبرز الاستجابات التي ظهرت في هذا
القرن الأبحاث التي أجراها سدنى وبياتريس وبور اقترى التي دارت
حول الحياة والعمل في مدن أوروبا وأمريكا . ويلاحظ أن بعض الدراسات

المحاظرة لمشاكل الأسرة أهملت عمدا دراسة الظروف الاقتصادية والتفتت الى مسائل مثل المكان والطابع العنصرى •

٦ - ويعتبر لبسلاى من أبرز العلماء الاجتماعيين الذين اهتموا بموضوع الأسرة ، وخصوصا الجانب الاقتصادى منها ، ويبدو هذا من منهجه فى لدراسة الذى جعل مستوى المعيشة : المقياس الموضوعى ، الذى عن طريقه يمكن كشف بناء الأسرة ووظائفها •

٧ - وقد تحول الاهتمام فى مطلع القرن العشرين الى استقصاء مشاكل أخرى غير مستوى المعيشة أو الفقر : نظرا لازيادة حالات الطلاق والانفصال • كما أجريت عدة دراسات على نسب المواليد واشتغال المرأة وظهور النزعة الفردية ، ما ترتب من آثار على وجود الأسر كنظام فى المجتمع ويلاحظ أن أكثر هذه المسائل كانت تدرس عن طريق استخدام الاحصاء الذى يستخدم الأرقام المسجلة عن الطلاق والجريمة والاجهاض وحجم الأسرة ونسب المواليد والوفيات •

٨ - ومن الجدير بالذكر هنا أن عددا من الباحثين أدرك منذ أوائل هذا القرن عدم جدوى استخدام الاحصاء وحده فى دراسة الأسرة كنظام فى المجتمع ويلاحظ أن أكثر هذه المسائل كانت تدرس عن أسرة جديدة فى سبيلها الى الظهور ، ولهذا يجب أن يكون تحليل مسائل الاسرة مرتكرا على نوع خاص من التفكير يتصور الاسرة جزءا متكاملًا من مجتمع يتغير بسرعة •

٩ - وعندما بدأت دراسة الاسرة تتقدم بدأ الباحثون يدخلون فى الدراسة عوامل أخرى لم تكن من قبل موضع الاهتمام ، ومن أهم العوامل التى استحوذت على اهتمامهم « عامل التوافق » الذى اعتبر

أساسا هاما في ثبات الاسرة وفي تكامل أعضائها ، كما أصبح من المؤلف مناقشة مشاكل التوافق الشخصي والجنسي وأثرهما في حياة الاسرة .

١٠ - وتعتبر دراسة برجس نقطة تحول في اتجاه البحث الاسرى . ويبدو هذا التحول من تعريفه للاسرة بأنها وحدة من شخصيات متفاعلة وجوهر هذا التحول يظهر في التقليل من أهمية الاسرة كبناء اجتماعي ، والتركيز بالتالي على اتجاهات الاعضاء . وقد ظل هذا الاتجاه الجديد يتلقى مصادر جديدة من التأييد ولتثبيت عن طريق الدراسات التي تجرى في علم النفس والتحليل النفسي .

١١ - وقد بدأ الباحثون في الاسرة منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبت على هذه الحرب ، يهتمون بالدراسات المقارنة ، ويحاولون أن يكشفوا عن أنماط الاسرة المتعددة ، ويبينون كيف يتميز كل نمط منها بطابع خاص في العلاقات وفي رعاية الاطفال وفي تربيتهم .

١٢ - ومن أبرز الاتجاهات الحديثة الآن ذلك الاتجاه الذي يهتم بدراسة كل التفاصيل التي تكشف عن الحياة اليومية للاسرة في محاولة لفهم علاقة الاسرة بالانساق الاخرى في المجتمع من الناحيتين البنائية والوظيفية ، كما أن الاهتمام بالفرد في الاسرة أصبح من العلامات المميزة لهذا الاتجاه عند عدد كبير من الذين يفضلونه كمدخل أساسي لفهم الاسرة الحديثة .

وهكذا نتبين أن دراسة الاسرة مرت على عدة تطورات كانت تعكس ظروف العصر وطابع الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك عندما أدرك الباحثون أن الاسرة أخذت تواجه عددا من المشاكل نتيجة لانتشار

التصنيع وما صاحبه في أول الامر من بؤس وفقر وهجرة ، فحولوا اهتمامهم الى دراسة العوامل التي تؤدي الى تصدع الاسرة . وما يترتب عليه من طلاق وانفصال وانحراف للاحداث وتحول اتجاه الباحثين مرة أخرى عندما تزيد اشتغال المرأة وما ترتب عليه من تغيرات هامة في وظائف الاسرة وفي ظهور الفردية ، وذلك نظراً لتغير عمليات التنشئة الاجتماعية وعلاقة الاسرة بالجماعات الاخرى في المجتمع كما أن الاهتمام الحديث بالفرد عند دراسة الاسرة يصور النظرة الخاصة لطبيعة العلاقات الأسرية في بعض المجتمعات التي بلغت فيها الفردية مبلغاً واضحاً . ونحن حين نتعرض لمجتمعنا لبحث الاسرة فيه . نجد أنها أخذت تتغير تقريبا في الاتجاه الذي سارت فيه الاسرة في بعض المجتمعات التي تسبقنا في مراحل النمو لاقتصادى ولصناعى . ولهذا نجد من المناسب أن نؤكد على أهمية دراسة الأنماط الأسرية في مختلف أجزاء مجتمعنا في الوقت الحاضر لما لمثل هذه الدراسة من أهمية في الدراسة المقارنة على مستوى عالمى ، أو على مستوى التغير في مجتمعنا نفسه في السنين القادمة .

الضبط العام والزواج :

توافق كل اجتماعات على صور من العلاقات الجنسية ولا توافق على صور أخرى على الرغم من أن ما يكون محلاً للموافقة وغير الموافقة يتغير من مجتمع لآخر . وقد لاحظ الباحثون بثبات أن مسئولية رعاية الأطفال تقع على عاتق الكبار ، على الرغم من أنهم قد لا يكونون الآباء البيولوجيين لمثل هؤلاء الأطفال ويستنتج الباحثون من ذلك أن الزواج والاسرة موجودان في كل المجتمعات .

والزواج ارتباط جنسى رسمى دائم لعدد من الرجال وعدد من

النساء مع ما يترتب على هذا الارتباط من حقوق وواجبات . ولذلك
تكون علاقة الزوج بالزوجة مسألة تخضع للضبط العام الذى يحدد
مقدمات نطاق الحق والواجب قبل الدخول فى علاقة من هذا النوع .
ويختلف لزواج عن الأسرة لأن الزواج ينحل وينتهى ما رتب على
أساسه من حقوق وواجبات عند موت أحد الشريكين ، بعكس الأسرة
التي لا تنحل لهذا السبب ؛ وعلى لرغم من أن الطلاق قد ينهى رابطة
الزواج إلا أنه لا يؤدي الى انتهاء الأسرة . ويدتفل بالزواج فى كل
مكان وفى كل زمان بطرق يقرها المجتمع وترسخ فى نفس الوقت الى
الضبط العام ، وحفل الزواج فى حد ذاته عبارة عن اعلان أن رجلا
ومراة قررا الدخول فى علاقة جنسية يقرها المجتمع ، على أن يكون
مفهوما أنها يتحلمان معا مسئولية هذه العلاقة لمدة تطول أو تقصر
بحسب الأحوال : وكل مجتمع له طريقته الخاصة فى اجراءات الزواج
وفى اتمامه ، فقد تطول فى مجتمع بينما تقصر فى مجتمع آخر ، أو قد
تكون المدة فى حد ذاتها متوقفة على ظروف فردية بحتة . وهناك
اختلاف هام بين الزواج والأسرة ، ذلك أن الزواج يتضمن علاقة بين
شخصين أو أكثر ، ولكن هذه العلاقة تكون دائما منظمة على أساس أن
أحد أطرافها يتكون من شخص واحد فقط ، أما الأسرة فانها تتكون من
أكثر من شخصين يرتبطون بعلاقات تدوم فى الزمان وتتخطى حدود
الموت ، وتستمر فى الوجود معتمدة على بقية مكوناتها .

الاساس البيولوجى :

يقرر علماء الاجتماع أن القواعد النظامية التي تحكم مطارحة
الغرام والزواج والأسرة قواعد ثقافية واضحة ، ولهذا فانها تختلف من
مجتمع لآخر ولا يعقل أن يكون لها أصل فى بيولوجية الانسان . وهناك

في نفس الوقت وجوه شبه أساسية داخل هذه القواعد ، كما أن الاختلافات بينها محددة بالضرورة ؛ ويقال ان التشابه داخل القواعد ولحدود التي تفرض على مدى التغير ترجع في المثل الأول الى بعض الدقائق العامة المتعلقة بالبيولوجيا الانسانية .

١ (يلاحظ الباحثون عدم وجود « فصل » محدد لاتصال الرجل بالمرأة عند أى جنس من أجناس الأنسان . فالذكر منذ مرحلة النضج حتى الشيخوخة يكون مدفوعا للبحث عن الأشباع الجنسي بغض النظر عن أى فصل من فصول السنة أو عن أى دورة من دورات الزمان : أما استجابة المرأة فإنها أكثر تغيرا لأنها محكومة بالدورة الشهرية ؛ ولكنها على أى حال تستجيب للرجل بصورة أكثر ترددًا إذا قورنت بالأنثى في الأنواع الأخرى . أو بمعنى آخر ؛ تكون قادرة على الاستجابة في كل الأوقات الا في الدالات التي يجب أن تمتنع فيها نظرا لظروفها الخاصة . وهكذا نتبين أن الاتصال الجنسي في النوع الانساني دائم بصورة ليس لها نظير في الأنواع الأخرى .

ب (ان فسيولوجية المرأة تجعلها عاجزة في فترات دورية ، فهي تحتاج خلال فترات الحمل والرضاعة الى معونة الآخرين ، أو بمعنى آخر تحتاج المرأة الى تربيئات اجتماعية دائمة تضمن لها البقاء كما تضمن البقاء أيضا لأطفالها ويلاحظ لباحثون أن الطفل أكثر اعتمادا على المرأة من الغير نظرا لطول فترة الطفولة عند الانسان ؛ التي تتطلب الارتباط الدائم بالكبار من نلحاحية الاجتماعية والاقتصادية لصالح الطفل والمجتمع في نفس الوقت ، ويقرر العلماء أن الطفل يحتاج الى ١٢ عاما من الرعاية والتمهين ليتمكن من اكتساب الوسائل الفنية والأدوات اللازمة لحسن توافقه مع المجتمع الذي يعيش فيه .

ج) ان غلبة الرجل وسيادته مسألة بيولوجية أساسية في الأسرة الإنسانية؛ ذلك لأنه لا يحس بالنقص الفسيولوجي التي تحس به المرأة، كما أنه في العادة أقوى منها . ويقول أرنولد جرين 'ن الدور الذي تقوم به أم الزوجة (الحماة) والعجز الدوري الذي يظهر أثناء العادة الشهرية وغترات الحمل ولولادة دفعت الرجل لى أن يتحمل مسئولية الدفاع وتوخير الطعام والسكن لمن يعتمدون عليه في حياتهم . وعلى الرغم من أن هناك عدة اختلافات عن هذا النمط ، إلا أن الرجل عادة يكون له أهمية اجتماعية تفوق أهمية المرأة . كما أن لواء السيادة في الأسرة معقود للرجل : ويدلل الباحثون على صدق هذا القول بأن أخ الزوجة في المجتمعات التي يسودها النظام الأموى هو الذى يتولى جميع مسئوليات الأسرة .

وقد يذهب بعض الباحثين لى القول بأن استقلال المرأة الاقتصادى في المجتمع الحديث أدى الى توازن القوى بين الجنسين في الأسرة ، ولكن اصطلاح توازن القوى يبدو ساذجا وبسيطا جدا ، لأن لرجل ظل حتى مع تغير مركز المرأة الاقتصادى والاجتماعى صاحب السيادة في الأسرة . وتؤكد الأبحاث التى أجريت في موضوع الأسرة أن اختلاف لوظائف الاجتماعية للرجل والمرأة سيظل عاملا مهما في المجتمع الإنسانى وعنصرا أساسيا في استمرار السيادة الاسمية للرجل على الأئمل في الأسرة .

تنظيم الأسرة :

يقول وليم أجبرن أن الأسرة موجودة في كل مجتمع مهما كانت ثقافته بسيطة ، ويتأيد هذا القول عن طريق الأبحاث التى أجريت في المجتمعات البدائية أو المجتمعات التاريخية ، أما ما قد يثيره البعض

عن شكل الأسرة قبل وجود الثقافة فأمر لا نستطيع تصوّره . ويرد آخرون على مثل هذا التساؤل بإجراء مقارنة بين مجتمع الحيوان ومجتمع الإنسان ؛ ذلك أن الدراسات المتعددة على أنواع الديوان المختلفة أثبتت وجود نظام للأسرة عند بعضها ، فإذا كان الأمر كذلك عند الحيوان ، فمن الطبيعي أن يكون الإنسان وهو أعلى رتبة في سلم التطور من الحيوان قد عرف الأسرة في بداية الأمر .

ويلاحظ أجبرن أن تنظيم الأسرة قد تعرض لتغيرات واسعة النطاق خلال التاريخ . ويقول ان الصورة لعادية للأسرة بين البدائيين تشبه أسرتنا اليوم لأنها تنظم حول زوج وزوجته وأطفالهما الأمر الذي جعل الأسرة عبارة عن وحدة مستقلة لها وظائف تقوم بها بعيدة عن الوظائف التي تقوم بها أسر من نفس النوع . والتغير الأساسي في تنظيم الأسرة يكون إما بإضافة أعضاء آخرين لها أو بزيادة الوظائف أو تناقصها . وقد عرفت المجتمعات على مر التاريخ أيضا . أن الأسرة إما أن تقوم على زواج داخلي أو على زواج خارجي . والأساس في هذه الحالة يقوم على اعتبارات متعددة ؛ منها النظرة الخاصة إلى الأقارب باعتبارهم من المعارم الذين لا يجوز الزواج منهم ، أو الرغبة في توسيع نطاق العلاقات القرابية من الداخل ؛ محافظة على الثروة أو العصبية ؛ أو الرغبة في انشاء علاقات مع الغير توسيعا لنطاق العلاقات الاجتماعية ؛ أو طلبا لمراكز القوة التي قد تترتب على الزواج الخارجي .

ويتفق أغلب الباحثين على أن هناك عددا من المظاهر المميزة للتنظيم الأسري يجدر بنا هنا أن نشير إليها على النحو الآتي :

١ - المعمومية : ومعناها أن الأسرة أكثر الصور الاجتماعية ترددا

في المجتمع الانساني ، كما أنها توجد في كل المراحل التي مر عليها هذا المجتمع .

٢ - الأساس العاطفي الذي يقوم على مجموعة من لحوافز المعقدة العميقة التي تترجم عن الطبيعة العضوية للإنسان .

٣ - التأثير العميق الذي يظهر في ما للأسرة من أثر واضح باعتبارها بيئة الاجتماعية الأولى التي تطبع الطفل بطابع خاص يظل ملازمًا له طوال حياته .

٤ - الحجم المحدد : لأن الأسرة باعتبارها جماعة لا تنمو إلى ما لا نهاية ، بل إنها تتوقف عن النمو عند حد معين .

٥ - الوضع الفريد في البناء الاجتماعي الذي يظهر من أنها نواة كل التنظيمات الاجتماعية الأخرى .

٦ - مسؤولية الأعضاء التي يتحملونها بصورة قد لا تتكرر كثيرا عند أعضاء أي جماعة أخرى في المجتمع ، ذلك أن العضو في الأسرة لا يستطيع أن يتهرب من واجباته إزاءها بينما يستطيع ذلك بصورة ما إذا كان منتسبًا لأي جماعة أخرى في المجتمع .

٧ - يشدد المجتمع حراسته على الأسرة عن طريق القواعد القانونية والمحرّمات الاجتماعية ، ولذلك فإنها تحظ بأكثر اهتمام أدوات الضبط الاجتماعي ، ويعتبر هذا أبلغ دليل على أهميتها القصوى بالنسبة لمجتمعات الإنسان .

٨ - الأسرة دائمة ومؤقتة في نفس الوقت ، فهي دائمة من حيث

كونها نظاما موجودا في مجتمع الانسان في كل زمان ومكان ، وهي مؤقتة لأنها لا تبقى اذا كنا نشير الى أسرة بعينها بل أنها تبلغ درجة معينة من النمو في الزمن تتحل فيها أو تنتهي لتقوم محلها أسرة أخرى وهكذا .

وظائف الاسرة :

هناك شبه أجماع بين علماء الاجتماع على أن الاسرة تقوم بمديد من الوظائف هي الانجاب واعطاء مركز للفرد وغير ذلك من الوظائف الأخرى التي نشير اليها فيما يلي :

١ تنظيم السلوك الجنسي والانجاب :

ويلاحظ هنا أن التزاوج ظاهرة غسيولوجية تخضع لمجموعة من الضوابط الثقافية تجعل العلاقات الجنسية إجبارية لبعض الأشخاص . ومسموحا بها للبعض الآخر : ومنسوعة للباقيين . ولا يجب أن نخلط التزاوج بالزواج . لأن التزاوج قد يحدث بالطبع خارج الزواج ، وقد يحدث الزواج دون تزاوج . لأن التزاوج يتكون من القواعد والتعليمات التي تحدد حقوق الزوج والزوجة وواجباتهما وامتيازاتهما كل ازاء الآخر وازاء أقاربهم وازاء المجتمع ككل : ولهذا يعتبر الزواج اتفاقا تعاقديا يعطى العلاقات الاجتماعية التي تكون الاسرة طابعا رسميا وثابتا وعلى الرغم من أن هناك عددا من المجتمعات تسمح بالخبرة الجنسية قبل الزواج إلا أن مجتمعات أخرى تضع عقبات متعددة ازاء هذا النوع من العلاقات الجنسية قبل الزواج . ومعنى هذه المسموحات الجنسية تختلف اختلافا كبيرا جدا من ثقافة الى أخرى ، بل قد يختلف المجتمع الواحد في اقسامه المختلفة ازاء النظر الى هذه الخبرات الجنسية التي تمارس خارج نظم الزواج . وقد دلت الأبحاث المتعددة على أنه

بالرغم من توجه المجتمع للسلوك الجنسي على هذا النحو ، إلا أن هذا لم يمعنه ولم يقضى عليه في الواقع . ويظهر اهتمام المجتمعات بالمسائل المتعلقة بالعلاقات الجنسية في كثرة القواعد الاجتماعية وقانونية التي تتصل بشئون الجنس والزواج .

ب (العناية بالأطفال وتربيتهم) :

من أهم وظائف الأسرة انجاب لاطفال والاشراف على رعايتهم وتربيتهم ، ولذلك تكون الأسرة مسؤلة مسئولية أولى عن عمليات التنشئة الاجتماعية التي يتعلم الطفل من خلالها خبرات الثقافة وقواعدها في صورة تؤهله فيما بعد لمزيد من الاكتساب ، وتمكنه من المشاركة التفاعلية مع غيره من أعضاء المجتمع .

ج (التعاون وتقسيم العمل) :

يكون الرجل والمرأة فريقاً متعاوناً على الأقل من الناحية الاقتصادية . أو ينقسم العمل داخل الأسرة بين الرجل والمرأة في المسائل المتعلقة براحة الطفل وطمأنينته النفسية ، وتربيته وتوجيهه : وتختلف المجتمعات في مبلغ مشاركة الرجل والمرأة في النهوض بهذه المسؤوليات ، ويلاحظ أن الاشراف على المنزل ورعايته من الأعمال الهامة التي تتحمل المرأة مسئوليتها .

د (الاشباع) :

تعتبر الأسرة الجماعة الأولية الهامة التي توغر للطفل أكبر قدر من الحنان والعطف ، ولذلك يتوقف قدر كبير من التكامل الانفعالي والعاطفي عند أعضاء الأسرة على مبلغ ما يتوغر لهم من اشباع لرغباتهم

المتعددة ، ويلاحظ أن هذا الاشباع لا يقتصر على الأطفال فقط ، ذلك أن الكبار يجدون مسرة كبيرة في مداعبة الأطفال وفي اللعب معهم .

طبيعة التفكك الاسرى

يتسير التفكك الأسرى الى أى ومن أو سوء تكيف وتوافق أو انحلال يصيب الروابط التى تربط الجماعة الأسرية كل مع الآخر ، ولا يقتصر ومن هذه الروابط على ما قد يصيب لعلاقة بين الرجل والمرأة ، بل قد يشمل أيضا علاقات الوالدين بأبنائهما . ومن الجدير بالذكر هنا أن الخلافات التى قد تنشأ بين الزوجين تكون أكثر خطرا وأدعى الى انحلال الأسرة بأسرها مما لو حدث خلاف بينهما وبين أبنائهما ؛ ذلك لأن صورة الخلاف وعوامله ونتائجه تختلف فى كل حالة . ذلك لأن الخلاف بين أزواجين قد يكون راجعا لطبيعة العلاقة الشخصية التى تربطهما وما يترتب على ذلك من نفور أو تباعد يزداد الى الدرجة التى تفضى الى الهجرة والانفصال والطلاق . ومع أن عددا من العوامل الثقافية يكون مانعا وراء كل اختلاف إلا أن ظهورها خاصة عند الخلاف بين الزوجين ينذر بانحلال الزواج كلية . أما إذا كان التوتر قسائما بين الأبناء والديهم فإن الموقف يختلف ، لأنه مهما زاد الخلاف قلن يؤدي ذلك الى انحلال الأسرة خصوصا إذا ظل الوالدين من حيث موقفهما متساندين . ذلك لأن أكثر الخلاف بين أعضاء الأسرة الواحدة يعكس نوعا من الصراع بين الاجيال تنميه العوامل الثقافية وتعمقه عمليات التنزير الاجتماعى والثقافى وخاصة إذا كانت من النوع السريع والكثيف أن الأبعاد الثقافية والاجتماعية التى تنشأ فى هذه الحالة بين الابناء والديهم تخلق توترا داخل الأسرة ، ولكننا لا نعتقد أنه يفضى الى تصدع الأسرة تناما فى أغلب الحالات . واذا فالتركيز هنا فى دراسة

التفكك الأسرى يجب أن يكون على العلاقة بين الزوجين التي اذا
تصدت كان هذا نذيرا بانحلال الأسرة تماما • ومن أجل هذا نقول،
ان تفكك الأسرة يعتبر نوعا من التفكك الاجتماعى • (ومن مظاهر التفكك
الأسرى ما يلى:

١- الاختلال الذى يصيب دور الرجل أو المرأة وخاصة في
مجال التوقعات ومن العوامل التى تؤدى الى هذا الاختلال ، الهجر
والموت والطلاق •

٢- تتحل رابطة الزوجية أو تفكك الأسرة بسبب استقلال المرأة
الاقتصادي أو ضياع الحب أو القواعد القانونية المرنة • ولكن استقلال
المرأة الاقتصادي يصبح تدريجيا في كثير من المجتمعات أمرا عاديا يقبله
الرجال ، ولذلك تزداد نسب التفكك الأسرى بسبب التعاضد الزوجية •

٣- يؤدى عدم انجاب الاطفال الى احتمالات عديدة تؤدى الى
فصم عرى رابطة الزوجية • ولكن وجود الاطفال قد لا يمنع هذا
الانقسام • والمرأة في عدد من المجتمعات تعرف أن أنجاب الاطفال
يعتبر عملا وقائيا يمنع من تحلل الأسرة ، ولذلك تحرص على الانجاب
بكثرة حتى لو أدى الامر الى ارتباك الميزانية العادية للمنزل •

٤- قد تظل الأسرة متماسكة من الناحية الخارجية، على الرغم من
مظاهر عدم الانسجام والتعاضد ، وعلى الرغم من وجود مصادر
للاشباع الجنسي أو العاطفى خارج نطاق الأسرة كما هو الحال في
بعض المجتمعات الاوربية •

٥ - يتوقف قدر كبير من احتمالات تفكك الأسرة على مدى
التسامح ، ذلك لان الرجال والنساء يدخلون في علاقة الزواج وقد

تكونت أفكارهم واتجاهاتهم وأصبحت لهم خبرة نتيجة تجارب عديدة في الحياة ، ولهذا فنحن نتوقع أن تتطوى كل أسرة على أنواع متعددة من الصراع والاحباط والتوتر ، ولكن القدر المستطاع من التسامح عند الزوجين أو عند احدهما اذا لم يمارس بطريقة واعية فغيد ترداد التوترات وتفضى الى تفكك الاسرة .

٦ — يبدأ التفكك الاسرى اذا توقف التفاعل بين الزوجين وخاصة في المسائل التى تقتضى التنازل المتبادل . فالرجل مثلا يتحمل مسؤولية الاسرة أساسا من الناحية الاقتصادية في مقابل أن تعترف له المرأة بسلطة الرجل ، في المسائل ذات الاهمية البالغة مثل ميزانية الاسرة والمبادئ العامة في تربية الاطفال ولكن الخلافات التى تنشأ حول هذه المسائل تؤدي الى احداث فجوة تتسع ولا يمكن عبورها بسهولة .

٧ — تأخذ بعض المجتمعات اليوم بفكرة المساواة بين الرجل والمرأة خاصة فيما يتعلق بتربية الاطفال واصدار القرارات وأمور الترفيه ، والسبب في هذا ازدياد عمل المرأة واقبال النساء على التعليم والاعتراف التدريجى بالحقوق القانونية للمرأة المساوية لحقوق الرجل ولكن اندفاع لنساء المتشرع نحو الاستمساك بحقوقهن وممارستن لها بشئ من التحدى ، يؤدي في كثير من الاحيان الى رد فعل عند الرجال يتخذ صورة الاصرار على قبول الاتجاهات الذكورية في مواجهة المسائل وتأكيد سيادة الرجل التى لا تزال قوية في ثقافات المجتمعات . وما من شك أن زيادة التركيز على الادوار المتساوية بين الزوجين يؤدي تصدعات خطيرة في الوحدة الاسرية .

٨ — ما قد ينظر اليه على أنه « تقدم » وخاصة في مجال اعطاء النساء لحقوق المتساوية مع الرجال يعتبر من وجهة نظر أخرى نوعا من

التفكك الاجتماعي ، خصوصا اذا ظل البناء الاجتماعي قائما على نوع من التنظيم لا يتناسب مع تغير أدوار النساء في المجتمع .

٩ - مشاركة المرأة في ميزانية الأسرة أو تساويها في التعليم مع الرجل قد يؤدي الى أن تنظر الى زوجها نظرة مالة أو رغبة لانظره سيد أو مهيمن ، ولكن المبالغة في الاتجاه يؤدي الى تصدع الأسرة أو هروب الرجل حيث يستطيع أن يمارس السيادة أو يشعر بها حتى من الوجة النضارية .

١٠ - من أكثر أسباب تصدع الأسرة وضوحا . حيرة المرأة وقلقها ، لأنها تعرف ما تريد حقا . فهي تريد أن تتعلم وتحصل على أكبر الألقاب العلمية . وتريد أن تحتل أرفع المراكز . وفي نفس الوقت تريد أن تزوج وتتحب أطفال ، وأن يكون لها بيت مستقل . ولذلك تخط بين واجبين مختلفين ، العمل المهني : وبناء بيت ورعايته . وكلاهما يستغرق نشاط المرأة كل على حدة اذا أعطى العناية الكافية . ولذلك يكون انشغالها بالعلمين مؤديا الى عدم اتقانها لأى منهما .

علاقة تفكك الأسرة بتغير البناء الاجتماعي :

المجتمعات التي تتغير ببطء كالمجتمعات اليدوية أو البدائية أو القروية ، لا تتفكك فيها الأسرة بسرعة كما هو محتمل أن يحدث في المجتمعات سريعة التغير كالمجتمعات الحضرية والصناعية : ويرجع ذلك الى أن نمط الأسرة والعلاقات القرابية والوظائف التي تحدّد أدوار الاعضاء ومراكزهم يظل ثابتا الا من تغيرات طفيفة جدا لا تمتد الى طبيعة البناء الاسرى .

كما أن المجتمع الكبير من حيث بنائه لا يتغير أجزائه في علاقتها

بعضها مع الآخر الا بشكل طفيف أيضا . ويلاحظ أن دورة الحياة في المجتمعات قليلة التغير تتشابه على مدى أجيال عديدة ، ولهذا تصرف المرأة دورها وترضى به ويعرف الجيل الناشئ كل ما هو مطلوب منه ويقبل كل التوجيهات التي تصدر عن الكبار دون مناقشة في أغلب الأحيان . ومن المسائل التي تساعد على ذلك أن التراث الثقافي لا يطرأ عليه أى تعديل جوهرى فيما يتعلق بالقيم والأفكار والاتجاهات والمسموحات والمنوعات .

اذن يتضح من هذا أنه كما ظل البناء الاجتماعى والثقافة يؤدىان نفس الوظائف دون أدنى تغير جوهرى نتيجة لثبات الأبعاد وعلاقة الأجزاء ، ظلت الأسرة بدورها غير متغيرة ، ولا مجال هناك لتفكك خطير يصيب بناءها أو وظائفها ولكن التغير الاجتماعى والثقافى اذا تزايدت سرعته وكثافته ، فإن هذا يؤدى الى خلخالات تصيب البناء والوظيفة معا ، الأمر الذى يترتب عليه نشوء التوتر والصراع وظهور احتمالات التفكك الغديدة . ومن أبرز الامثلة على ذلك أن الأسرة التي كانت تعتمد فى تكاملها على تحديد واضح للأدوار فى ظل نسق قيمى معين تتفكك اذا حدث تعديل جوهرى فى هذه الأدوار نتيجة لاختلاف الأبعاد والمسئوليات وتغير النسق القيمى كما هو الحال فى الأسرة المصرية عندما زادت عوامل التغير الثقافى بانتشار التعليم ودخول المرأة ميدان العمل ، وعندما تحول المجتمع الرأسمالى الى النظام الاستراكى وتغير النسق القيمى والايديولوجى لبناء الأسرة ووظيفتها فى ظل النظام الجديد . ويظهر هذا التناقض فى الأدوار والمراكز والتوقعات فى الأسرة الحضرية على وجه خاص بآثار أن الأسرة الريفية لا تزال تمثل الأسرة التقليدية ومن أبرز الصعاب التى تواجهها الأسرة فى المدينة ما يلى :

١ - تعدد الأدوار . وخاصة فيما يتعلق بالمرأة عندما تعمل وتكون مسئولة عن بيت وعن رعاية أطفالها وتلبية مطالب الزوج . والصعوبة التي تنشأ في هذا المجال ترجع الى أن المرأة في الأسرة التقليدية كان منطابها أدوار محددة تقوم بها بكفاءة لم ولكنها اليوم في الأسرة المتوسطة مثلا تقوم بدور الأم والمشاركة في ميزانية الأسرة ، وفي الأسرة الأقل مستوى من حيث المعيشة قد تكون مسئولة مسئولة أكبر في معاونة الرجل اقتصاديا الى جانب مسئوليتها الأخرى . ولذا تنشأ هنا مشقات التكيف للأدوار المختلفة .

٢ - التبرم بالدور وخاصة اذا كان الأمر متعلقا بالمرأة . ذلك أن النساء بوجه عام يأخذن فرصا متساوية مع الرجال في التعليم وفي العمل وقد يصلون من خلال ذلك الى مراكز اجتماعية عالية . والمشكلة هنا أن محاولة اقناع المرأة بدورها الأساسي كأم وكربة منزل لا يقنعها على الإطلاق ، وتظل متبرمة بهذا الوضع كلما زاد روتين الحياة العائلية .

صراع الأدوار الذي يحدث عندما يقوم الرجل بمحاولات المرأة للحصول على دور يتناقض مع دوره أو مع توقعه لمسئوليتها في الأسرة . ويعترض الرجل أيضا بشدة على أى سلطة تحاول المرأة أن تمارسها في الوقت الذي يعتقد أنها جزء من سلطته التقليدية . والمعتقد أن الصراع الأدوار ينشأ غالبا حين تخرج المرأة الى ميدان العمل ، فعلى الرغم من أن الرجال قد يوافقون على ذلك . إلا أن مواقفهم تكون نظرية في أغلب الأحيان ، أما من حيث الواقع فيظل الرجل يقاوم بطرق متعددة حصول المرأة على مركز صاحب لدورها في العمل وخاصة اذا امتد هذا الى مناقشة حقوقه في لسيادة على الأسرة . وليس هناك شك أن الغالبية العظمى من الرجال يعتقدون أن الرجل أقدر من المرأة في العمل وفي

قيادة الاسرة ومن ثم خان مآلها الى المنزل رحمتها لا يمكن أن تمتد
أكثر من حدود المطبخ .

٤ - غموض دور المرأة قد يؤدي الى عدم استطاعة الرجال
التكيف مع مركزها الجديد في المجتمع ، خصوصا اذا عرفنا أن حقوق
الرجل كانت ولا تزال تساندها مقررات قانونية واجتماعية واقتصادية،
ولذلك كان توضيح دور المرأة ومركزها في المجتمع وتحديد وحث الرجال
على قبوله والتكيف معه أمرا حيويا في تجنب تفكك الأسرة ، ولكن
الممارسة العلمية لهذه التغيرات تواجه مصاعب عديدة وتشكل عقبة ضد
تكامل الاسرة .

ان تغير العلاقات البنائية في الأسرة الحديثة أدى الى تغيرات واسعة
المدى في وظائفها وكلما زاد التغير في هذه العلاقات كلما تضاءلت
الوظائف ، وأصبحت غير مقنعة للرجل أو المرأة بالاستمرار في العلاقة
الزوجية ، خاصة اذا كانت ظروف المجتمع الحضري تيسر اشباع
الحلجات الأساسية التي تجعل من الأسرة وحدة ضرورية داخل المجتمع
ولعل هذا هو السر في تزايد نسبة الطلاق في المجتمعات الحضرية
والصناعية . كما أن امكانية الطلاق وسهولة اجراءاته في ضوء عدم
وجود ضبط اجتماعي كاف يؤدي أيضا الى نفس النتيجة .

عوامل التوتر الاسرى :

من الخطأ القول بأن الثورة الصناعية وما تمحض عنها من نتائج
بعيدة المدى في البناء الاجتماعي للمجتمعات ، كان سببا مباشرا لتفكك
الاسرة أو لظهور علامات التماسك في الحياة الزوجية . ففي كل مراحل
التاريخ ثبت أن هناك أسرا غير سعيدة وثبت أيضا الروابط الاسرية

كانت تتفكك لأسباب متعددة وكل ما في الأمر أن النظم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والخلقية المتغيرة سهلت أو عجلت بالتفكك الأسري وانفصال الروابط الزوجية وعلى الرغم من أن الزواج يعتبر مدسدا لمرکز قانوني ثابت، إلا أنه من ناحية أخرى علاقة شخصية خالصة تصبح فيها رغبات الزوجين وآمالهما واتجاهاتهما أكثر أهمية من البناء النظامي ذاته ومن أجل هذا كانت طبيعة التوترات والطريقة التي تسهم بها في عملية التفكك بالنسبة للأسرة مسألة على أعظم جانب من الأهمية .

ويؤكد عدد من الباحثين في شئون الأسرة أن العملية التفككية في مجال الزواج تأخذ شكل صراع مستمر في الاتجاهات تؤدي إلى وهن الروابط التي تصل الزوجين ، والتوترات التي تنشأ نتيجة لذلك لها عدة خصائص على النحو التالي :

١ - اختفاء الأهداف المشتركة بين الزوجين وكذلك الاهتمامات المتبادلة ، وتصبح النزاعات والأهداف الفردية أكثر أهمية وأكثر إلحاحا .
ننظر من الأهداف الأسرية .

٢ - تبدأ المجهودات التعاونية لإقامة الأسرة والحفاظ عليها في التلاشي تدريجيا .

٣ - يبدأ الزوج والزوجة في عمليات انسحابية متعددة وخاصة في مجال الخدمات المتبادلة سواء في داخل الوحدة الأسرية أو خارجها .

٤ - يظهر التناقض في مجال العلاقات الشخصية المتبادلة ، أو بمعنى آخر لا يكون هناك انساق في الرغبات وتزداد غرض الاصطدام .

٥ - يتغير شكل وموضوع التفاعل بين الزوجين وبين الجماعات الأخرى سواء كانوا جيرانا أو تنظيمات ثقافية أخرى .

٦ - تتعارض الاتجاهات العاطفية للزوجين أو تتخذ طابعا عدوانيا . وفي بعض الأحيان تظهر اللامبالاة فتتخذ العلاقات الزوجية طابعا سطحيًا .

هذه الخصائص تشير الى أن عوامل التوتر الأسرى يمكن أن ترتد الى أسباب شخصية وإلى أسباب اجتماعية : مع ملاحظة أن هذا لتوتر لا يمكن أن ينشأ ببساطة نتيجة لعامل واحد بعينه . إذ أنه من الثابت نتيجة لدراسات عديدة أن تفكك الأسرة يتخذ الطابع التدريجي ويكون مدكوما بعدة عوامل متداخلة يصعب في بعض الأحيان أن نفصلها أحدها عن الآخر . ومع ذلك يمكن أن نشير هنا الى عدد من هذه العوامل على النحو التالي :

١ - العوامل المزاجية وهي التي ترجع الى ارتباط مجموعة من الصفات الوراثية التي تحدد ردود الفعل الانفعالية والعاطفية عند الفرد . وفي هذا المجال يضيف الناس أصنافا عديدة :

١ (أولئك الذين يظهرون اتجاهات انطوائية أو انبساطية .

ب (وكذلك الذين يدركون الأشياء على أساس الرجوع الى حواسهم أو الى نوع من الالهام .

ج (وكذلك الذين يبنون أحكامهم على التفكير المنطقي أو اعتمادا على مشاعرهم .

ولعل الصراع الذي يحدث نتيجة لاختلاف العوامل المزاجية أو

تشابهها على النحو السابق يعتبر من بين أنواع الصراع التي تؤدي إلى التوتر الدائم وقد لا تفضي في كل الحالات إلى التفكك الكامل للأسرة . ومثال ذلك أن الرجل الذي لديه نزعات السيطرة إذا تزوج من امرأة لها نفس النزعات . يمكن أن يحدث بينهما نزاع مستمر : إلا أن ظروف الحياة الأسرية والتأثيرات العديدة التي تتأثر بها من الخارج إلى جانب المسؤوليات المتزايدة تضع حدا للتصادم .

٢ - القيم الاجتماعية وهي مجموع الصفات المرغوبة عند الزوجين قد لا تكون متماثلة ومن ثم ينشأ الصراع والتوتر الذي قد يفضي إلى التفكك . ذلك لأن القيم تحدد أنماط السلوك أو تكون أهدافا له في كثير من الأحيان . ولهذا نتوقع أن يكون اختلاف العقيدة الدينية أو السياسية مسببا لعدد من التوترات يمكن أن تؤدي إلى 'فحلال' الأسرة ما لم يتوفر للزوجين أو لاحدهما طاقة ايجابية على التكيف .

٣ - الأنماط السلوكية وهي التي تعبر عن الاستجابات المكتسبة عن طريق الفرد في وضع اجتماعي خاص وهي بهذه الصورة يمكن أن تتعدل أو تتغير ومن الملاحظ الأنماط السلوكية عند الزواج تكون قد استقرت بصورة معينة ويصعب تغييرها بعد ذلك ويلاحظ الباحثون في شؤون الأسرة أن التوترات الزوجية بسبب الأنماط السلوكية المتعارضة عند الزوجين تصل إلى درجة خطيرة خاصة إذا تعلقت بمسائل كالأخلاق الاجتماعية والنظافة وطرق تربية الأطفال وطرق اتخاذ القرارات ومعاملة الآخرين . وما من شك أن الأفراد يختلفون في أنماطهم السلوكية حسب تجاربهم في أسرهم فبعض الأسر يكون الأب فيها صاحب الكلمة النهائية وفي البعض الآخر تكون الكلمة للام وهذا لا ينفي وجود نوع ثالث تكون مسئولية الأسرة فيها قسمة مشتركة بين

الأب والأم • ويميل بعض الباحثين الى القول بأن الانماط السلوكية للرجل أو المرأة ترجع للخبرة الاولى في أسرة كل منهما الخاصة ويظهر هذا واضحا في العلاقات الزوجية •

٤ - التوترات التي ترجع الى الفشل في تحقيق العواطف التي كانت متصورة قبل الزواج • فمن المعروف أن الحب أصبح أساسا يترادف أهميته كسبب هام للزواج في مجتمعات اليوم ولذلك عندما يخفت صوت الحب وتقل حرارته تدريجيا يكون هذا سببا مباشرا في نشوء المشاكل بين الزوجين ومن المعروف أيضا أن النزعات الرومانتيكية تردهر في ظل ظروف غريبة من أهمها الكبت الجنسي الذي اذا وجد طريقة الى الاشباع يمكن أن يؤدي هذا الى الاختفاء التدريجي للحب الرومانتيكي • ويميل بعض الباحثين الى القول أن كثيرا من الزوجات يشعرن بالسعادة اذا كانت العلاقة الجنسية ترمز لديهن عن عمق العلاقة بينهما وبين أزواجهن ومن أجل ذلك اذا اقترن التعمود بانخفاض درجة حرارة الحب بين الزوجين مع تراخ في العلاقات الجنسية فان هذا يؤدي بطبيعة الحال الى التبرم بالحياة الزوجية •

٥ - استقلال المرأة الاقتصادي وما قد يصحبه من عدم وضوح لدورها كزوجة وكأم وخاصة اذا حاولت أن تمارس حقوقا تتعارض مع واجباتها الأساسية في الأسرة فيشعر الرجل تدريجيا بأن الوحدة الاسرية قد بدأت تفقد مقوماتها الاساسية وبالتالي تبدأ في الظهور بعض النقاط الخلاعية التي اذا استمرت فترة طويلة دون أن يتكيف أحد الزوجين لاتجاهلت الآخر يصبح النزاع أمرا لا مفر منه •

الطلاق :

هناك قول شائع أن الأسرة في هذه الايام تتعرض لآثرات وتصدعات

متعددة نتيجة لتغيرات الاجتماعية، ولثقافته التي يعتبرها البعض شديدة انعطافاً على نظم الأسرة الحديثة ويحمل هذا القول معان متعددة منها، أن المجتمعات القديمة لم تخبر أسرها : الأزمات والتصدعات أو أن الحياة الحديثة في المجتمعات الحضرية لا تعمل على تكامل الأسرة وتماسكها أو أن عوامل التكنولوجيا الحديثة قد قللت من أهمية البحث وصرفت لرجال والنساء معا عن الاهتمام به .

ولكن الأبحاث المتعددة عن الأسرة في المجتمعات البدائية والقديمة أثبتت أن الأسرة شأنها شأن أى نظام اجتماعي آخر واجهت الأزمات والتصدعات وعرفت الضلاق الذي يعتبر أكبر ضربة توجه الى هذا النظام ، ومع ذلك نلاحظ زياد نسب الطلاق في مجتمعات اليوم بصورة لم تكن مألوفة في أى وقت مضى حتى في تلك المجتمعات التي تدرم لطلاق دينيا . وقد أجمع الباحثون على أن من أهم أسباب الطلاق ما يلي :

١ - عدم التوافق الجنسي بين الزوجين يؤدي الى ازدياد درجة الخلافات ووصولها الى نقطة يصعب معها التوفيق ، ويصبح لا مناص من حل رابطة الزواج .

٢ - الحب الرومانتيكي الذي يسبق الزواج والذي يشترط الوقوع فيه عدد كبير من الشباب كشرط جوهري للزواج . ومن المعروف أن كثيرا من المحبين لا يخططون لمستقبل علاقاتهم تخطيطا واقعيا وعندما يصطدمون بضرورات الحياة ومشقاتها يصعب عليهم التكيف ويدركون أنهم قد خططوا لمستقبلهم على أساس غير سليم .

٣ - اختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي قد يكون

عاملاً ههما فى المدى القصير أو الطويل فى حى رابطته الزوجية لأن مصدر
وهى جماعة تقوم على التعاون المتبادل لا تستمر صويلاً فى لقاء مع
وجود فوارق يحسها الزوجين باستمرار .

٤ - وهناك أسباب أقل أهمية مثل الخيانة الزوجية وانخفاض
المستوى الاقتصادي والمرض والعقم وغير ذلك من الأسباب التى لا
تعجل بقرار الطلاق فى بعض الحالات

ويجب أن نلاحظ هنا أن المجتمعات المختلفة لا تتماثل فيها أسباب
الطلاق . بل أن المجتمع الواحد قد تظهر فيه اختلافات فى هذا المجال
بين أقسامه المختلفة . وعلى كل حال غاننا نستطيع أن نقول أن العوامل
السابقة تعتبر من قبيل العوامل الدائمة ، أما غلبة عامل على آخر
فأمر متحل بعوامل اجتماعية وثقافية خاصة .

وإذا كان الطلاق هو التصرف القانونى الذى يعبر عن انتهاء رابطة
الزواج ، فإن هناك أنواعاً متعددة من السلوك تشير الى توقف هذه
الرابطه مثل الهجر والانفصال التى يحتمل أن تعود بعدهما رابطته
الزواج مرة أخرى إذا استطاع الزوجان خلال ابتعادهما أحدهما عن
الآخر أن يقدرا مسؤوليتهما الاجتماعية إزاء الأسرة .

ويلاحظ أن نسب الطلاق تزداد عند الأسر قليلة الاطفال بينما تقل
فى الاسر الكثيرة الاطفال ، ولذلك تميل المرأة فى بعض المجتمعات الى
انجاب الاطفال بسرعة وبكثرة لصرف الرجل نهائياً عن التفكير فى
الطلاق . كما أن الزوجة قد تسعى تدبير أمور المنزل فى بعض الأحيان
لستتصرف ميزانية زوجها حتى لا يحقق فائضا من المال يستخدمه فى
قضاء وقت الفراغ بعيداً عنها أو يتمكن من الزواج بأخرى .

ان تصدع الأسرة يعتبر في نظر كثير من الباحثين سببا هاما في انحراف الأحداث وفي السلوك الاجرامى عامة . وفي عدد من مشاكل سوء التكيف والتوافق والمرض النفسى الذى يتعرض له الأفراد في حياتهم أو في تفاعلهم مع أعضاء المجتمع الآخرين .

التوافق الزوجى :

يقول جورج لندبرج اننا نستطيع أن نصل الى عدد من التعميمات. نتيجة للدراسات التى أجريت عن الطلاق والسعادة الزوجية والتبرم بالحياة الزوجية التى تحدد اتجاهات التوافق وعوامله في الزواج والأسرة وهى كما يلى :

١ — الطفل الذى ينشأ في بيت سعيد وفي جو عائلى مريح ينجح في حياته الزوجية ويكون سعيدا بها : أو بمعنى آخر : الآباء السعداء يخرجون أطفالا يكونون سعداء عندما يتزوجون .

٢ — عندما تتم العلاقة الجنسية مصحوبة بالاشباع والحب تكون أساسا هاما في الحالات القوية التى تربط الزوجين وتؤدي الى علاقة دائمة وثابتة .

٣ — ليست هناك علاقة وثيقة بين وجود الاطفال أو عدم وجودهم أو عددهم وبين السعادة الزوجية .

٤ — يرتبط التوافق الزوجى بسمات الشخصية مثل الاستعداد للتخلي عن موقف التصدى في المناقشة والصبر عند الاستشارة أو القدرة على تجنب قهر الآخرين واذلالهم .

٥ - ترتبط القدرة على الاخذ والعطاء في المسائل العاطفية بالسعادة الزوجية .

٦ - كلما كان الانسان سعيدا في زواجه كان أكثر حبا للناس ، ذلك أن أولئك الذين يستمعون بصدبة الغير هم من أكثر الناس غرصة في النجاح في حياة الزوجية .

٧ - يرتبط النجاح في الزواج بمدى تقدير الفرد لمسائل الدين والقيم الرغيفة ، ذلك أنه كلما كان الانسان شديدا الحرص على أداء لواجب مؤمنا بالقيم الانسانية كانت الفرصة أمامه كبيرة لأن يسعد في حياته الزوجية ، والزواج الناجح هو الذى يجمع الزوجين عن طريق الحب والصداقة ، لأن ارتباط هاتين العاطفتين يؤدي إلى حسن التفاهم والتقاء الاهتمامات وتبادل الاحترام والمساواة في تقدير أمور الأسرة الذى يؤدي إلى نجاح الزواج .

٨ - تقدير الزوجة لجهود زوجها في توفير الاستقرار والأمن الاقتصادي للأسرة إلى جانب تقدير الزوج لعمل الزوجة للمنزل يرتبط ارتباطا قويا بالسعادة الزوجية .

٩ - لا يرتبط نجاح المرأة في عملها اذا كانت عاملة أو موظفة بالسعادة أو الشقاء في الزواج .

١٠ - تستطيع المطلقات أن تتوافق عند الزواج الثانى ، وتدل البيانات التى جمعها الباحثون أنهن يستطعن أن يكن سعداء كما لو كن متزوجات لأول مرة .

الفصل العاشر

مسألة البيروقراطية

البيروقراطية باعتبارها نظاما لتوزيع السلطات والمسئوليات لمواجهة التنظيمات السياسية أو الاقتصادية أو الدينية . وباعتبارها تتطوى على تسلسل للجهات المعنية بأصدار القرارات وتنفيذها ، قديمة من حيث الموضوع ؛ وان كانت حديثة من حيث الاصلاح والمعالجة العلمية . المعنى أعتقد أن التنظيم البيروقراطى ظهر مع ظهور الحضارات الاولى تعددت وجود نشاطه فانه ينحوى على تحديد واضح للدوار المختلفة للأشخاص الذين يناط بهم العمل من أجل بلوغ هذه الأهداف ؛ وبهذا المعنى أعتقد أن التنظيم البيروقراطى ظهر مع ظهور الحضارات الأولى فى تاريخ الانسان وعلى الأخص فى مصر والهند والصين ؛ ذلك أن إشراف الدولة على الزراعة والمشروعات العامة وتحصيل الضرائب وتنظيم قوات الشرطة والجيش أدى الى الحاجة الى انشاء سلطات محلية ومركزية ترتبط جميعا بسلسلة من القوانين واللوائح والاجراءات التى تنظم عملية انجاز العمل لضبطه والوصول الى تنفيذ القرارات بصورة السياسة المرسومة للنظام .

ومن أجل هذا تعتبر البيروقراطية : مصاحبة لنشوء الدولة ومتطورة مع تحولها ونموها ومتشعبة بتشعب وجوه النشاط المختلفة التى تقوم بها ؛ ومعنى هذا أننا ننتظر أن يكون لكل دولة جهازها البيروقراطى ؛ كما يمكن أن يكون لكل جهة مشرفة على كل نشاط على حدة جهازها

البيروقراطية أيضاً ، وقد تشتمت مسألة البيروقراطية وأصبحت موضع الملاحظة منذ الثورة الصناعية ، ونقلاب المجتمعات من الطابع الزراعى إلى الطابع الصناعى وما صاحب ذلك من ضرورة أعداد النظر فى التنظيمات البيروقراطية التى كانت تناسب المجتمعات الزراعية التى كان لها وضع طبقي خاص ، ولها نواح محدودة من النشاط فى المجالات الدينية والسياسية والاجتماعية ، كما أن نشوء النظام لرأسمالى وما صاحبه من اتساع نطاق نشاط المشروعات الفردية أدى إلى نشوء الحاجة إلى تنظيمات بيروقراطية تناسب هذه المشروعات . لهذا نظام خاص قد يشابه أو قد يختلف فى بعض الأحيان التنظيم البيروقراطى للدولة نفسها . ومن أهم ما تميزت به البيروقراطية مسألتان :

الأولى : اتجاه التنظيم البيروقراطى إلى تثبيت نسب ووقوفه فى وجه كل تغير يحدث فى المجتمع . بمعنى أنه يفقد مرونته على التوافق أو التكيف مع كل تعديل جوهري يحسب الطابع 'نعام البناء الاجتماعى ووظائفه الأساسية ' .

الثانية : الطابع غير الشخصى الذى يصطبغ به هذا التنظيم . بمعنى أن العاملين فى التنظيم البيروقراطى ينفذون القوانين واللوائح ويطبقون اجراءاتها دون عاصفة أو دون لنظر إلى الأخطار التى يمكن أن تترتب على مثل هذا التنفيذ . ويتربط على ذلك أن تصبح لقاعدة البيروقراطية فى العمل أهم من الشخص الذى يتعامل معها أو تلحقه تأثيراتها أو نتائجها .

ومن المؤلف أن يشار إلى التنظيم البيروقراطى باعتباره عقبة تتفاد أمام وصول التغيير الاجتماعى إلى أبعاده ، أو كعمق أمام بلوغ التخطيط النتائج الأساسية التى رسمت الخطة لبلوغها . ذلك لأن التنظيم

لبيروقراطي عندما يستمر غيرة صوبه من الزمان يتشعب الى درجه كبيرة فيتخلل كل نواحي النشاط الانساني ، ولذلك يصعب تغييره دفعة واحدة أو القضاء عليه بسهولة ولذلك يظل يمارس نوعا من التأثير الفعال على أية تنظيمات جديدة لا تستقيم مع مبادئها الاساسية ، ويكون من الملائم في هذه الحالة تغيير طبيعة التوجيه البيروقراطي لأماكن تغيير العلاقات التي كانت قائمة في ظل البناء الاجتماعي القديم . ومعنى ذلك أن التنظيم البيروقراطي يرسم أبعادا معينة للعلاقات الادارية والاجتماعية معا ، ويعطى طابعا خاصا للطريقة التي تتخذ على أساسها القرارات والتي تنفذ في ضوءها ولذلك يجد قادة النظام الجديد أن التنظيم للبيروقراطي الذي كان ملائما للنظام القديم الذي قضى عليه وتغير كلية يقف حائلا دون وصولهم الى أحداث التغيرات الجذرية في طبيعة نواحي النشاط المختلفة . والسؤال الذي يجب أن نسأله هنا : هل البيروقراطية بالمفهوم الذي تحدثنا عنه من قبل تعتبر شرا لا بد من القضاء عليه أم أن التنظيم البيروقراطي يجب أن يكون من المرونة بحيث يمكن أن يخدم الطابع المتجدد للنظام الذي يختلف كلية عن الطابع الذي ونسح من أجله هذا التنظيم البيروقراطي القديم ؟ وهل إذ استطاع النظام الجديد أن يخلق تنظيما بيروقراطيا مناسبا له ، أم يمكن والحال على هذا النحو أن يكون التنظيم البيروقراطي في حد ذاته صالحا ؟

معنى هذا أننا نقول ، أن الخصائص التي وصفها الباحثون ملازمة للتنظيم البيروقراطي ليست بالضرورة شيئا لا يمكن تغييره حتى لو افترضنا التغيير عمليات واسعة المدى وخاصة فيما يتعلق بفلسفة الإدارة وعملية تغير أبعاد السلطات . وما يترتب عليها من علاقات اجتماعية جديدة .

البيروقراطية ومراكز القوة :

البيروقراطية تعبر عن ممارسة الدولة النظام عن طريق أجهزه تخضع في نهاية الأمر لسلطات مركزية تحدد لها الدولة وهي لهذا تتميز بما يلي :

١ - تميل البيروقراطية في الدولة الحديثة الى أن تعمل كجهاز قائم بذاته يتكون من مجموعة من الموظفين المتخصصين الذين بمرور الأيام يصبحون منفصلين أثناء ممارستهم لعملهم عن عواطفهم الشخصية وعن آرائهم •

وربما كانت هذه الخاصية هي التي تعطل تنفيذ القرارات أو تجمدها وخاصة في المجتمعات الاشتراكية التي لا يكون فيها رأى المواطن منفصل عن اتجاه رأى الدولة العام، وخاصة عندما تكون مصلحة الدولة هي مصلحة كل فرد ينتفع بها ويدافع عنها ويحميها أن يعم الخير العام في النهاية ويتصل اتصالا مباشرا بجيشه الحاضر •

٢ - تقرر السياسة العامة التي يسير وفقها الجهاز البيروقراطي بواسطة سلطات تقف في قمة القوة ، وهي في العادة تكون السلطات المسؤولة مباشرة من هذا الجهاز ، وهذا يرجع في واقع الامر الى طبيعة التنظيم السياسي الاقتصادي في الدول الرأسمالية ، ولكن اذا كان رسم السياسة العامة مسألة لا يستقل بها مجموعة من الناس بل هي قسمة مشتركة بين جميع المواطنين ، فان الصورة العامة للسياسة التي يسير وفقها الجهاز البيروقراطي لابد أن تتغير تغيرا كليا في هذه الحالة •

كما أن اعتراف الدولة بأهمية التخطيط باعتباره القاعدة الأساسية

نعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، يجعل أمر رسم السياسة العامة للخطة مسألة لا يمكن أن توضع في يد جماعة تجلس في مراكز القوة فتعبر عن مصالحها وعن اهتماماتها وتقف معوقا أمام رغبات الجماهير ومطالبهم فيما يتعلق بأهداف المجتمع ومبادئه العليا .

٣ - يقوم العمود الفقري للبيروقراطية على السلطة الادارية ومع ذلك ينتهي أمر الجهاز البيروقراطي الى أن تصبح الموجه للشرع والتنفيذ معا ، فمن المعروف أن السلطة التنفيذية في المجتمع أو في الدولة ، تكون في يد الحكومة ويشرف على تخطيطها وتنفيذها الجهاز البيروقراطي ، أما السلطة التشريعية فهي غالبا ما تكون في يد المجالس الشعبية ، ومعنى ذلك أن البيروقراطية يمكن أن تعدل من اتجاهها نتيجة لتشريعات تصدرها هذه المجالس ، ولكن الواقع أن المشرع يقنع في كثير من الأحيان غريسة للتوجيه البيروقراطي ذاته ، فلا تصدر تشريعات إلا اذا كانت صالحة من وجهة نظر القائمين على أمر التنظيم البيروقراطي ، ولكن في المجتمعات الاشتراكية كمجتمعنا فإن الدولة فيها تعترف صراحة بأن المجالس الشعبية والتنظيمات النيابية لها الرقابة لأنها صاحبة المصلحة الحقيقية ومن الممكن أن تنقذ التنظيم البيروقراطي وأن تأمر بتعديله ليناسب الترتيب الجديد لأجزاء البناء الاجتماعي وطبيعة علاقات العمل الجديدة التي لم يميزها بعد التنظيم البيروقراطي لتقديم أو يتعدل ليستجيب لها .

ومن المساويء التي تترتب على جهود التنظيم البيروقراطي اعتماده المطلق في الدول الرأسمالية على خبرة الفنيين الذين يطورون أساليبهم في الادارة بصورة تجعل أمر الاستغناء عنهم أمرا صعبا للغاية ، ولذلك يتحول التنظيم البيروقراطي الى جهاز احتكاري ، وإذا وصل التنظيم

الى هذه الدرجة فانه يصبح عقبة كبرى وصوتا يلعب ظهر أى ثورة
يمكن أن تظهور للمطالبة بتغيير علاقات الانتاج أو بتغيير أبعاد أجزاء
البناء الاجتماعى ، وبمعنى آخر تصبح البيروقراطية فى الدولة الحديثة
لرأسمالية عملية احتكار للمهارات المختلفة وعملية احتكار أيضا لمراكز
القوة ، ولعل هذا هو السبب الذى من أجله نحكم على التنظيم
البيروقراطى الذى لا زال سائدا فى مجتمعنا على أنه معوق بل وهادم
فى بعض الأحيان للإنجازات الثورية التى تحدث فى مجالات العمل
والإنتاج وتذويب الفوارق بين الطبقات .

هل يمكن القضاء على البيروقراطية :

من الواضح أنه كلما زادت نسبة التعقيدات فى الاجراءات
الإدارية ، تهيأت الفرصة لقاعدة وتربة خصبة لقيام البيروقراطية ،
ولهذا ينسب بعض الباحثين قيام البيروقراطية الى تعدد الأعمال
وتشابكها ولنى اتخاذها مظهرا يتعدى حدود العلاقات الانسانية التى
يجب أن تقوم بين أفراد المجتمع . ولذلك يقال أيضا أنه كلما بنيت
علاقات الإنتاج والعمل والخدمات على أسس غير شخصية وتنظيمات
لا تضع فى اعتبارها مطالب الجماهير ، فإن البيروقراطية الجامدة تصبح
نتيجة منطقية لا مفر منها . ولذلك يمكن القضاء على البيروقراطية
الا إذا قضينا على أسباب جمودها وخاصة تلك الأسباب التى قد تؤدي
الى التعقيد . ومع أن هذا التعقيد يعتبر فى رأينا أهم سبب فى قيام
البيروقراطية . الا أن هناك أسباب إدارية ونظامية عديدة تساعد على
قيامها . منها :

١ - الحجم : ومعناه هنا أن كل منظمة إذا اتسع نطاقها أكثر
من اللازم وتشعبت فروعها دون تخطيط واضح ودون توزيع نهائى

للسلطات ودون مرونة كافية في تطبيق التخطيط ظهرت الاتجاهات
البيروقراطية المعوقة •

٢ - التنظيم : ومعناه هنا أنه كلما زاد خلق التنظيمات الفرعية
داخل التنظيم الكبير ، وكلما زاد عدد المنفذين للقرارات دون تصديق
واضح للمسئوليات كان هذا مشجعا لظهور الأساليب البيروقراطية
المعوقة •

٣ - القواعد والاجراءات : اذا زادت عن الحد المطلوب لضمان
تنفيذ القرارات فانها تصبح معوقا وتمعطى مخرجا للتعطيل وللتفسير
الخاصي ، والتجمود في كثير من الأحيان •

٤ - ضعف الرقابة الشعبية : ومعناها أن التأكيد على انعزالية
التنظيم أو المؤسسة عن الجماهير أو العاملين فيها خصوصا اذا كان
مدنما أو مؤسسة انتاجية يؤدي الى التناقض بين التنظيم وبين
مداخل العاملين فيه أو المتصلين به ويظهر ذلك في كل حالة يحدث فيها
الفرد لأمر ما بأى جزء من اجزاء التنظيم صغرت أم كبرت •

٥ - الأقدمية : ومعناها هنا أن الأخذ بنظام للأقدمية يتناسب
طرديا مع زيادة المسؤولية ، يؤدي الى كبت عوامل الخلق والابتكار
وتدعيم عوامل الجمود ، وخاصة اذا كان العاملون في التنظيم متباينين
تباينا كبيرا من حيث المؤهلات العلمية أو الخبرة الفنية أو الاجور •
ذلك أن التطلع من الأصغر لاحتلال مراكز قيادية في التنظيم تجعله
يتفانى في العقلية البيروقراطية ليرضى عنه الرؤساء وليصفونه بالطاعة
والانتظام التي هي من علائم الرضا البيروقراطى •

ان مجتمعنا الذى يقوم اليوم على وضع الانتاج الكبير في يد

الدولة لمصلحة العالمين وجمهور المواطنين وتذويب الفوارق بين الطبقات ووضع التنظيمات الشعبية فوق التنظيمات الإدارية والأجهزة التنفيذية يتطلب تنظيماً آخر للمسؤوليات و طريقة إصدار القرارات وتنفيذها في المجتمع لنقضى على الأبعاد التي خلفتها البيروقراطية القديمة ولنقضى في نفس الوقت على كل مظاهر لتعقيد في عدد من الحالات التي تقف في وجه التطبيق الاشتراكي في كل نواحي حياتنا.

الجوانب السلبية والايجابية في البيروقراطية :

وضح مما سبق أن البيروقراطية تميل كجهاز إلى الجمود . ويصبح من العسير تحويلها من الاستاتيكية إلى الدينامية لتقابل مطالب التعبير الاجتماعي أو تواجه التعديلات الواسعة المدى التي تحدث في البناء الاجتماعي وما يترتب عليه من علاقات اجتماعية جديدة ترسم أبعاداً جديدة أيضاً لأدوار الأفراد ومراكزهم في المجتمع . ومن أجل هذا تعرضت البيروقراطية لأقصى أنواع الهجوم في الدول الاشتراكية التي اقامت نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على أسس مغايرة تماماً لما هو معروف في الدول الرأسمالية . ان البيروقراطية التي يرى بعض الباحثين في الغرب أنها تصبح معوقاً ومعوقاً لانجاز الاعمال في بعض الاحيان ، تصبح بصورتها الحالية معارضة لفعالية التخطيط ومطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وما من شك أن البيروقراطية عامة تساعد على ما يلي :

١ - استمرار العمل وأحكام روابطه وخاصة اذا قامت على أسس علمية .

٢ - خلق مراكز متدرجة للقوة وما يترتب على ذلك من تقسيم للجماعات بحسب مراكزهم وأدوارهم في البناء البيروقراطي ، ومثل

هذا التقسيم يعتبر نوعاً من التخصص ، يكون ضرورياً في بعض الأحيان في إنشاء المشروعات ومتابعتها .

٣ — الاجراءات البيروقراطية تدسم الجدل وتمنع التميع ،
وذلك تكون وسيلة لتدعيم الملكية العامة وحسن ادارة الاعمال .

٤ — وثوق الفرد الكامل في الاعمال التي يقوم بها ، الامر الذي
يؤدي الى التطابق وغيم العلاقة المتبادلة بين الاهداف المختلفة وطرق
الوصول اليها .

٥ — وضوح المسؤولية وخاصة اذا لم تتعدد مراكزها وتتعدد .
لان التمتع والتدخل يؤدي الى تميع المسؤولية واغلات المشرفين على
التنفيذ من مراكز عليا من المسائلة والقاء اللوم على البيروقراطيين
المصار .

ولكن هذه المحاسن وان كانت تعتبر مبادئ عامة في الادارة
السليمة للاعمال : الا أن زيادة اتساع البناء البيروقراطي وتراكم
الاجراءات والناوئح والقرارات يؤدي الى فقدان هذا البناء لتفاعليته،
ويظهر ذلك بوضوح في عجز البيروقراطية عن مسايرة التغير أو التعبير
عن نتائج ومقاومة كل تجديد باعتباره مهددا للمصالح الخاصة وداعيا
الى المرونة العقلية والسلوكية التي يكون البيروقراطيون غير مستعدين
لها في كثير من الاحيان ويظهر ذلك مما يلي :

١ — وجود أعداد متزايدة من الموظفين في البناء البيروقراطي
يقومون بأعمال تافهة أو لا يدرون عن أهميتها شيئا وخلصه اذا لم
يخضروا بها أو يدربوا عليها .

٢ - انعدام الروح المعنوية (المهنية) فيغدق الموظف ايمانه بالعمل وخاصة اذا سدت أمامه منافذ الترقية أو تأخر فيها كثيرا ، أو اذا قام البناء البيروقراطي على أساس لترقية عن طريق الأقدمية بغض النظر عن الكفاءة والمرونة .

ويعتقد عدد كبير من الموظفين بالتجربة أن مرونتهم أو كفاءتهم تصبح بعد حين عنملا مدمرا ومعوقا أمامهم .

٣ - عدم وجود أكثر من فريق واحدة لأنباز الاعمال تؤدي الى السلبية وضرب المصادر لخلاقة للاجتهد و الابتكار .

٤ - جمود قيادة البناء البيروقراطي العليا وانتمائها الى طبقة معينة في المجتمع فتتقلب الى حارسة لحالحها على حساب مصالح الجماهير المناضلة .

٥ - وقوع البيروقراطيين غريسة للنزعات الانحرافية كالرغبة في اكبارهم والتقرب منهم واعسهم الدائم بأنهم يؤدون خدمات خاصة للأفراد ، كأن عملهم ليس واجبا يجب أن يؤدي على أحسن وجه . وقد يفتح هذا الاتجاه الباب الى الفساد والمحسوبية والرشوة .

عوامل بناء لتغيير البناء البيروقراطي :

يجب أن نعرف هنا أن تغيير البناء البيروقراطي مسألة صعبة للغاية ولا يمكن أن تتم دفعة واحدة ، كما أنه يجب أن تتوفر لهذا التغيير مقومات عديدة خارج البناء ذاته : ليمكن للبناء الجديد أن يعمل ولا تكون هناك فرصة لمودته للسير في نفس الطريق القديم ومن بين العوامل والاجراءات التي يمكن اتخاذها ما يلي :

١ - استمرار تدعيم الرقابة الشعبية على الأجهزة الادارية والتنفيذية، ولكن المطلوب رسم طريق وتحديد الرقابة واجراءاتها حتى لا تنقلب الرقابة الى معوق أو مبلبل للأفكار ، وحتى لا تزرع الخوف والسلبية عند الموظفين .

٢ - استمرار التبصير بأهداف الدولة العليا وتحديد الحقوق والواجبات تحديداً واضحاً باعتبار أن جميع المواطنين بلا استثناء لهم مصلحة مباشرة في زيادة الانتاج وحسن الادارة .

٣ - الأخذ ببعض المبادئ التي تكافئ الموظف المجدد لسطه والتي تشجعه على الابتكار واستمرار بذل الجهد لبناء وعدم التعرض للجمود .

٤ - ضرورة نشر الوعي التخطيطي عند كافة العاملين في الأجهزة الادارية والتنفيذية المختلفة ، ليتبين كل منهم دوره ومركزه في العملية التخطيطية ، وفي نجاح الخطة وبلوغها أهدافها العليا وخاصة رفاهية المواطن .

٥ - تقصير الاجراءات والتقليل من القرارات واللوائح ونجميتها الى جانب وضوحها . وتحديد أكثر من طريقة للتنفيذ ليمكن للعمل أن يسير في مرونة .

٦ - الحد من ارتفاع الهرم الوظيفي حتى يمكن لقمة النظام البيروقراطي أن تكون على صلة مباشرة ما أمكن ذلك بالقواعد وحتى تمنع فقدان الصلة التي تضيق معالم المسؤولية الى التباطؤ والجمود .

٧ - الأخذ بنظام التجريب البنائي : وذلك بترتيب العمل الإداري والتنفيذي في قطاعاته المختلفة والبدء بتجربة البناء الجديد المفتوح للاستفادة من الأخطاء ثم نقله مع تصحيحه من قطاع الى آخر وهكذا .

٨ - التجاوز عن الأخطاء الصغرى التي يقع فيها الموظف وخصوصا اذا ثبت حسن النية ، لأن أكثر ما يصيب البناء البيروقراطى هو الشلل الذى يكون نتيجة للخوف والوقوع فى الخطأ .

٩ - الأخذ بنظام التدريب المستمر وخاصة بالنسبة لقادة التنظيم البيروقراطى على أن تتولى ذلك هيئات ذات كفاءة عالية .

١٠ - اعادة النظر فى طبيعة الأعمال وتسلسلها وترابطها فى البناء البيروقراطى لاماكان تعديد الأدوار والمراكز بدقة لمنع الازدواج أو البطالة المعنوية .

الفصل الحادى عشر

ضبط السلوك ومقاومة الانحراف

عرضنا أكثر من مرة الى الوسائل التى تبلغ بها الجماعة أهدافها . وتحافظ على وحدتها ، وتقل الى الحد الأدنى من الانحرافات التى قد تصيبها بالتفكك والاختلال ، وفى هذا الفصل سنعرض بالتفصيل للقواعد التى تنظم لسلوك الانسانى لرعاية النظم فى المجتمع وبلوغ أكبر درجة ممكنة من انتكامل . ويجب أن نعلم منذ البداية أن مسألة حق الأفراد على الامثال لقواعد المجتمع ومعايير والمحافظة على النظام ، قديمة جدا قدم المجتمع الانسانى . وقد برزت كموضوع للدراسة والتفكير منذ العصور الوسطى ، وتناولها عدد من المشرعين والفلاسفة والسياسيين ورجال الدين بالبحث .

ومع أن كل مجتمع ينطوى على عدد من الوسائل والاجراءات التى يستعين بها على حفظ النظام ، الا أن زيادة الاهتمام بموضوع ضبط الاجتماعى عامة صاحب التغيرات الكبرى التى حدثت لمجتمع الانسان . فكلما ازداد المجتمع اتساعا ، وتعددت جماعته ، وزد تقسيم العمل فيه ، وزادت صلاته بالمجتمعات الأخرى . زاد اختلاف الأفراد الذى قد يبلغ فى بعض الاحيان درجة تحتاج الى تدخل قوى لها سلطة الالزام ، حتى لا يصل الخلاف الى حد التصادم .

ومن المعروف أن مسألة ضبط الاجتماعى لم تكن تعبر احدا فى

المجتمعات البدائية أو الصغيرة . نظرا للتقوُّد الثابتة نسبيا التي تسير عليها ، والتي تحدُّد بدقة مراكز الناس وأدوارهم . وتعيِّن في نفس الوقت أبعاد نشاطهم في المجتمع .

ويقول ريتشارد لابيير Richard Lapiere : أن الدراسة السوسيولوجية لمسألة الضبط الاجتماعي لا تمتد في تاريخها إلى أكثر من خمسين عاما ، فقد كان روس Ross أول من استخدم اصطلاح « الضبط الاجتماعي Social Control » ليشير عن طريقه إلى ميدان محدد في الدراسات السوسيولوجية . وقد كتب روس أول دراسة متكاملة عن الضبط الاجتماعي عام ١٩٠١ : وان كان توماس وغيره قد استخدم هذا الاصطلاح بطريقة وصفية خلال دراسة ليست مخصصة لبحث موضوع الضبط الاجتماعي . فقد كتب توماس W. E. Thomas مقالات من هذا النوع في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع عام ١٨٩٨ عنوانه « علاقة الجنس بالضبط الاجتماعي البشري » (١) .

ومع ذلك فقد تطورت دراسة الضبط الاجتماعي في السنين الأخيرة بازدياد الأبحاث التي أجريت على الجماعات والتفاعل الاجتماعي . ومتمخض عنه هذه الأبحاث من إبراز لموضوعات جديدة في علم الاجتماع ، كمستويات الفعل الاجتماعي والمعايير الاجتماعية والقيم . والقواعد العامة للسلوك . ولكن الذي جعل دراسة الضبط الاجتماعي ذات أهمية في علم الاجتماع . ظهور « مسألة الثقافة » وضرورة دراستها كموضوع جوهري . والانصراف عن الآراء التي كانت تنادي

Lapiere. Richard; A. Theory of Social Control, New York, 1954 pp, 3 - 5

بتقليل الحد الذي تبرر عيه لثقافته في معانجه موضوعات علم الاجتماع الأساسية . وقد تمخضت الدراسات الثقافية عن حقائق غاية في الاهمية . تتصل بالأنماط الثقافية التي تتصل اتصالا وثيقا بالتنوع الثقافي بين المجتمعات وفي داخل المجتمع الواحد .

وقد عرفنا من قبل ، كيف تشكل الثقافة لتفاعل الاجتماعي وتوجهه اتجاهات محددة : ولا يقتصر عمل الثقافة على ذلك . بل انها تسهم في ارساء قواعد الضبط الاجتماعي وأساليبه على قواعد مددة تفرض التزاما على الأفراد : وتعمل عن ضيق ميكانيزماتها لمتعددة على تقليل نسب الانحراف والعنوان على أسس النظم في المجتمع . ومن المناسب هنا أن نعرض لعدد من المناقشات التي دارت حول موضوع الضبط الاجتماعي والتي تناولت تعريفه وموضوعه وأساليبه .

١ - يرى بعض المؤلفين في علم الاجتماع من أمثال هارى بردمير Harry Bredmeier وريتشارد ستيفنسون Richard Stephenson أن هناك نوعين من العمليات الكبرى التي تجعل الناس يمثلون للقواعد النظامية في المجتمع والتي تمكنهم في نفس الوقت من التنبؤ والاعتماد على سلوك أعددهم الآخر . ويقولان أن العملية الاولى هي عملية التنشئة الاجتماعية التي يشكك افراد منذ مراحل الطفولة المبكرة وتعدده للحياة الاجتماعية المقبلة التي سيتعامل فيها مع آخرين من غير أسرته : ولذلك فن التنشئة الاجتماعية تعلم الأطفال قيم المجتمع ومعايره الأساسية التي سيشارك فيها مع غيره عندما ينضج . والتي ستجعله من ناحية أخرى متشابها في خضوعه لحصيته الأساسية مع أعضاء المجتمع الذي سيعيش فيه .

أما العملية الأخرى فهي تشتمل على ميكانيزمات^(١) الضبط الاجتماعي التي تعمل على تنظيم الأشياء لحيلولة درر وقوع الانحراف أو اثاره أى عامل من عوامله .

ومن الملاحظ أنه على الرغم من أن عمليات التنشئة الاجتماعية قد تكون مكتملة ، فإن الناس قد يتعرضون للتوتر نتيجة لمواجهتهم البناء الاجتماعي . ولهذا فإنهم قد يقومون تحت قوة ظاهرة تجعلهم ينحرفون عن المعايير ، ويعرف المؤلفان ميكانيزمات الضبط الاجتماعي على هذا الأساس . بأنها كل الترتيبات الاجتماعية التي تمنع مثل هذه التوترات . أو تمنع هذه التوترات من أن تؤدي الى الانحراف . ويحاول المؤلفان أن يحددوا أنواع ميكانيزمات الضبط الاجتماعي التي تعتبر خطوطاً دفاعية ضد الانحراف . وهما في هذا الصدد يعتبران التنشئة الاجتماعية خطاً دفاعياً هاماً . ولكنهما لا يدرجانه ضمن خطوط خمسة أخرى .

وأول خط دفاعي هو قطع الطريق على التوتر أو التصدع ذاته بوساطة ميكانيزمات معينة من شأنها أن تمنع التوتر لئلا من أن يصبح واقعاً . فإذا لم يفلح خط الدفاع في منع التوتر وفُتِرت أعراضه على أعضاء الجماعة . يظهر خط الدفاع الثاني الذي يضع الاستجابات المترتبة على هذا التوتر في قوالب تأخذ طابع النمط الاجتماعي للسلوك بماله من القدرة على توقع الجزاء على المخالفين . وهنا يظهر خط دفاعي ثالث مرتبط بالضرورة بالخط الثاني .

(١) الميكانيزم هو بناء أو نمط محدد من السلوك يعمل على اعداد الفرد أو الجماعة للقيام بفعل معين ، ومن أمثله الاعمال المنعكسة للكائن الحي واتجاهات الأشخاص ولغة الجماعة وعاداتها الشعبية وأسلطيرها ونظمها .

ويتكون من الترتيبات التي تجعل الاستجابات غير المقبولة اجتماعيا ضعبة جدا، أو باهظة من حيث نتائجها ، وفي كلمات أخرى يقول المؤلفان إن كل توتر لا يمكن أن يتجنب في كل نسق اجتماعي ، بل لا زالت هناك طرق لمنع الناس من الوقوع في الانحراف وتشجيعهم لتصرف توترهم عن طريق استخدام صمامات للأمن يقرها المجتمع . ومع ذلك لا تصلح الخطوط الثلاثة السابقة لرفع الانحراف عن النسق الاجتماعي ، الأمر الذي يفرض اللجوء الى خط دفاعي رابع ، هو سجن المندرجين أو عزلهم أو حتى اعدامهم ، ويرى المؤلفان أيضا أن مجرد منع الانحراف أو مصادرته على أية صورة لن يخلص المجتمع من مظاهر الانحراف المتعددة ولن يمنع أيضا المتصرفين من معاودة السلوك الانحرافي المتعددة ، ولهذا فانهما يقترحان خطا دفاعيا خامسا لاعادة تنشئة المنصرف اجتماعيا عن طريق العلاج لنفسى أو الاجتماعي على سبيل المثال (١) .

وواضح أن بredmeier وستفنسون يعرفان الضبط الاجتماعي من خلال سبب وجوده ويركزان على أن الضبط الاجتماعي يعالج الانحراف في المجتمع ولهذا يحددان الأساليب المختلفة التي يمكن أن يستعان بها في تقليل نسبة الانحراف أو في منعه كلية ، وهما في هذا لا يختلفان كثيرا عن بقية من تعرضوا لموضوع الضبط الاجتماعي في علم الاجتماع . ذلك أن مناقشة هذا الموضوع ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الانحراف عن المعايير والمستويات والقواعد المتبعة في السلوك الاجتماعي .

Bredemeier & Stephenson: The Analysis of Social Systems N. Y. 1962, PP. 146 - 147.

٢ - ويقول لندبرج Lundberg ان الضبط الاجتماعى عبارة
نستخدمها لنشير الى المسالك الاجتماعية التى تقود الأفراد والجماعات
نحو الامثال للمعايير المقررة أو المرغوبة ويذهب الى أن أنماط السلوك
الاجتماعى الكبرى ذات الطابع الدائم العام (:تنظم الاجتماعية)
تعتبر نوعا من أنواع الضبط ، ويقول أيضا أن الحكومة من بين هذه
النظم ، وهى التى يسيطر بها فى المجتمع لتحديث مسألة الضبط
الاجتماعى ، ويبدو الضبط الحكومى واضحا فى كثير من التنظيمات
كأنقسام الشرطة والمحاكم والمدارس والمسؤولين عن الصحة العامة
وهكذا . ولكنه فى هذا المقام يشير الى الدور الكبير الذى تلعبه
الأنماط الاجتماعية كالعادات الشعبية والبدع والعرف والرأى العام
وغير ذلك فى الضبط الاجتماعى ، ويرى كذلك أن الضبط الاجتماعى
كموضوع وأدواته المختلفة كوسائل والتى تحمل على امثال للمعايير
الاجتماعية : يكون عرضة للتغير وخاصة عن طريق ما سماه
الاختراعات الاجتماعية^(١) .

ونلاحظ هنا أن لندبرج يوسع مفهوم الضبط الاجتماعى بطريقة
تختلف عما ذهب اليه علماء علم الاجتماع : ولا يرجع ذلك الى إبرازه
للدور الكبير الذى تلعبه المنظمات الحكومية فى توجيه السلوك
الاجتماعى فى المجتمع الحديث ، بل لأنه يجعل الضبط الاجتماعى
وسيلة لمنع الحروب ولضبط الزيادة السكانية فى المناطق المزدحمة
بالسكان وللحيلولة دون زيادة الطابع المتركز لحكومة وما يترتب على
ذلك من مظاهر بيروقراطية قد تعطل الاداة الحكومية ذاتها .

Lundberg and others, Sociology, New york, 1948, PP. (١)
720 - 721.

٣ - أما أوبرن ونيموف Ogburn and Nimkoff فيقولان

ان بعض طلاب علم الاجتماع يستخدمون اصطلاح (الضبط الاجتماعي) بطريقة عامة جدا ، لوصف كل الوسائل التي تستخدمها الجماعة لتحقيق النظام الاجتماعي ، ويترتب على هذا الاستخدام أن العادات الشعبية وتقسيم العمل مثلا يمكن اعتبارهما من وسائل ضبط الاجتماعي ، طالما أنهما يساعدان على استمرار الجماعة وتكاملها .
ولكنهما يستخدمان في معالجة موضوع ضبط الاجتماع معنى مختلفا وأكثر تحديد من المعنى السابق ، فالضبط الاجتماعي في نظرها عبارة عن العمليات والوسائل التي تستخدمها الجماعة لتضيق نطاق الانحرافات عن المعايير الاجتماعية . ويترتب على هذا المعنى أن العادات الشعبية في عمومها ليست وسيلة من وسائل ضبط الاجتماعي في مجتمع معين ، ولكن عادة شعبية محددة كالسجيرة يمكن أن تكون أحد وسائل ضبط الاجتماعي . إذا استخدمت لكبح جماح المنصرف ورده الى طريق الجماعة .

٤ - ويختلف تعريف جونسون Johnson عن التعريف الأول لأن كلا التعريفين مستمد من تولكوت بارسونز للضبط الاجتماعي . الذي يتكون الضبط عنده من كل الميكانيزمات التي تعارض الاتجاهات الانحرافية . أو تصادها سواء بمنع الانحراف الظاهر أو باجتناب عناصر التأثير أو الاثارة التي تعمل نحو الانحراف من حالة الكمون الى الواقع (١) .

المدخل السوسيولوجي لفهم الضبط الاجتماعي :

يرى بعض علماء الاجتماع أن موضوع الضبط الاجتماعي لا يختلف

Jodnson, sociology London, 1961, PP. 553 - 554. (١)

كثيرا عن موضوع التنظيم الاجتماعى ، ومن ثم فإن مناقشة هذا التنظيم يمكن أن تغطى المسائل التى تعود الباحثون على ادراجها ضمن موضوع الضبط الاجتماعى ، كما أن غيرهم من أمثال جورج جرفيتش يعتقد أن أنواع الضبط الاجتماعى كالظواهر الثقافية مثل الدين والقانون والفن والمعرفة والتعليم ، التى يجب أن ن فصلها عن وسائل الضبط الاجتماعى التى هى الظواهر الاجتماعية كالجماعات والمجتمعات . ولذا نرى أن اعتبار الضبط الاجتماعى نوعا من التنظيم الاجتماعى قد يكون اعتبارا وجيها ، لكن النظر الى الضبط كما يريد جرفيتش لا يعطينا عمقا فى فهم هذا الموضوع الهام . لأنه فى واقع الأمر يفصل بين ما هو ثقافى من الضبط الاجتماعى وبين ما هو اجتماعى : وقد سبق أن ذكرنا أن الدراسة فى علم الاجتماع سواء بالنسبة لهذا الموضوع أو غيره ، تقوم على النظر الى الحقيقة الاجتماعية من زوايا ثلاث مترابطة هى المجتمع والسياسة والاقتصاد . ولذلك فالضبط الاجتماعى باعتباره جزءا من هذه الحقيقة الاجتماعية يجب أن يدرس بهذا المفهوم : فالأشخاص هم الذين يكونون محل الدراسة لمعرفة مدى امتثالهم للمعايير والقيم . ولا يمكن أن تتم الدراسة الا اذا لاحظنا هؤلاء الأشخاص فى تفاعلهم داخل جماعات أو مجتمعات . كذلك لا يمكن أن يستقيم فهمنا لطبيعة سلوك هؤلاء الأشخاص : الا اذا كانت لدينا معرفة محققة عن نمط الثقافة الذى يعطى هذه المعايير الاجتماعية قالباً معيناً وأبعاداً خاصة يمكن أن نلاحظ خروج الأفراد عليها أو امتثالهم لها . ومن أجل هذا فإننا نعرض فى ايجاز لمجموعة من الحقائق الاجتماعية التى تعتبر شروطاً أساسية لفهم عمليات الضبط الاجتماعى وأساليبه المختلفة بغض النظر عن المكان الذى نلاحظ فيه هذه الظاهرة .

١ - من المسائل المعروفة فى علم الاجتماع أن الجماعة الانسانية

تعتبر قوة محافظة بطبيعتها ، فالجماعة مثلا تدافع على حقوق أعضائها ، ولذلك فإن اعتداء عضو على آخر يقابل من الجماعة بعدم الرضا ، الذى قد يصل فى كثير من الأحيان إلى عقاب المعتدى ، ومثال ذلك أن بعض الجماعات تحرم السرقة من داخلها على الأعضاء ، بينما قد تسمح لهم بأن يسرقوا من خارجها ، وقد أستنتج علماء الاجتماع من ذلك أن الجماعة الانسانية تقوم كمدافع ضد العدوان الذى قد يقع على بعض أعضائها .

إن فكرة 'جماعة' نفسها كمشكلة لسلوك أعضائها تتضمن فكرة القهر أو الإلزام الجماعى ، ولذلك فالجماعة لاتوجه السنوك فحسب ، بل انها تحدده وتنظمه أيضا ، وقد برزت هذه الفكرة منذ زمن بعيد على دور كايم الذى قال أن جوهر الحياة الجمعية هو فيما تمارسه من قهر أو الزام على الفرد .

٢ - الامتثال للمعايير الاجتماعية هو الهدف الذى يسعى اليه القهر الاجتماعى ، ذلك أن الفرد لا يستطيع أن يتراجع أو أن يدير ظهره للقيم أو المعايير السائدة فى جماعته لأنه يخشى من عواقب الانحراف ، كما أن الفرد المنحرف يعلم أن عدم امتثاله يؤدى الى عدم الترحيب به فى أى جماعة أخرى ، ولذلك يفكر مرتين قبل أن يستمر فى السلوك الانحرافى .

٣ - الجماعة تصادر الاختلافات المتطرفة ذلك لأن المعايير الجماعية هى فى واقع الأمر مستويات نضعها لتكون حدودا لا يتعدتها الأعضاء ومع ذلك فقد تظهر فى أغلب الجماعات أنواع من ليوتوبيا تعتبر فى واقع الأمر انحرافا عن المعايير الموضوعية وهنا نلاحظ أن الانحراف اذا كان

بسيطا فكريا تجاهلته الجماعة ، أما اذا وصل الى درجة يهدد استقرار الجماعة أو تكاملها فان العقاب الذى يتلقاه المنحرف فى هذه الحالة يتناسب مع الجماعة لخطورة الانحراف نفسه عليها .

٤ - كل جماعة تضع حدودا للتسامح عند الاعتداء أو الانحراف عن المعايير المقررة ، وهذا راجع الى أن هذه المعايير عبارة عن مقاييس على درجة كبيرة من الاكتمال من الصعب أن نحققها فى الواقع ، ولهذا يصبح التسامح أمرا طبيعيا يتوضع عليه أفراد الجماعة ، ويتوقف التسامح على طبيعة الموقف الاجتماعى ، وعلى مركز الشخص وسمعته ، وكذلك على نمط السلوك المتضمن . وهناك عدة اعتبارات يجب أن تكون فى الذهن عند النظر فى حدود هذا التسامح ومن أهمها :^(١)

أ () التقاليد الاجتماعية قد تسمح فى مجتمع بتسامح لا يسمح به مجتمع آخر . وهذا يفسر اختلاف المعايير والمبادئ الأساسية التى توجه النظام الاجتماعى أو تتحدد ايديولوجيته . ولذلك فان السلوك البورجوازى فى المجتمعات الاشتراكية يعتبر انحرافا عن المعايير الاجتماعية ، ومن ثم لا يكون محالا للتسامح .

ب () كلما زلزال اللاتجانس فى مجتمع زادت حدود التسامح اتساعا . وهذا راجع الى أن المجتمع المتراعى الأطراف متعدد فيه الثقافات الفرعية وتنوع فيه الجماعات وتختلف بناء على ذلك أنماط الشخصيات ، الأمر الذى يؤدي الى وجود عدد كبير من مستويات السلوك المتميزة ولهذا لا يجد المجتمع مناسبا من توسيع نطاق التسامح ، والا انقلبت جماعات

Ogburn & Nimkoff, Ahanbdook of Sociology,
London, 1960 PP, 174 - 183.

(١)

المجتمع على نفسها وحل الصراع محل التنافس والتعاون . أما هذا
تتكون المجتمعات البدائية أو الصغيرة أقل تسامحا . فان هذا يرجع الى أن
المعايير الاجتماعية فيها واحدة تفرض التشابه على أعضاء المجتمع .
ومن ثم كان الانحراف أمرا يلاحظه الجميع وتشتد له حساسية المجتمع
وغالبا ما يعاقب عليه بصرامة .

ج (كلما زاد التحضر في المجتمع زادت أهمية مؤسسات الضبط
الاجتماعي الرسمية على حساب الوسائل القديمة التي كانت تسند
العادات والعرف . ولذلك نعتبر أن زيادة الالتجاء الى الشرطة والمحاكم
في المجتمع القروي علامة من علامات التحضر الاجتماعي فيه ، لأن القاعدة
القديمة فيه كانت تمنع الالتجاء الى الغير في قض النزاع أو مصادرة
الانحراف سواء في الوحدات الصغيرة المكونة للقرية أو في مجتمع
القرية ككل .

د (يقول بعض علماء الاجتماع أنه كلما زادت مرتبة الفرد
الاجتماعية كان أكثر حرية ، أي أنه يكون في استطاعته الاختلاف مع
المعايير الاجتماعية دون أن يتعرض للجزاء الذي يتعرض له من هم أقل
منه مرتبة ، ومثال ذلك أن القرويين يكونون أقل حرية في الخروج على
المعايير ، وكذلك الطبقات محدودة الدخل أي قليلة الثقافة ، بينما لا يكون
الأمر على هذا النحو عند الطبقات الأعلى دخلا والاكثر ثقافة .

هـ (مهما زادت حرية الفرد نتيجة للمرتبة الاجتماعية الكبيرة التي
يتمتع بها ، فانه لا يستطيع أن يخالف التوقعات الاجتماعية والمعايير الى
أى حد . فقد يسمح له بمخالفة لرأى العام ، أو اعتساق مبادئ
غالبية أعضاء المجتمع ، ولكنه لا يسمح بارتكاب المردلات التي تعتبر
مخالفات خطيرة في كل المجتمعات .

(و) كل سلوك مخالف للعرف غير مقبول في أى مجتمع • ومثال ذلك أن الجماعة لا تسمح لأحد في هذه الأيام أن ينادى بالعودة الى الرق مثلا • وليس العرف عاملا سلبيا دائما يمنع الفرد من هذا أو ذاك • بل انه يكون عاملا ايجابيا في عدد من الحالات • ومثال ذلك أن العرف كان يفرض على الرجل حماية المرأة • ولا زال الرجل في عدد من المجتمعات مسؤولا عن سلوك زوجته أو أخته • وفى حالات الانحراف عن قواعد السلوك الذى يقبله المجتمع يمكن أن يوقع العقاب الذى قد يصل أحيانا الى درجة القتل •

ميكانيزمات وقف التصدع والتوتر المؤدى الى الانحراف :

إذا ظهر في الموقف الاجتماعى أى علامة على قرب حدوث الانحراف نتيجة التصدع في مراكز الأفراد أو في أدوارهم ، فإنه من الممكن التدخل عن طريق أحد ميكانيزمات الضبط الاجتماعى لتلافي هذا التصدع وتخفيف التوتر والعودة بالموقف الاجتماعى الى وضعه الطبيعى • وهناك ثلاث ميكانيزمات أساسية في هذا المجال تشير إليها على النحو التالى .

١ - العزل : هو العزل البنائى للمراكز والأدوار لمنع التصدع عن طريق فصل المصادر الكامنة للصراع المتضمنة في المركز والدور الذى يقوم به الفرد والوظيفة الرئيسية لهذا العزل منع الناس من أن يواجهوا توقعات متعارضة في وقت واحد • ويمكن الوصول الى هذا العزل بطرق ثلاث :

أ) قد تقسم الثقافة الزمن الى فترات مختلفة بالاضافة الى المراكز المختلفة التى تكون للفرد • ولذلك إذا شغلت هذه المراكز في وقت واحد ، كان احتمال ظهور الصراع عند الفرد كبيرا • ومثال ذلك أن الفرد في

الاجتماع الحديث قد يكون ابنا وأبا ومديرا وعضوا في ناد أو عملا في جمعية خيرية • ومن الطبيعي أن يقسم وقته للقيام بالأدوار التي تصاحب هذه المراكز فإذا لم يحسن التوقيت لكل مركز وما يصاحبه من دور وقمع غريسة الصراع ومن أجل هذا كان لعزل بمعنى عدم خلط الأدوار بالمراكز أو العكس مؤديا إلى القضاء على التصدع في مهده •

ب) وكذلك يمكن القضاء على الصراع الكامن أو احتمالاته عن طريق تقسيم المكان • فالانتقال من مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات إلى مجموعة أخرى يمكن أن تكون عملية سهلة ، إذا أمكن عزل كل مجموعة عن الأخرى مع ما يصاحب كل منها من ملاسبات وظروف • ومثال ذلك أن الفرد قد يكون متعدد الجوانب أي أنه قد يكون كاتبا وفيلسوفًا ومتدينًا • ومن غير شك أن لكل حالة ظروفها واتجاهاتها • وليس على الفرد لكي يتجنب الصراع إلا أن يخصص لكل نشاط مكانا مدددا ، حتى لا يكون « كل نشاط » في كل مكان يذهب إليه •

ج) كما أن عزل المتصلين بالدور ، وخصوصا إذا كانوا مختلفين باختلاف الأدوار ، يمكن أن يقضى على الصراع في مهده • ومثال ذلك أن الطالب يجب أن يفصل بين شخصيته التي يكون عليها مع من يجب ، وبين شخصيته عندما يكون مع أستاذه • وكذلك شخصيته عندما يكون مع والديه • ذلك لأن خلط هذه الشخصيات جميعا في دور واحد ربما أدى إلى صراع يمكن أن يكون طريقا للانحراف • ومثال آخر على ذلك الرجل الذي يتزوج من سيدتين • يلعب دورين مختلفين • لاختلاف المتصلين بكل دور • ولذلك فإنه يقضى على الصراع بعزل الزوجتين كل في مسكن مستقل ويقسم وقته بينهما •

وملاحظ أن لعزل البنائى يمكن أن يستخدم كضابط اجتماعى في

موافق أخرى • ومثال ذلك أنه إذا وجد عدد من الأشخاص يتعرضون في موقف معين لتصدع واحد ، فإن عزل كل منهم عن الآخر ، يقطع عليهم خط الرجعة عن طريق تدويب القوى التي توجد بينهم ، فتقلل من دوافع الانصراف •

٢ - المنع : هو أحد الوسائل التي يستعين بها الضبط الاجتماعي على تجنب التصدع والتوتر الذي قد يترتب على عدم الاتساق بين المراكز والأدوار ، ويعنى المنع هنا « العزل الرمزي » للزمن والمناسبات أو الشركاء ، ولما كان من الصعب أو المستحيل في كثير من الأحيان عزل المراكز أو شركاء الدور لكف الصراع ، فإنه يلزم في هذه الحالة لركون إلى ميكانيزم آخر لتقوية المراكز السائدة في علاقة معينة ، وتخضاع كل المراكز الأخرى له • والمنع لا يمنع من التفاعل مثل العزل ، وخاصة بين شركاء لدور الذين يحتمل أن يتصارعوا ، وفي الغالب يسمح المنع للمراكز التي يحتمل أن تتصارع من أن تقوم بأدوارها في وقت واحد • ومثال ذلك أن الاختلاف بين العزل والمنع يظهر عندما تنظر في قواعد الجنس عند من يرتبطون عن طريق الدم أو الزواج • ويكون من المحرم على بعضهم أن يتزوج البعض الآخر • فإن تنفيذ هذا التدعيم يتم عن طريق فصل للرجال عن النساء فيزيائياً • ولكن هذا الفصل لا يمنع من تفاعلهم واتصالهم على مستويات مختلفة ومتعددة فيما عدا الاتصال الجنسي •

٢ - الأسبقية : ومن الوسائل التي تستخدم في منع التصدع والتوتر ما يقال له « أسبقية المركز النظامية » ذلك أن التحديد الاجتماعي لمراسخ للطالب المكر التي يجب أن يكون لها الأرجحية والأفضلية • تخلص الناس من النضال في سبيل الوصول إلى قرار ولهذا يسبب الصراع أقل قدر ممكن من الصعوبات لأن الناس يستطيعون تقديم بعض

مطالبهم على غيرها مستنديين في ذلك الى القانون أو الى ما تشير به نظم المجتمع . ومثال ذلك اذا شاعت زوجة زوجها يقوم بعمل غير مصرح به ، فهل لها أن تتحرف عن الولاء لزوجها وتشهد ضده ، أم أن عليها أن تبقى صامته فتتحرف عن مركزها كمواطنة ؟ القانون الأنجلو أمريكي يعطى الأسبقية لمركز المرأة كزوجة على مركزها كمواطنة ، ولهذا يعفيها من الشهادة ضد زوجها . واذن كلما كانت المطالب مرتبة بحسب أهميتها بطريقة مقررة أسهمت في خفض حدة الصراع الذي يمتن أن يتغير كوامن الانحراف عند الفرد ، وخاصة عند الاختيار بين هذا المطالب أو ذاك .

تطوير التصدع أو التوتر وسياسته :

عندما يفشل البناء في وقت التصدع أو التوتر ، ويظهر الاحباط والتوتر في الواقع فانه من الممكن منع المتحرف من الاسترسال في الانحراف عن طريق تمكينه من التخلص من التوتر بطرق مقبولة اجتماعيا . ويتضمن هذا الاجراء ما يطلق عليه اسم « تطوير التصدع أو التوتر وسياسته » يأخذ هذا الاجراء طابعا نظاميا بواسطة طرق متعددة أهمها : السلوك التعويضي وبدائل المركز . ولسوف نعرض لهما في 'يجاز على النحو الآتي :

١ - السلوك التعويضي : وهو ذلك السلوك الذي يمكن للناس من التخلص من التوتر ، وهو متعدد الانواع بتعدد درجات القبول الاجتماعي المرتبط بكل نوع على حدة .

١) النوع المفضل ثقافيا : وهو الذي يكون في متناول أكثر الناس ومثال ذلك : أن العامل الذي يفشل من حيث مركزه المهني ، يمكن أن

يجد اشباعا تعويضا في الدور الذي يلعبه في أسرته • فقد يلقي التقدير في قيامه بدوره كزوج وكوالد ، فيعوض بذلك ما يشعر به من خيبة وفشل متعلق بانخفاض مركزه في عمله • وقد يكون العكس صحيحا بالنسبة للرجال ؛ ومعنى ذلك أن العمل بالمركز التعويضي لينغى للاجباط الذي يجده في دوره في الأسرة • والمرأة الدديثة تجد تعويضا عن غسلها في أن تكون زوجة أو أما حقيقية بالانخراط في النشاط الاجتماعي أو السياسي •

ب (النوع المسموح به ثقافيا : ومعنى ذلك أن هذا النوع ليس مفضلا كالنوع السابق ووظيفة هذا النوع خفض التوتر الفردي دون زيادة انتاجية المركز أو الوظائف الاجتماعية الأخرى • وهنا نلاحظ أن المجتمعات قد تسمح في وقت ما بسلوك لا تسمح به في وقت آخر • ولهذا كان لسلوك التعويضي من النوع المسموح به ثقافيا ، متعلقا بالزمان والمكان • ومن أمثلة السلوك المسموح به ثقافيا ، ذلك النوع الذي يتجه الى اشباع الحاجات والرغبات المحيطة أو الهروب من المطالب المتعارضة عن طريق اطلاق العنان للتخيل ويغذى هذا التمثيل وسائل كثيرة : مثل أحلام اليقظة وقراءة القصص ومشاهدة الصور المتحركة والاستماع المستمر للإذاعة ومشاهدة التليفزيون وغير ذلك • ويتوقف قدر كبير من السماح بمثل هذا السلوك على مضمون هذه الوسائل ، فقد تمنع الثقافة الاستمرار في هذا السلوك إذا كان المضمون ممنوعا أو غير مرحب به •

ج (النوع المتسامح فيه ثقافيا • وينطوي هذا النوع على عدد من وجوه النشاط متعارضة رسميا ، ولكن القيام بها يتسامح فيه • ويمارس في ظل ظروف ثقافية معينة • ومثل هذا النوع من السلوك

يقف على حافة الانحراف ، والتسامح فيه يكون الى الحد الذى لا يظهر على أنه أصبح يشكل خطرا على الجماعة أو على الأنماط الاجتماعية المقررة . ومن أمثلة هذا النوع من السلوك تناول الخمر والخشونة وبعض العادات الجنسية والعريضة .

د) أما النوع الرابع وهو المنوع ثقافيا ، فإن الخط الذى يفصله عن النوع السابق دقيق جدا ، لأن التحول من التسامح فيه الى المنوع سهل جدا . والامثلة على ذلك كثيرة ، فقديرتكب المخمور جريمة ، وقد ينقلب اليوس بالجنس الى قتل للنساء ... وهكذا .

٢ - بدائل المركز : اذا لم يؤدى التعويض الكافى الى بناء مركز أو لا تسمح المراكز الأخرى بتعويض تام ، فإن الأفراد يمكن أن يسمح لهم بالانسحاب من المركز الذى يؤدى الى 'التصدع أو التوتر' ، وذلك فى سبيل نوع آخر من انشغال الامتثال ، ان السماح بالانسحاب من المركز يمكن الفرد من تجنب التوترات التى تترتب عليه كما أن ضرورة اتخاذ مركز آخر موافق عليه ثقافيا يضمن الامتثال ويمنع الانحراف . وكلما كان الانتحاء الى المراكز البديلة ممكنا . وفى الوقت نفسه يسمح للأفراد بالتحرك من مركز الى آخر : فإن احتمالات الانحراف تقل الى الدرجة الأدنى .

ويعتبر الانتقال من مركز الى آخر من مميزات النسق المبنى المفتوح ، وكذلك المكان الذى يسمح بالتنقل بين أجزائه المختلفة . فالناس لا يفرض عليهم مراكز معينة أو أدوار معينة مع شركاء لا يستطيعون التعامل معهم أو قد يسببون لهم تجذعات وتوترات تؤدى الى انحرافهم ، بل ان الناس فى الغالب يبحثون دائما عن المراكز

البديلة الى أن يجددوا واحدا منها يقضى حاجاتهم • أو يسمح بالتعامل مع شركاء أو رفقاء يستريحون اليهم •

وهناك ثمة خطر اجتماعي في اعداد بدائل المراكز ، لأن الناس قد ينحركون من هذا المركز الى ذاك دون أن يكونوا مؤهلين فعلا لأى واحد منها من أجل القيام بالدور الذى يناط بكل مركز بطريقة حسنة • وينطبق هذا القول على ذلك العامل الذى ينتقل من عمل إلى آخر ، أو الزوج الذى ينتقل من زوجة الى زوجة ، أو الزوجة التى تغير أزواجها في فترات قصيرة المدى ويتنبه المجتمع للخطر الذى يترتب على مثل هذه الحالات ، ولذلك يضع عقوبات أو حواجز لهذه الحركة تستند الى المقومات النظامية فى المجتمع ، حتى يكون لمثل هذا التحرك جدية واعتبار ومثال ذلك أنه اذ ازدادت حالات الطلاق فى مجتمع زيادة يمكن تفسيرها على أساس عدم حسن استخدام بدائل المراكز • فان المجتمع يقيم الحواجز التى تؤدى الى تقليل نسب الطلاق وذلك عن طريق تصعيب اجراءاته أو احوالة الأمر على جهات من وظيفتها أن تفحص الأسباب الجدية وراء طلب طلاق • وتحاول فى نفس الوقت أن تجعل تكاليف الطلاق باهظة •

ويجب أن نلاحظ هنا أن بدائل المراكز يمكن أن تؤدى الى نفس التوتر والتصدع الذى تؤدى اليه المواقف الاحباطية • اذا لم يكن عند الناس مستويات متعددة تمكنهم من الحكم على حاجاتهم • وبذلك يكون الفرد الذى لا يعرف ما يريد واقعا تحت التوتر ، لأنه فى هذه الحالة لا يقوم بأى دور يمكن التعرف عليه • وخلاصة القول أن تعدد المراكز والأدوار فى المجتمع يمكن أن يكون وسيلة من الوسائل التى تخفف من حدة الانحصراف الذى يمكن أن يتسبب عن احساس الفرد

بالعزلة أو بانسداد الطريق أمامه لتغير الموقف الذى سبب التوتر أو
التصدع فى بادئ الأمر .

ميكانيزمات الحصار والتعويق :

أن الوسائل السابقة التى عرضنا لها ، والتى تعتبر خطوط الدفاع
الاولى لمنع الانحراف أو لكبت مؤثراته : قد لا يفلح فى القضاء عليه .
ولهذا نلجأ الى الوسيلة الثالثة من وسائل الضبط الاجتماعى وهى منع
الانحراف من أن يصبح سلوكا اذا استطعنا أن نجعل مثل هذا السلوك
صعبا أو باهظا .

١ - تعسير الانحراف : ومعناه أنه فى سبيل ضمان الامتثال
على الرغم من المؤثرات الانحرافية ، نقيم مواقفنا تمنع تكيف ، المنحرف
واستمراره فى سلوكه لأن الأمر فى هذه الحالة سيكون صعبا ، وحتى
اذا ظهر الانحراف فى الواقع فإنه سيكون عديم التأثير نسبيا . ويكون
الجزء السلبي هنا الذى يظهر فى عدم الرضا عن الانحراف
وامكانية قهر المنحرف . من العوامل التى تهيئ
الفرصة وتمهد الطريق امام الامتثال : ومن نتائج هذه الميكانيزمات أن
الناس يمثلون بالرغم من أنفسهم .

٢ - بهافة الانحراف : ومعناه أن الناس قد يعتمدون عن السلوك
الانحرافى اذ كانت تكاليف الانحراف أعلى من تكاليف الامتثال . ولعل
هذا هو أخذ الأسباب الذى من أجله لا يكون العقاب مناسبا للجريمة
فى كل الأحوال ، ويقول جورج هومانز George Homans أن عددا
كثيرا من وسائل الضبط التى تعمل بطريقة غير رسمية فى أى جماعة
اجتماعية تعتبر نتيجة لطبيعة تنظيم الحياة الاجتماعية ، ذلك أنه لما كان

التساند والتبادل متضمنا في تقسيم العمل في الجماعة ، وتجد الحاجات المتكاملة وسائل اشباعها عن طريق أنماط التفاعل المقررة ، فان الخروج على مثل هذه التنظيمات والقواعد يقابل من غير شك بالمقاومة .

وترجع هذه المقاومة الى أن التغير في النمط المقرر حين يتسبب فيه عضو واحد من أعضاء الجماعة . فان تأثير هذا التغير يسرى الى الأعضاء الآخرين في تلك الجماعة . ولذلك فان المنحرف في هذه الحالة يخطر الى الامتثال لأن الجماعة تبادر بحرمانه من مراكزه وأدواره التي كان يشغلها أو التي كان يشغلها أو التي كان من المحتمل أن يشغلها في المستقبل .

ولعل اهتمام هومانز بوسائل الضبط غير الرسمية ترجع الى أنه كان يركز جماعات صغيرة وبسيطة التركيب نسبيا . ولكن المجتمع الحديث لا يمكن أن يكف المنحرف أو أن يمنعه بحرمان المنحرف من السلع والخدمات ، أو بتحديد بحرمانه من مراكزه وأدواره عن طريق الجماعة التي ينتمي اليه نظرا لاتساع نطاق المجتمع الحديث من ناحية ولتعدد أنماط السلوك المقررة من ناحية أخرى . ومن ثم فان فاعلية عدم الرضا الاجتماعي كوسيلة من وسائل الضبط تقل بالضرورة . ونحن هنا لا ننكر أهمية عدم الرضا الاجتماعي وانما ننبذ به دورا جزئيا في منع الانحراف .

ويلاحظ أن المجتمعات الحديثة تعتمد اعتمادا متزايدا على وسائل الضبط النظامية التي تظهر في الجيش والمدرسة والمصنع والجماعات المنظمة التي يكون لكل منها وسائلها في الضبط التي تناسب أنماط السلوك فيها والأهداف التي تسعى اليها ، كما أن المجتمع بحسبة عامة

يعتمد على القانون الذي يضع القواعد العامة لضبط المظاهر العامة من سلوك الأفراد بغض النظر عن انتماءاتهم الجماعية ، ولهذا يعتبر القانون في المجتمعات الحديثة من أهم وسائل الضبط الاجتماعي وأكثرها عمومية وأشدّها إلزاما وأكثرها فاعلية في منع الانحراف وفي الوصول الى السلوك الأمثل بصفة عامة .

٣ - أهمية القانون : عندما يكون المنحرف من وجهة نظر الرأي

العالم غير قادر على إظهار انحرافه فإنه مع ذلك يظل متربصا بالانحراف . ولذلك يجب أن يبعد عن مسالك الانحراف عن طريق التهديد بالعقاب البدني أو السجن أو النفي أو الإعدام . وتكون مثل هذه الوسائل في الضبط الاجتماعي بين الجماعات الثانوية نظامية ، بمعنى أنها تحدد في شكل ميكانيزم رسمي يسمى القانون . وعندما يصبح القانون منطويا على جميع الميكانيزمات التي تؤهله لمنع الانحراف وعقابه ، فإنه ينطوي بالضرورة على مراكز من شأنها التحرر عن المنحرفين والحكم عليهم وعقابهم . وكلما زادت قواعد القانون دقة زادت ضرورة التخصص فيه لمواجهة كل أنواع الانحراف والمنحرفين .

ولما كان القانون ينطوي على العقاب ، فإنه يكون عاملا كافيا عن الانحراف وله فاعلية في ظل أربعة شروط هي :

أ (يجب أن يكون العقاب قاسيا بدرجة كافية ليعيد التوازن بهدف الوصول الى الامتثال .

ب (يجب أن يكون مباشرا وفوريا بدرجة كافية ليربط في الأذهان العلاقة الوثيقة بين العقاب وبين الانحراف .

ج) يجب أن يكون واحدا نسبيا ، بمعنى أن يطبق على جميع الأشخاص الذين يرتكبون انحرافا معينا .

د) يجب أن يكون مؤكدا وموثوقا به لتصبح للشروط الأخرى فاعلية محققة .

ولما كانت هذه الشروط متساندة ويتوقف تطبيقها على اعتبارات متعددة يتعلق بعضها بالقيم ، فإنه من الصعب أن نحدد الفاعلية النسبية لأى منها أو إمكان تطبيقها جميعا الى أقصى درجة من درجات الكفاية .

وخلاصة القول أن الضبط الاجتماعى ضرورى لمعالجة الفشل فى التنشئة الاجتماعية ، كما أنه من ناحية أخرى يشحذ همهم أولئك الذين تعلموا دروس هذه التنشئة جيدا ، ويلاحظ أن العمليات الرئيسية المتضمنة فى التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى واحدة تقريبا . وعلى الأخص الثناء واللولم والمكافأة والعقاب على السلوك الذى يحوز الرضى أو لا يحوزه على التوالى .

وكما رأينا من التمهيد السابق لميكانيزمات الضبط الاجتماعى . نستطيع أن نقول أنجزاءات من ثلاثة أنواع : جزاءات فيزيائية واقتصادية ونفسية اجتماعية ، ويلاحظ أن الانسان يستخدم الجزاءات النفسية الاجتماعية أكثر من استخدامه للجزاءات الفيزيائية لأنه كائن ثقافى فى المحل الأول . وتقوم اتصالات مع الآخرين على الرموز . ونحن لا نستطيع أن نفصل هذه الأنواع الثلاث من الجزاءات فى الواقع . لأنها مرتبطة بطرق متعددة ، ولهذا قد يحكم القاضى بالغرامة أو قضاء عدة أيام فى السجن ، ومن المسائل الهامة التى يجب ألا تغيب عن بالنا أن الضبط الاجتماعى يستخدم العقاب ، ولكن العقاب يكون

أشد وتعا على النفس في حالة الانحراف من المكافأة في حالة الامتثال ،
ومثال ذلك أن العقاب الفيزيائي لا يمكن مقارنته بالمكافآت المادية .
فالشد على اليد أو القبله أو العناق علامات على الرضى ولا تتضمن مسرة
فيزيائية يمكن أن تقارن بالألم الفيزيائي عند العقاب البدنى .

فاعلية الضبط الاجتماعى :

ناقش عدد من المؤلفين موضوع الأثر الذى تتركه وسائل الضبط
الاجتماعى فى الحصول على مزيد من الامتثال داخل الجماعة أو المجتمع ،
وقد ساقوا فى هذا الصدد أمثلة عديدة تؤيد اتجاهاتهم المختلفة .

ويمكن أن نحصر هذه الاتجاهات فى اتجاهين أساسيين :

الاول : أن فاعلية الضبط الاجتماعى تتوقف على أدواته المختلفة ،
أى أنه كلما زادت هذه الأدوات نفاذاً الى الأفراد واصطبغت بالطابع
الرادع فى أكثر الاحيان ، ظهرت آثار الضبط الاجتماعى فى التقليل من
نسب الانحراف وخاصة ذلك النوع الذى يكون فيه اعتداء جسيم على
المعايير الاجتماعية ذات الطابع العام ، ويدعم أنصار هذا الاتجاه موقفهم
بقولهم أننا نريد وسائل ضبط فى المجتمع لتحديث لها قوة القهر والالزام
التي كنت للوسائل العرفية فى المجتمعات القديمة أو البسيطة .

وواضح أن هؤلاء يؤكدون على أهمية القانون وضرورة توسيع
نطاقه وتحديد قواعده بحيث يكون صالحا لمواجهة أى انحراف مهما
صغر فى المجتمع رعية للنظام والامتثال .

والثانى : ذلك الاتجاه الذى لا ينكر أهمية وسائل الضبط الاجتماعى
فى الوصول الى درجة من الامتثال عالية ، ولكن مؤيديه يرون أن الفاعلية

النهائية للضبط الاجتماعي تتوقف على طبيعة الجماعة من ناحية ، وعلى نمط التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى . ولذلك يحاولون أن يركزوا أنظارهم على الظروف الجماعية التي قد تؤدي الى الانحراف أو الى الامتثال ومثال ذلك قولهم :

انه كلما كانت الجماعة محببة الى الفرد ازدادتفاعلية وسائل الضبط الاجتماعي في رد الفرد الى طويق الجماعة المرسوم ، ومثال ذلك أن أحد عوامل انحراف الأحداث ترجع الى أن الحدث لا يتطابق مع والديه . ومن ثم لا يقدر عضويته في جماعته الاسرية ، لأن الأب هو رمز السلطة وعندما يعارض الطفل أباه فإنه غالبا ما يعارض كل رموز السلطة الأخرى مثل الشرطة والقضاء وحراس السجون ، وربما كانت معارضة الحدث لوالديه تهدب طريقة تجعل شعور الطفل يتحول بحصة عامة الى نوع من الاحساس بأن المجتمع كله يقف ضده ، ومن ثم تنمو عنده اتجاهات العصيان ويصبح متأثرا بالرغبة في الانتقام ، كذلك تتوقففاعلية الضبط الاجتماعي على استقلال الجماعة بمعنى أنه كلما زاد استقلال الجماعة قلت فرص الانحراف ، وزادتفاعلية الضبط . وقد دلت أنصار هذا الاتجاه على قولهم هذا بدراسات مقارنة أجريت على عدد كبير من الجماعات والمجتمعات المحلية تمثل ثقافات مختلفة وتندرج في درجة استقلالها ، كما أنهم وجدوا أيضا نتيجة لدراساتهم لعدة جماعات مختلفة البناء والوظيفة في مجتمع معين : أن الأوامر المتعارضة أو التوجيهات غير المتناسقة تؤدي الى العصيان أو الإحباط . وفي هذا المقام تبينوا أن الأوامر ذات الطابع الإيجابي والمتناقضة في الواقع تؤدي الى زيادة نسبة العصيان ، كما أن الأوامر السلبية تؤدي الى الكبت والى المظاهر العصبية .

ان كلا الاتجاهين السابقين لا يصلح كل منهما على حدة لبيان العوامل الاساسية 'التي من شأنها أن تؤدي الى فاعلية أكثر في وسائل الضبط 'الاجتماعى ، ذلك لأن الاعتماد على مجرد الوسائل للوصول الى الامتثال داخل الجماعة دون معرفة بطبيعتها يؤدي الى عدم ادراك الأداة المناسبة لانحراف معين أو لجماعة بعينها .

كما أن الاتجاه الآخر يركز اهتمامه على التنشئة الاجتماعية وطابع الجماعة ينسب شيئا هاما ، وهو أن عمليات التنشئة الاجتماعية نفسها تعكس درجات متفاوتة من الضبط الاجتماعى ، وأن بناء لجماعة ووظيفتها يتضمن بالضرورة طريق الوصول الى أهدافها وأسلوب الدفاع عنها ووسائل تذليل الصعوبات التى تقف فى وجهها ، وهى كلها من غير سلك أساليب فى الضغط الاجتماعى .

وحقيقة الأمر أن فاعلية الضبط الاجتماعى تتوقف على مزج دعاوى 'الاتجاهين معا ، ويتأيد هذا بوضوح فى المجتمعات الحديثة التى تجعل من القانون أو نصوصه من تعديلات أنما يتم لمواجهة التغيرات التى تحدث فى الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع والمشرع الحديث يضع فى اعتباره دائما ضرورة استقرار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليكون لتشريع فاعلية . ومن الأدلة على ذلك أن كثيرا من التشريعات ولدت ميتة لأنها جاءت غير معبرة عن طبيعة الاحوال الاجتماعية وغير متمشية مع حقيقة الظروف التى وضعت من أجلها .

المتضمنات الاجتماعية للضبط الاجتماعى :

من المناسب هنا كما يقول أجبرن ونيمكوف أن تشير الى بعض النتائج التى تترتب على الضبط الاجتماعى ، لأنها تلقى مزيدا من

الضوء على علاقة الجماعة بالفرد من وجهة نظر أدوات الضبط الاجتماعي .

١ - يحظى 'لنحرفون باهتمام الجماعة أكثر مما يحظى الممثلون . ذلك أن الجماعة تشغل بمن يعتدى على المعايير أو أن يتتبع الطريق السليم أكثر من انشغالها بالأشخاص العاديين ؛ والامثلة على ذلك عديدة فالطفل المشاغب يأخذ من وقت العائلة واهتمامها أكثر من الطفل الممثل ، وكذلك الطالب الذى يحاول الخروج على نظام الجامعة ، ومن يتتبع مناقشة مجالس الكليات والجامعات يجد أن جزءا كبيرا من نشاط هذه المجالس يخصص لمعالجة مشاكل الطلاب المتخلفين أو المشكلين .

٢ - يندر أن يرتفع الفرد فوق مستوى جماعته ، ومعنى ذلك أن الجماعة تضع الحدود وترسم 'الاطار الذى يحدد مدى اختلافات السلوك عند أعضائها ؛ ولهذا يكون السلوك موافقا عليه إذا تم فى أى ناحية من نواحي هذا الاطار . أما إذا خرج عليه فإن أعضاء الجماعة يحاولون رده ، وقد عبرنا عن هذه النقطة من قبل بقولنا ان الجماعة الانسانية محافظة بطبيعتها ، ومع ذلك فإن درجة التغير فى السلوك لا تتأثر بالاختلافات فى معايير الجماعة فحسب . بل تتأثر بالدرجة التى يطابق الفرد نفسه 'ليها مع الجماعة ؛ كما أن درجة التغير هذه تتوقف أيضا على مبلغ القهر الذى تمارسه الجماعة فى سبيل امتثال أعضائها لها . وفى المجتمع الحديث قد ينتقل الفرد من جماعة الى أخرى سعيا وراء اطرار أوسع للسلوك إذا تبين أن جماعته المفضلة قد ضاقت به .

٣ - الجماعة أحد الوسائل الفعالة لتغيير سلوك الفرد ؛ ومعنى ذلك أن الأفراد الذين يظهرون حساسية شديدة لأساليب الجماعة فى

الضبط الاجتماعي يكونون أكثر استجابة للتغير إذا تم عن طريق هذه الجماعة .

٤ — الجماعة ككل أكثر حثا على النظام وأشد فاعلية في الوصول اليه من قائد أو زعيم محلي ، ويرجع ذلك الى أن الجماعة أكثر قدرة على فرض الضبط على سلوك أعضائها من فرد ينشط به سلطة ويوكل اليه هذا الضبط وجريا وراء تطبيق هذه الفكرة عمليا تعمل المدارس على المحافظة على النظام عن طريق اعطاء بعض وسائل الضبط لعدد من التلاميذ ليراقبوا سلوك زملائهم ، وقد لوحظ أن التلاميذ يكونون أكثر استجابة لهذه القيادة الجماعية من زملائهم اذا قورنت باستجابتهم للسلطة المركزية التي قد يمارسها ناظر المدرسة .

الفصل الثاني عشر

فهم المجتمع في مفترق الطرق

مقدمة :

ان ما سوف نقوله الآن كلمة ضرورية هي في الواقع مجموعة انطباعات تتناول علم الاجتماع ككل ، وهذا الكلام لم يتطور بعد ليرتفع الى مستوى النظرية الكاملة ، ولكنه وجهة نظر . ان علم الاجتماع بوضعه الحالي في البلاد الغربية يعتبر ثمرة من ثمار الرأسمالية : وسلاحا في يد الرجمية والامبريالية لساندة يديولوجية معينة ولتحويل الانظار عن الابعاد الحقيقية للنضال الاجتماعي والاقتصادي .

ان لنا تتساءل بمعد التغيرات البنائية التي حدثت في مجتمعنا وامتدت الى القيم والمفاهيم : ايضل علم الاجتماع على صورته الحالية أم ينبغي أن نهاجمه لنغيره أو نعدله باعتباره أداة انهزامية بوضعه الحالي في مجتمع اشتراكي يسمى الى تحقيق حياة أفضل ؟ ان ما يأتينا من الغرب الاوربي ليس كلاما نهائيا له طابع الملمات . بل يجب أن تكون لنا القدرة الخلاقة : وأن يكون لدينا شجاعة النقد البنائين . أن نهدم بناء قديما مفقد كل مقوماته ، لنقيم بناء جديدا يمبر عن الطابع الجديد لمجتمعنا ويترجم عن التفسيرات العميقة التي تحدث في كل ميادين الحياة .

فقد حدد ... كاييم معالم علم الاجتماع الغربى وملاه بكثير
من المتافصص .

١ - محاولته تحديد الخواص الاساسية للظواهر الاجتماعية فطمس
فعالية الانسان وجعله عبداً لمصير مجهول عن طريق ما سماه بخامية
التلقائية لظواهر المجتمع ، ومعناها أن الناس يخرجون الى العالم وهم
لا يملكون ألا أن يكونوا أزاء سلبيين يقبلونه على علاته . إذن
غلاقماع والرأسمالية والفقر وتبطلالة أمور تلقائية علينا أن نقبلها لأن
المجتمع سابق علينا لم نضعه ولا نملك القدرة على تغييره .

٢ - وقال أيضاً إن الظواهر الاجتماعية جبرية أى أنها سيف
مسلط على رقاب الناس ويد ثقيلة تهوى على رؤوسهم وهم ليسوا إلا
صوراً متشابهة متكررة في مرآة المجتمع .

والمواقع أن المتأمل في هاتين الخاصيتين يلمس أن دور كاييم أراد
أن يكبل الانسان بالأغلال ويعطل حركته في سبيل تخطيط مستقبله .
ويقوض كل احتمالات التغيير الثورى . لمصلحة من مثل هذا الكلام ؟
أنتا تعلم جيداً أن المجتمع يمكن له بارادة قوية وعزم صادق ومجموعة
من المناهضين المخلصين ، ألا تغير أبعاده ومستقبله فحسب بل يغير
حركة التاريخ ، فكيف إذن تمسكت على متعلق صور كاييم حتى الآن ؟
وكيف تسمح لأرائه أن تتسلل على عقولنا فتفسد تخطيطنا وقيمنا
وتعطل ارادة الانسان لاصلاح شؤون المجتمع .

٣ - حاول أن يطمس معالم عقيدة الانسان وأن يحول الايمان
الى مجموعة من الاجراءات والمخاوف ، وبذل كل طاقته المنطقية في تأليه
المجتمع . ان معظم كتب علم الاجتماع الأوروبية الموجودة في مكتباتنا

تقدم لنا دراسات تطبق على الظروف التى توجد فيها المجتمعات لأوربية ، وهذه الظروف لا تتفق مع الظروف التى نحيهاها ، فالكتب الامريكية مثلا تحاول أن تفهمنا أن الاسلوب الامريكى فى الحياة هو الاسلوب المثالى وأن الديمقراطية الامريكية هى التعبير الصحيح عن حرية الانسان وأن الطبقات المتصارعة أمر لا مفر منه ، وأن هناك تمييزا بين البشر على أساس الجنس واللون . وأن هناك قيما كانت انحالية ففى ملازمة للحياة فى المجتمع . كيف نقنع بهذا الكلام وكيف يمكن تطبيقه على واقع مجتمعا رغم اختلاف التاريخ والظروف والواقع الاجتماعى .

ان علم الاجتماع علم حقيقى ، ولكن هناك فرق بين منطق لعلم وحقائق العلم ، فمطلق العلم لا يختلف عليه اثنان مهما كان لونهما وأيديولوجيتهما . ولكن ابراز حقائق معينة وربطها وتدليلها واستخراج نتائج معينة منها هو الذى يجب أن ننتبه له تماما .

من أجل هذا يجب أن تكون لدينا فى بلدنا الحقائق الخاصة بنا والتى استخرجناها بأيدينا من واقع حياتنا وظروفنا ، وعن طريق هذه الحقائق الواقعية يمكن أن نخرج بتحليل علمى متصل بمجتمعنا . لقد آن الأوان لأن نظارد كل هذه التسلسلات الفكرية التى تهدف الى ربطنا بمجلة مجتمعات أخرى ، وأن الأوان أيضا لأن نجتمع لاجراج علم اجتماع مشتركى عربى ، أما متى يتحقق ذلك ومتى نتخلص من هذا الاعتماد على حقائق الغير فأمر يتعلق باعادة تصحيح موقف الدراسات الاجتماعية وتخطيطها فى مجتمعنا . فإذا كن لنا أن نشير اشارة عابرة الى طريق الخلاص والوصول بالعلم الاجتماعى عندنا الى استخدامه فى سد ثغرات التخلف فاننا نرى ضرورة اعادة النظر

في هذه القسمة المتحدرة بين العلوم الاجتماعية التي ثبتها في أذهاننا علماء الغرب . فعلم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع هم في حقيقة الأمر علم واحد فلا اقتصاد دون سياسة ولا سياسة دون اجتماع ، لأن المجتمع كل يتفاعل ولا يمكن أن نقسمه الى مناطق نفوذ .

ان المجتمع الذي نعيشه يتفاعل فيه القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في آناء واحد ، لا يمكن أن نفهم أهداف المجتمع دون أن نفهم الاتجاهات السياسية وأن تكون على بينة من قدرته الحالية والمستقبلية في الانتاج ، فإذا هبطنا الى مستوى الفرد فأننا لا نستطيع معرفة ظروفه الاجتماعية أو النفسية بمعزل عن قيمه ونظراته للحياة وكفاده من أجل البقاء . هذا لفهم لابد أن يعتمد على مقومات اجتماعية وسياسية واقتصادية معا . ولهذا فأننا في مجال الاجتماع لا يجب أن نذهب بالتفسير الى النطاق الضيق فنعزل السياسة والاقتصاد عن مجرى الاحداث الاجتماعية . كذلك يجب أن تكون لعلم الاجتماع القدرة على فهم الازمات والتحديات والتحديت التي تمخضت عن التغيير الاجتماعي وأن يكون عوناً للتخطيط وعاملاً إيجابياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

محاولة لابد منها لتحديد المفهوم العلمي لدراسة المجتمع :

إذا كنا سنحاول محاولة صادقة في اخراج علم اجتماع بالمعنى السابق فهناك ثلاث طرق :

١ - التثبت من المنهج ووضوحه في الأذهان لنعرف المداخل والمخارج وننمي قوة النقد عندنا .

٢ - يجب أن نغير مضمون أدوات البحث (طرق البحث

الاجتماعى) وخاصة غيما يتعلق ببناء الاستثمارات المتنوعة من حيث موضوعاتها وأهدافها .

٣ - نذهب الى المجتمع باحثين لجمع أكبر قدر من البيانات التى تسمح لنا بإعادة صياغة علم الاجتماع من جديد ، فالحقيقة التى درسناها بأنفسنا هى المخلص لنا من كل التسللات التى تأتى داخل كتب ضخمة ويقال أنها ثمرة الفكر الأوربى .

والمنهج فى علم الاجتماع هو المنهج العلمى سواء تناول الطبيعة أو الكائنات الحية أو ظواهر العوالم التى من فوقنا ولذا غالباً عن خصائص المنهج هو النقطة الاولى فى بداية التعرض لهذا الموضوع .

لكن تثار هنا مغالطة يجب أن نتنبه اليها وهى أن الحقائق كحقائق لا صلة لها بالعلم بمعنى أن العلم مجموعة من الخصائص العقلية منفصلة انفصال تاماً عن الحقائق التى تصنع العلم . هل يمكن فى الواقع لعلم أن يقوم منعزلاً عن الحقائق الا اذا كان نوعاً من التصور الذى لا يرقى مطلقاً الى مرتبة اليقين ان العلم مرتبط بمجموعة الحقائق التى يعالجها ولا يمكن أن نفصل أحدهما عن الآخر وربما كان هذا الفصل بين العلم كنظر مجرد والحقائق كواقع هو الذى أوقعنا فى الخطأ . والنقطة الثانية القول بأن العلم لا وطن له وقد يكون هذا صحيحاً بالنسبة لمسائل المنهجية العامة أو بالنسبة لبعض النظريات والمكتشفات الطبيعية والبيولوجية . ولكن الامر فى النظرية الاجتماعية يختلف باختلاف المجتمعات التى هى المفعول والمادة فى نفس الوقت .

قد يكون المنهج العلمى من أصعب المسائل التى يجب أن يتناولها الباحث لأن كثيراً من المشاكل يمكن أن تحل اذا توغر لنا الوضوح

المنهجى وتحليل الحقائق تحليلًا سليماً ، وهو الى جانب ذلك يعطينا الخطوات الضرورية التى توصلنا الى أى دراسة مهما كانت واسعة أو متشعبة ، أو بمعنى آخر أن المنهج العلمى هو دليل العمل الذى يجب أن يكون بين يدى الباحث باستمرار ليتمكن بمعاونته من :

١ - اختيار موضوع الدراسة بطريقة تؤدى الى تقدم العلم من ناحية وإلى فهم المجتمع والسيطرة على مشاكله من ناحية أخرى .

٢ - تحديد المسائل التى يجب أن تدرس خلال البحث حتى يمكن أن نلقى أضواء عميقة على موضوع الدراسة .

٣ - اختيار الأداة الصالحة للبحث والتى يمكن أن تعطينا معلومات على أعلى درجة من الثبات والصدق .

٤ - القدرة على ربط الحقائق بعضها ببعض واستخراج النتائج العامة منها .

٥ - امكان تخطى العقبات التى قد تنشأ من الحاجة الى معلومات أخرى قد لا تتوفر فوراً لدى الباحث ؛ الأمر الذى يضطرننا الى بحث العناصر المتداخلة للمشكلة موضوع البحث والتى قد تكون راجعة الى نقص الدراسة فى ميادين أخرى من ميادين البحث فى المجتمع .

هذه النقاط الخمسة هى التى يجب أن تكون فى الالذهان عندما نتناول دراسة المنهج العلمى فى الدراسات الاجتماعية ، وقبل أن نتكلم عن كل نقطة يجب أن نشير الى بعض الحقائق الديوية المتعلقة

بموضوع علم الاجتماع ونظراته المحددة للحياة الاجتماعية وطريقته في التفسير لأن كل هذه النقاط تحمل في ثناياها عمليات منهجية أساسية .

١ — نحن نسلم بأن الطريقة العلمية لدراسة أى موضوع من موضوعات العالم الطبيعي أو الاجتماعي لا تكاد تختلف الا قليلا بمعنى أن الخط العام لتفكير العلماء ينبعث من مصدر واحد ويسير في اتجاه واحد ويحقق أغراضا متشابهة ، مثال ذلك أن الباحث المنشغل بدراسة موضوع من موضوعات الطبيعة أو الكيمياء أو الحيوان ليس حسرا في أن يبحث كما يريد ولكن عليه أن يسير في خطوات معروفة متفق عليها غيبداً من الملاحظة ويستعين عليها بما هو موجود من أدوات متعددة تمكن من تعميق الملاحظة لى أبعد مداها ، ونتيجة للملاحظة مجموعة من الحقائق كثرت أو قلت ، ولكن هذه الحقائق يجب ان تعالج معالجة معينة لا يجد الباحث نفسه حراً ازاءها ، وإنما ينبغي عليه أن يصنفها تصنيفا خاصا معروفا لدى الباحثين جميعا حتى يمكن للمحقق بعد ذلك أن يجد الطريق واضدا ، الأمر الذي يؤدي الى تقدم العلم نظرا لتتابع جهود العلماء في نفس الميدان ، فالعلم لا يمكن أن يتقدم اذا بدأ كل عالم من نقطة صفر في دراساته . وعملية التصنيف هذه تقودنا الى نوع من الوضوح فيما يتعلق بترتيب الحقائق واتجاهها في نهاية الأمر ، ومن هذا الوضوح يستطيع العالم أو الباحث أن ينتهي الى الهدف النهائي من البحث وهو النتائج العامة التي تصاغ في كل حالة صياغة نظرية محددة بأسلوب معين ، والعالم لاجتماعي حين يتعرض لموضوع يتصل باتجاهات الأفراد أو بطبيعة تكوين الجماعات أو حين يتعرض لدراسة أزمة من الأزمات الاجتماعية فإنه لا يجد مفرا من أن يتبع الخطوات السابقة وان اختلف في طبيعة المعالجة نظرا لاختلاف الموضوع في كل حال .

٢ — هناك فارق بين عمل الباحثين في العالم الطبيعي وبين
 انبائين في العالم الاجتماعي ينب على شخصية الباحثين أنفسهم
 باعتبارهم أبناء مجتمع معين يعيشون في ظل نظام ثقافي خاص ، وهنا يبرز
 العلماء مسألة الموضوعية ، أى اتجاه العالم نحو دراسة موضوع بعينه
 وموقفه منه ، ومن غير شك تعتبر الموضوعية في العلوم الاجتماعية
 وموقف العلماء من المسائل المدروسة مسألة تستأهل النظر والتدقيق
 لأنه مهما بالغنا في الموضوعية فإن العالم لا يمكن أن يتجرد نهائيا من
 عواطفه ومؤثرات تنشئته الاجتماعية الأولى . الأمر الذى قد يلون
 طبيعة الدراسة من حيث اختيار الموضوعات ومن حيث النتائج العامة
 والتفسير وخاصة عند ربط الحقائق بعضها بالآخر . فالباحثون في الهند
 مثلا لا يستطيعون ان يتغافلوا مشاكل الأديان واللغات المتعددة وما
 يترتب على هذا من ابعاد اجتماعية متشعبة قد تؤثر على كيان البناء
 الاجتماعي في مجتمع كبير كاليهند ، كذلك قد يؤثر على العلماء تاريخهم
 العلمى خصوصا اذا انتمى كل منهم الى اتجاه مددد نابع من توجيهه
 انجليزى أو فرنسى أو روسى . وهنا نتبين من الدراسة المقارنة
 للأبحاث الهندية عددا كبيرا من المفارقات ، فبعض هؤلاء الباحثين
 يفضلون دراسة تكامل المجتمع الهندى من وجهة نظر تذويب الفوارق
 الدينية ومحاولة الوصول الى الوحدة الدينية بابعاد العقيدة عن
 العلاقات الاجتماعية والتحدث بلغة يرتضيها الجميع كاللغة الانجليزية .
 وقد يلمح بعضهم من خلال دراساته أن الهند الكبيرة يجب أن تقسم
 أفساما كثيرة لأن كل جزء يمثل مجتمعا بخصائصه المعروفة . كذلك
 نتبين من خلال المقارنة مدى تأثير الباحثين بالعوامل السياسية التى
 تلون البحث وتعطيه طابعا خاصا ، فإذا أضفنا الى ذلك أن البحوث
 الاجتماعية في كافة انداء العالم باهظة التكاليف خصوصا في العمل

الجماعى وأن هذه التكاليف تدفعها المؤسسات الأهلية أو الحكومية :
فمننا نتوقع أن تكون اتجاهات العلماء سائرة بطريقة لا تتعارض مع
اتجاهات هذه المؤسسات أو الحكومات ، فإذا مولت مثلا مؤسسة غورد
بحوثا اجتماعية فهل نتوقع أن تأتى هذه البحوث خاصة فى ميدان
العمل بنتائج تبين فساد استغلال فائض رأس المال وضرورة توزيعه
وضرورة أذابة الفوارق بين الطبقة العاملة والمستقلة : أننا لا نتوقع
هذا ، بل أن كل الدراسات التى تأتىنا من أمريكا مموله عن هذه
المؤسسات تؤكد سلامة البناء الاجتماعى الأمريكى وطبيعته وتفيد من
خلال النتائج أفكارا خاصة عما يزعمونه عن الديمقراطية الأمريكية
وعن سلامة السلم الاجتماعى وعن نظام الطبقات ، وما إلى ذلك من
المسائل التى تساند بطريقة مباشرة الوضع الاقتصادى فى الولايات
المتحدة الأمريكية الذى قد يكون مناسباً وصالحاً لها .

اذن لا مفر أمامنا من التسليم بأن الباحث فى المجتمع رضى أم لم
يرضى يخضع لتأثيرات عديدة خاصة إذا كانت طريقته فى دراسة العلم
القيام بالبحوث الاجتماعية التى تكشف عناصر الصحة والمرض فى
المجتمع . وليس معنى هذا أن الموضوعية فى البحث غير متوفرة على
الأطلاق لأنها قد تكون ظاهرة فى عدد من الدراسات التى لا تتصل
بالنظام الاقتصادى أو السياسى اتصالاً مباشراً ، ولكن المسامول فى
المستقبل أن يتفق العلماء فى كل مكان فى العالم على طريقة خاصة
تؤدى إلى تحديد المفاهيم وتحديد مستويات الدراسة بحيث تجد
الموضوعية مكاناً ملائماً يمكن أن ينفذ موضوعات البحث العلمى بأمال
جديدة للوصول إلى الحقيقة الاجتماعية بأبعادها المتعددة .

٣ - أن تطور علم الاجتماع الآن يسمح لنا باللقاء نظرة نافذة

على اتجاهات الدراسة تمكنا أن نعلن ونحن مقتنعون أن الدراسة تخضع لنظام أيديولوجي مددد ولهذا نستطيع أن نقسم العالم من هذه الزاوية إلى أربعة أقسام رئيسية :

أولا - القسم الانجلو امريكى :

ويتكون من الدول التى تدور فى دائرته وكلها تأخذ بالنظام الرأسمالى بطرق تختلف فى نوايا الأمر حول اغشاح الطريق أمام رأس المال الفردى من أن يتجسرك دون تقييد سواء فيما يتعلق بالانتاج أو توزيع الفائض بعد ذلك وأتينا لنجد علم الاجتماع فى هذه البلاد يتحرك فى إطار محدود ينبع من تعاليم أوجست كونت وأميل دور كايم وماكس فيبر ، والى حد ما غلفريدو باريتو . وكل هذه التعاليم تدور فى حلقة واحدة ، مؤداها أن إرادة الانسان ليست بالانطلاق الذى يمكن معه تغيير المجتمع وإن الأفراد وهم ورثة النظام الاجتماعى ليسوا الا صورة متكررة للارتباط بين النظامين الثقافى والاجتماعى الخافض فى نفس الوقت لمؤثرات تاريخية وإيديولوجية محددة وقد تمخض هذا الفهم عن اتجاهات مدددة فى علم الاجتماع أصبحت تعتبر بديهيات أو مسلّمات يجب التسليم بها وعدم مناقشتها أو وفيها موضع الدراسة

وامضى

١ (وجود سلم اجتماعى سهل الحركة يصعده أو ينهبه الأفراد ويجفدهم الفردية دون رقابة من أجهزة الدولة ، وعمل الدولة فى هذا المجال حماية المنازل والمظالم دون التدخل فى أساليبهم التى قد تتخذ طابع الصراع أو المنافسة الشديدة أو الأنانية المطلقة أو طابعا أخلاقيا لا يهتم بالوسيلة فى سبيل الهدف .

ب (وجود نظام للطبقات لا يقوم على أبعاد اقتصادية وإنما يقوم على ما يدعون من مقومات اجتماعية تعكس مركزا محددا في الاطار التشريحي للمجتمع ، بمعنى أن أوضاع الناس في الحياة كتجاذبهم وتتأفرهم إنما يقوم على مفضلات تنبع من اعتبارات اجتماعية خالصة .

ج (وجود نظام للضبط الاجتماعي يتحرك بطريقة تنبع من الفرد وتعر بالجماعة الى أن يصل الى الدولة ، بمعنى أن مسؤولية الضبط الاجتماعي لا تنبع من أجهزة مركزية لها أن تفرض أنواعا من القواعد والمستويات الموحدة بين الناس وإنما ينبع من مصالح ورغبات جماعات يعيشها في المجتمع ، ومن أجل هذا يسمح مثل هذا النظام لبعض الجماعات التي تملك رأس المال وتحتكر وسائل الانتاج أن تقوم في النظام الاجتماعي بمثابة الجماعة الضاغطة أو الموجبة التي تحاول جر بقية الجماعات وراءها وتفرض عليهم نوع الضبط الاجتماعي الذي يتلاءم مع مصالحها .

د (وجود نظام الرعاية الاجتماعية ينبع من احساس الأفراد بمسئولياتهم النسبية عن تخلف أفراد آخرين وسقوطهم في معسرة التكيف الاجتماعي : بمعنى أن حل المشاكل الاجتماعية على المستوى الفردي مقروكة لحرية الأفراد ولا حساسهم بفزع الخيرة والاحسان . وينعكس هذا على تصرفات المؤسسات الاحتكارية في مثل هذه المجتمعات عندما تلقى بنسبة ضئيلة من غائض رأس المال لتستفد من الجمعيات الأهلية فيما يسمى بالنشاط الخيري لمواجهة مشاكل المجتمع مواجهة رأسية .

هـ - وجود نظام للتخطيط بكل مستوياته لا يخضع للدولة ولا

ينبع من فكرة مركزية ، وإنما يترك للمهتات التي يعينها الأمر إذا رغبت بحيث يحقق التخطيط في نهاية الأمر مزيدا من الأرباح ومزيدا من النفوذ ولا تتدخل الدولة في توجيه التخطيط إلا عندما تبدو في الأفق أزمة مالية أو تهديد خطير لكيان الدولة في العالم ، ومع ذلك لا يكون التدخل إلا بحذر وفي الحدود التي لا تتعدى حرية الأفراد المطلقة في توجيه نشاطهم الاقتصادي .

ولقد دارت أبحاث علم الاجتماع في فلك هذه الاعتبارات وامتلأت بطون الكتب بهذه التوجيهات الأيديولوجية ، وتعلم منها كثيرون حتى خيل اليهم أن هذا هو منطق العلم وأن هذا هو طبيعة الحال ، وادعوا أن هذه التوجيهات قيما وأساليا في البحث الاجتماعي . أصبحت تعتبر نموذجا في كثير من بلاد العالم التي لم تلتفت الى هذه المؤامرة الاستعمارية .

ثانيا : القسم الماركسي الثوري :

ويضم الدول التي جعلت من تعاليم ماركس وانجلز أساسا للحكم وقاعدة للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهي تقوم على الاعتبارات الآتية من وجهة نظر على الاجتماع .

١) أن تاريخ المجتمع يعكس صورة صادقة للصراع بين طبقتين في بناء المجتمع : طبقة مالكة لكل شيء وطبقة ليس عندها أي شيء الأمر الذي ترتب عليه أنه كلما زاد عدد السكان وزاد العلم تقدما وزاد التصنيع انتشارا تقوم كثير من المصاعب والمعوقات أمام الملايين من العاملين ، وكلما زاد الزمن زادت الطبقة المالكة طغيانا وزادت الطبقة العاملة بؤسا وانحرافا . والصراع في رأى الماركسية لايد له من حل :

والحل يأتي عندما يصل السخط الى نقطة الانفجار أو نقطة الانطلاق فتندلع الثورة ويحتل العمال المصانع يديرونها ، ويقيمون حكما يمثل مصالحهم ويبدأون في اقامة مجتمع جديد .

ب (الثورة الماركسية في حد ذاتها عبارة عن ثورة اقتصادية في المحل الاول وأن اتخذت طابعا ثوريا غنيا في أول مراحلها الا أن تغير الأساس الاقتصادي للمجتمع يستتبعه تغيرات واسعة النطاق في ترتيب العلاقات وأسس البناء الاجتماعي .

ج (تملك الدولة كل مصادر الثروة ويصبح كل قادر على العمل مشارك بقدر في الانتاج وفي سند النظام الاجتماعي والاقتصادي باعتبار أنه صاحب مصلحة ومساهم في رأس المال لتكبير الذي هو رأس مال المجتمع بأسره .

د (اذا تم هذا يجب أن تتغير المفاهيم الأساسية للحياة الاجتماعية : فتتغير كل من الأسرة والعقيدة والايمان واتجاهات التعليم والتقييم والعادات والتقاليد وأساليب الضبط الاجتماعي والنظرة الطبقيّة وفلسفة الرعاية الاجتماعية ، وتؤمن الدولة أن تنمية المجتمع في الاتجاه السياسي والثقافي لأبد أن يخضع لتخطيط دقيق يحدد امكانية المجتمع المادية واتساع قوته البشرية . من هذا نتبين أن علم الاجتماع الماركسي يقوم على قاعدة مختلفة تماما عن قاعدة علم الاجتماع الرأسمالي لأن معالم المجتمع الماركسي من حيث البناء والوظيفة مختلفة تماما ، ويصبح من التناقض أن تعيش افكار علم الاجتماع الرأسمالي أو تصبح أساسا أو عونا في دراسة علم الاجتماع في مجتمع ماركسي .

ثالثاً - المجتمعات الاشتراكية المتقدمة :

وهي المجتمعات التي تغلب فيها الفكر الاشتراكي وأصبح سياسة الدولة ومنطق التغير الاجتماعي ، أو البلاد التي بها أحزاب اشتراكية ذات فاعلية ، وهي موجودة في بعض بلاد أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية والملاحظ أن هذه البلاد وأن استفادت من النظرية الماركسية في التفكير إلا أنها لا تنسب نفسها أصالة إلى ماركس ، فهي تؤمن بأن الحل الاشتراكي ليس بالضرورة حلاً ثورياً دموياً ، وإنما قد يأتي نتيجة لازدياد الوعي ومطالب الجماهير الملحة التي تعكس بصورة ديمقراطية في شكل برلمان ، وعلم الاجتماع فيها يتميز بالآتي :

أ (محاولة للتوفيق بين الاتجاه الماركسي والاتجاه الرأسمالي فيما يتعلق بتطبيق المنهج والتفسير .

ب (محاولة الإبقاء على بعض الموضوعات الرأسمالية كدراسة الترتيب الطبقي وأساليب للضبط مع تحريكها وتوجيهها لتناسب المجتمع الاشتراكي الجديد .

ج (الضغط على المسائل الخاصة بالمعقيدة والإيمان والقيم والمعادات .

د (إعطاء الدراسات الأسرية مكاناً مرموقاً بين أبحاث علم الاجتماع باعتبار أن الأسرة في المجتمع الاشتراكي يجب أن تحاط بأعلى مستويات الرعاية لأنها تساعد المجتمع الكبير على تقليل فرص الصراع في أطر العلاقات الاجتماعية إذا أحسن ترتيبها وضبط كل العلاقات المتصلة بها .

... من هذا نتبين أن علم الاجتماع في هذه المجتمعات لم يصل بعد إلى التخلص من الرواسب الرأسمالية ، إلا أنه قطع شوطا كبيرا في تحديد المفاهيم ووضع المستويات العامة وأرساء النظام الايديولوجي للباحثين في هذا الاتجاه .

رابعاً - المجتمعات النامية :

وهي المجتمعات التاريخية التي كانت مهبط الحضارات القديمة ، أو المجتمعات التي أستقلت حديثا وكانت فيما مضى تحت قبضة الاستعمار ، وسنضرب مثالا لها بجمهورية مصر العربية ويتميز علم الاجتماع عندنا بما يلي :

١ (غلبة الفكر الفرنسي بوجه خاص وعلى الرغم من التعديلات الكبيرة التي أدخلت على المدرسة الفرنسية في فرنسا ذاتها فلا زال التوجيه العلمي واقفا عند حدود دور كاييم وتلاميذه المباشرين فقط ، والتغير أو التعديل الذي حدث أدى إلى ارتداد الأسلوب الأمريكي في مواجهة مسائل المجتمع وما زالت المفاهيم الحقيقية للاتجاه الاشتراكي في دراسة المجتمع غير واضحة وإن كانت هناك محاولات للفهم لا تزال في بداية الطريق .

ب (الاتجاه الرجعي الاستعماري الذي مول بأموال الرأسمالية والاستعمار في بداية الأمر وسار على الأسلوب الأمريكي : وهو المسمى بالخدمة الاجتماعية وجد هذا الاتجاه مشجعات في ميادين عديدة قبل التغير الاجتماعي الجوهري الذي حدث في مجتمعنا : ولا زالت هذه المشجعات قائمة حتى الآن لظروف عديدة تتعلق بابعاد التطبيق الاشتراكي الحالية .

ج (الاتجاه الانجليزى الذى أخذ صورة الانثروبولوجيا ولم
تتجه الدراسة فيه الى الالتفات لتحقيقى الى مجتمعا : على أنه تبذل
الآن محاولة للاستفادة من المنهج الانثروبولوجى فى دراسة المجتمعات
الصحراوية وأثار التصنيع على المجتمعات لمى استقلت حديثا^(١) .

د (الاتجاه الاشتراكى الواقعى وهو لا يزال حتى الآن ولم يفسح
المعالم ويحتاج الى جهود عديدة فى مجال النظرية والتطبيق .

(١) الانسان والصحراء ، والبناء الاجتماعى (١٩٦٥) للدكتور أحمد أبوزيد

مراجعة منهجية ضرورية

... هل كان لتطبيق المنهج العلمى فى ميدان علم الاجتماع ثمرة
قيما يتعلق بتقديم فهم المجتمع ومشاكله المعقدة ؟ ان العلم بالمعنى
الذى نريد ان تثبت لا ينبغي ان يفصل عن المجتمع أو عن الحياة ،
وقبل ان نجيب على هذا السؤال العام يجب ان نعلم مقدما ان العالم
بأسره وحدة وأن هذه الوحدة عرضت على الانسان أن تكون معرفته
واحدة ، غاذا ظهر فى ميدان المعرفة نوع من التقسيم غليس هذا راجعا
الى طبيعة المعرفة بل الى نوع من التخصص الذى يتطلب مزيد من
التمتع تمهيدا لربط اجزاء المعرفة للوصول الى المعرفة الكلية ، ولذلك
يمكننا ان نهبط فى التحليل من أى المستويات الى أدناها بشرط أن
نحتفظ بالمستوى الكلى الى أن نصل الى عالم الانسان أو عالم
الكائنات الحية .

يتحرك علم الاجتماع خلال المجتمع ويعاود أن يعد بصره فى جميع
الاتجاهات ولهذا يجب أن يحتفظ بالنظرة الكلية للحياة الاجتماعية ،
ومعنى هذا أن كل ما هو واقع فى المجتمع يعتبر مرتبطا بعنه بالآخر
ارتباطا عضويا ، وكل محاولة للتفتيت تعطينا زوايا غير منسجمة
للحقيقة الاجتماعية ، والانسان الفرد الذى يعتبر الوحدة الانسانية
التي تحيا داخل مجتمع معين ، هو أيضا متعدد الجوانب وكل محاولة
لتفتيت الانسان لفرد الى اجزاء لا تفضى الى أى معرفة حقيقية ،
فالمجتمع ككل والانسان ككل ، وهذا هو الذى عرض على المعرفة أن تكون
كلية أيضا ويستتبع ذلك ما يلي :

١ — أن ثقافة الانسان لا يمكن أن تنقسم الى مادي وغير مادي
لأنهما يتبادلان التأثير والارتباط : ولا يستقيم فهمنا لعمل الثقافة
الا اذا فهمناها من الزاوية الكلية ، واذا جاز لنا أن نعزل المظاهر
المادية عن المعنوية فليس هذا لأن هذه لقسمه موجودة فعلا ، بل
بسهولة التحليل ويتعين على الباحث باستمرار أن يحاول تركيب
الثقافة في وحدة كلية .

٢ — ان علم النفس يقسّم في مهمته لو قسم الانسان الى أجهزة
حيوية ومظاهر نفسية غير مرتبطة بعضها بالآخر : وبالتالي لا يمكن أن
نزعّم أن الانسان في تقابله مع اجزاء الثقافة يكون مزة ماديا ومزة
أخرى معنوية ، أدن فنحن عند التعرض لسألة ارتباط الانسان بالهياة
الاجتماعية يجب أن نركز باستمرار على ارتباطه لتعدد الجوانب
الذى يؤدي بدوره الى نجاح عمليات التكيف للمواقف الجديدة ، ولعل
السّر في تخلف القيم والعادات والتقاليد أنها تنعزل بالتدريج عن النظام
المادى للمجتمع الذى هو جزء أساسى في الثقافة والذى يطبعها بطابعه
باستمرار ، فالقيم والمعانى لا تخلق من الهواء ولكنها تنبت من خلال
أجسام مادية وتعبّر عن حركتها داخل أطار الثقافة الكبير .

٣ — واذا نظرنا الى العلم باعتباره نشاطا انسانيا منظما ، فهو
بالضرورة جزء لا ينفصل عن الثقافة وعن المجتمع وارتباطه هذا يعنى
أن يكون خاضعا لعمليات لتأثير والتأثر المتبادلة داخل الاطار الحيوى الذى
يتحرك خلاله ، من هنا كان الارتباط الضرورى بين العلم والمجتمع أمرا
منطقيا ومتفقا تماما مع وحدة المعرفة ووحدة العالم ووحدة الحياة
الاجتماعية .

٤ — المنهج العلمى اذن عبارة عن الوسيلة التى يصطنعها العلماء والباحثون لتنظيم النشاط العقلى وتحديد معالم ارتباطه بالحياة أو بالمادة معا ، ولذلك إذا كان من هدف المنهج العلمى أن يعزل العلم عن الحياة فهو ليس منهجا على الاطلاق ، أما اذا زاد من ارتباط العلم بالواقع تأثيرا أو تأثرا فهو لهذا يستطيع أن يعبر عن المطلب الاساسية لوحدة المعرفة الانسانية ويكون مبررا فى نفس الوقت لوجود لعلم ذاته،

٥ — لقد تغيرت نظرة الانسان الى العالم والى حياته داخل الجماعة وكان هذا التغير استجابة لتغيرات بعيدة المدى حدثت فى ثقافته ، ونحن نعلم أن الثقافة هى نتاج العقل الانسانى ماديا ومعنويا فى صورة امكانيات تنمو باستمرار ليتمكن الانسان من مزيد من السيطرة والتكيف مع المواقف الاجتماعية المتجددة والمتغيرة فى اطار الحياة الاجتماعية ولهذا كلما زاد ارتباط العلم بواقع الحياة كلما أعطى للانسان سلاحا يستطيع أن يخوض به كل معاركه مع الطبيعة ومع نفسه ومع الآخرين يشاركونه نفس الجماعة •

والآن نعود للإجابة عن السؤال الذى قدمناه •

السؤال يدور حول الثمار التى جنيناها من تطبيق المنهج العلمى على المجتمع ، لحسن الحظ كان لهذا التطبيق النامى المعدل ثمرات • ومن أجل زيادة كم هذه الثمرات ف نحن نهتم بالمنهج العلمى وأحسن طريقة لاستكشاف مواطن هذه الثمرات أن نتحسسها تاريخيا فقبل استطاع علم الاجتماع أن يقطف الثمرة الناضجة فعلا •

اولا : فى بداية انشاء علم الاجتماع كان أهمل لرواد الأول تجارب ناجحة أجريت فى ميدان العلوم الطبيعية والحيوية ، وتحتاج هذه

التجارب كان نتيجة مباشرة لتطبيق منهج علمي محدد ، ولهذا تساءل هؤلاء الرواد وفي ذهنهم أفكار عن وحدة المعرفة الانسانية (مادية ومعنوية) هل يمكن الاستفادة من منهج هذه العلوم في دراسة المجتمع الانساني خاصة وأن المنهج عبارة عن اتجاه عقلي ، وسواء اتجهنا نحو المجتمع أو تلكواكب أو المعادن فإن الموقف العقلي لا يتغير لكن الذي يتغير هو النتائج التي أحصل عليها عندما أغير مواضعي من ميدان الى ميدان والتغير هنا من حيث الناتج أمر لا مفر منه ومرجع الاختلاف الحتمي بين موضوعات كُن من هذه الميادين المتعددة . ولهذا أدرك العلماء أن العبارة ليست بالنتيجة ولكن مركز الثقل يقع على نقطة الانطلاق وهو المنهج العلمي : هنا أستطيع أن أخوض كل ميادين المعرفة وأحصل على معلومات يقينية ولذلك ارتضى العلماء وبمسورة سهلة المنهج لطبيعي أو الحيوي تحليقا على الحياة الاجتماعية ، ولكن الصعوبة تتي نشأت بعد ذلك هي في أن العلوم الطبيعية تطبق المنهج العلمي على موجودات قائمة بالفعل تخضع للملاحظة والتجربة ويمكن تغيير الظروف التي توجد خلالها وهذا غير متوفر في عالم الانسان . ولهذا ارتكن العلماء انى القياس المنطقي فخرجت نتيجة لهذا ابجاث نظرية بعدت في كثير من الأحيان عن الواقع الاجتماعي .

ثانيا : ترتب على اتساع نطاق النتائج النظرية التي وصل اليها العلماء عن طريق القياس المنطقي أن ظهر التناقض والاختلاف في وجهات النظر بالنسبة للحياة الاجتماعية مما أدى الى وجود المذاهب والمدارس الفكرية التي ظلت عالقة بميدان علم الاجتماع وتدل على أن العلم لم ينضج بعد وأنه لا زال موضع جدل ، ولهذا غلبت النظرة الذاتية في أبحاث علم الاجتماع على النظرة الموضوعية : ذلك أن

الحياة الاجتماعية نظر إليها مرة على أنها تشبه الجسم أو الكائن العضوى ومرة على أنها قصة من قصص الصراع يتطلب فيها فريق على آخر ويتبادلان الهزيمة والانتصار فى دورة محددة من الزمان تتعاقب فى سلسلة متصلة الحلقات ، ومرة ثالثة باعتباره آلة تدور بفعل مجموعة من الطاقات المحركة ، ولهذا فإن علم الاجتماع يصبح نوعاً من الميكانيكا ، الى أن ظهر عدد من العلماء يفضلون نوعاً من التفسير الاقتصادى أو النفسى أو الجغرافى باعتبار أن كلا من هذه التفسيرات يعتبر عاملاً حتمياً فى حياة الإنسان والمجتمع ، لكن العلم لا يتقدم على أساس الاختلاف ولكنه ينضج على أساس الاتفاق ، ولذلك فمن المتوقع أن تكون هذه المرحلة عقيمة الى حد ما .

ثالثاً : اتجه علم الاجتماع ببطء شديد الى المجتمع لمحاولة دراسته على الطبيعة باعتبار أن سلامة المنهج العلمى وحيداً لا يمكن أن تصنع علماً ، بل أن جسم الحقائق لابد أن يرتفع باستيعار ليكون الميدان الذى يمكن أن يتحرك خلاله هذا المنهج ، ولكن البحث فى المجتمع اتسم أول الأمر بطابع غير منظم خاضع فى نفس الوقت لاهتمامات العلماء الذاتية دون الاهتمام بمطالب العلم ذاته والمجتمع . ولهذا لم يتمكن علم الاجتماع نتيجة لتطبيق المنهج بهذه الصورة من الوصول الى مرتبة الوحدة بل أن الاختلاف اتسعت ثغرتة بين العلماء وحاولوا أن يصبغوا هذا الاختلاف مرة أخرى بصبغة مذهبية .

رابعاً : تعالت الأصوات فى ميدان علم الاجتماع ، ان الوصول الى كم من الحقائق يتزايد باستمرار هو الذى سوف ينتج علم الاجتماع من هذه المرحلة المذهبية ، وكان رد الفعل عجيباً إذ ترك الباحثون فجأة البحوث النظرية ، واقبلوا بشكل واسع النطاق على دراسة المجتمع

على الطبيعة ، حتى أن الأمر انقلب الى أن جمع الحقائق فحسب هو الرسالة الأولى لعلم الاجتماع ، مع أن جمع الحقائق وإن كان عملية هامة في خطوات المنهج العلمي ؛ إلا أنها وسيلة لغاية ضاعت في خضم الحماس للبحث الاجتماعي ، ومن الطبيعي أن يرتفع في جهات متعددة من العالم صوت هنا أو هناك ينادى بضرورة التوقف قليلا لمزيد من النظر والتحليل لمربط هذه الحقائق واستخراج المبادئ النظرية منها ، التي هي الرسالة العظمى للعلم دفي هذه الأثناء بدأ علم الاجتماع تتضح فيه معالم الاهتمام بدراسات دون غيرها مثل دراسة الأسرة والثقافة والقيم والعادات والتنظيم الاجتماعي والتغير الاجتماعي .

خامسا - بدأت الثمرة تتضج وبدأ التفكير في طريقة جمعها والتصرف فيها : وهذا أدى الى مزيد من البحث في دوائر العلماء حول مناطق زراعة الأشجار التي انضجت هذه الثمرات ، وهكذا بدأت اتجاهات تبصت عن مناطق لتربة الخصبة التي يتأكد معها إمكان غرس البذور . غفقت ميادين جديدة في علم الاجتماع اعتبرت أهم ما يجب أن ينشغل به الباحث مثل دراسة الجماعة ودراسة ديناميكتها وظهور منهج السوسيومتريه والتركيز على المسائل المتعلقة بالتغير الثقافي . وتبدد الضباب فكشف عن الرواسب التي عطلت انطلاق علم الاجتماع وظهرت معالم التوجيه الايديولوجي واضحة تماما غيما يتعلق بالنظرية وموضوعات الدراسة وفي التحليل والتفسير . ولهذا فأنا نتوقع أن يكون هناك علمان للاجتماع . علم يخضع للاتجاه الرأسمالي مجاولا أن يتخذ من المنهج العلمي مطية له ليخسل به طلاب هذا العلم في أنحب العالم ، وعلم اجتماع آخر يحاول أن يبعد عن المنهج العلمي كل التأثيرات المضلة التي تجرغه وسط تيارات مليئة بالمعبات وتحاول أن تمنعه من

الاستمرار في مجراه الهادى الذى يعبر عن حقيقة البناء الاجتماعى
الانسانى ، ويترجم عن العثرات التى تؤخر عمليات التنمية الاجتماعية
والاقتصادية مختفية وراء دعاوى علمية زيفت وطال عليها الأمر فاصبح
لها قيمة تاريخية كقيمة الاشياء القديمة . ولكننا اذا كنا نعجب بالاشياء
القديمة أو التحف فهى للعرض وليس للاستخدام ، ان علم الاجتماع
الرأسمالى القديم يفقد أرضه باستمرار وبسرعة ويتقدم على الأرض
المغتصبة علم الاجتماع الجديد محاولا أن يقيم اطرار مفاهيمه على
دعائم سليمة .

مراجع مختارة

- 1 — Clinard, B. C., *Sociology of Deviant Behaviour*, New York, 1961.
- 2 — Dynes, R.R. & others; *Social Problems : Dissensus and Deviation in an Industrial Society*, New York, 1964.
- 3 — Elliott & Morrill; *Social Disorganisation* New York, 1962
- 4 — Etzioni; A.; *Cocplex Organisation*, New York, 1962
- 5 — Lemert, E.M., *Social Pathology : A systematic Approach to the Theory of Sociopathic Behaviour*, New York, 1951
- 6 — Macrao, D., *Ideology and Society : Papers in Sociology of Politics*, London, 1961
- 7 — Merton, R.; *Social Theory and Social Structure*, New York, 1962
- 8 — ——— & others; *Reader in Bureaucracy*; New York, 1960
- 9 — ——— & others; *Sociology Today : Problems and Prospects*, New York, 1962
- 10 — Ogburn, W., & others; *Technology and Social Change*, New York, 1957

محتويات الكتاب

الموضوع الصفحة

الفصل الاول

٩ علم الاجتماع ومشاكل المجتمع

- ١ - المشاكل الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع ١٤
- ٢ - طبيعة المشكلة الاجتماعية ١٦
- ٣ - مشكلة أو انحراف أو تنحك ١٩

الفصل الثاني

٢٧ المنهج في دراسة المشاكل الاجتماعية

- ١ - كيف ندرس المشاكل الاجتماعية (وجهة نظر) ٣٦
- ٢ - الطريقة السوسبولوجية في فهم وتدليل المشكلة الاجتماعية ٤١

الفصل الثالث

٤٧ عمليات التغير الاطرادية المرتبطة بالمشاكل الاجتماعية

- ١ - صراع، النظام ٥١
- ٢ - التغير الاجتماعي ٥٤
- ٣ - العمليات التفرعية ٥٦
- ٤ - الاتجاهات اللامميارية ٥٧

الفصل الرابع

النظرية السوسيولوجية والمشاكل الاجتماعية ٥٩

- ١ - التشخيص السوسيولوجي للمشاكل الاجتماعية ٦٠
- ٢ - المستويات الاجتماعية والواقع الاجتماعي ٦١
- ٣ - الجذور الاجتماعية للمشاكل الاجتماعية ٦٥
- ٤ - الفصل في المشاكل الاجتماعية ٦٧
- ٥ - المشاكل الاجتماعية الواضحة والمستترة ٧٣
- ٦ - الإدراك الاجتماعي للمشاكل الاجتماعية ٧٥

الفصل الخامس

تفكك البناء وانحراف السلوك ٨١

- ١ - التفكك الاجتماعي ٨٦
- ٢ - انحراف السلوك ٩٢
- ٣ - الانحراف والامثال ٩٦
- ٤ - النظام المياري ٩٧
- ٥ - أسباب الامثال ٩٩
- ٦ - أنواع الانحراف ١٠٠
- ٧ - العوامل المتبعة للانحراف ١٠٢

الفصل السادس

مشاكل المجتمع ١٠٥

- ١ - مشاكل المجتمع المحلى ١٠٦

الموضوع	الصفحة
٢ - مشاكل التوزيع المكثفي	١٠٧
٣ - لماذا تنشأ المشاكل في المجتمع المحلى	١٠٩
٤ - التنقل الاجتماعى والتفكك	١١٣
٥ - معوقات تذلق مشاكل	١١٥
٦ - البطالة	١١٧
٧ - التخلف في المدينة	١٢٠

الفصل السابع

مشاكل المجتمع القروى

١ - الصورة العامة لمشاكل المجتمع القروى المصرى	١٢٦
٢ - التغيير الثورى	١٢٩
٣ - المشاكل ولدلول المرحلية	١٣٢
أ (مشكلة الاسكان القروى	١٣٣
ب (مشكلة الرعاية قسحية	١٣٥

الفصل الثامن

بعض مشاكل التطبيق الامتراكى

الفصل التاسع

مشاكل الاسرة

١ - تطوّر البحث في الاسرة	١٤٩
٢ - الضبط العام والزواج	١٥٣
أ (الاساس البيولوجى	١٥٤

ب (تنظيم الاسرة	١٥٦
٣ - وظائف الاسرة	١٥٩
٤ - طبيعة التفكك الاسرى	١٦١
٥ - علاقة تفكك الاسرة بتغير البناء الاجتماعى	١٦٤
٦ - عوامل التوتر الاسرى	١٦٧
٧ - الطلاق	١٧١
٨ - التوافق الزوجى	١٧٤

الفصل العاشر

١٧٧	مسألة البيروقراطية
١٧٩	١ - البيروقراطية ومركز القوة
١٨٢	٢ - هل يمكن القضاء على البيروقراطية
١٨٤	٣ - الجوانب السلبية والايجابية فى البيروقراطية
١٨٦	٤ - عوامل بناءة لتغيير البناء البيروقراطى

الفصل الحادى عشر

١٨٩	ضبط السلوك ومقاومة الانحراف
١٩٥	١ - المدخل السوسىولوجى لفهم الضبط الاجتماعى
٢٠٠	٢ - ميكانيزمات وقف التصدع والتوتر المؤدى الى الانحـراف
٢٠٣	٣ - تطويع التصدع أو التوتر وسياسته
٢٠٧	٤ - ميكانيزمات للحصار والتعويق

٥ - فاعلية الضبط الاجتماعي ٢١١

٦ - المتضمنات الاجتماعية للضبط الاجتماعي ٢١٣

الفصل الثانى عشر

٢١٧ فهم المجتمع في مفترق الطرق

١ - مقدمة ٢١٧

٢ - محاولة لابد منها لتحديد المفهوم العلمى لدراسة

المجتمع ٢٢٠

أ (القسم الانجلو امريكى ٢٢٦

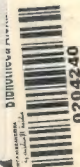
ب (القسم الماركسى الثورى ٢٢٨

ج (المجتمعات الاشتراكية المتقدمة ٢٣٠

د (المجتمعات النامية ٢٣١

٣ - مراجعة منهجية ضرورية ٢٣٣

المراجع: الخسارة ٢٤١



0204240